دراســـــات نقديـــــة

فـــي

اللغــــة والنحــــو

تأليف

د. كاصد ياسر الزيدي

دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن- عمان

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن – عمان

هاتف : ٥٦٥٨٢٥٣ – فاكس : ٥٦٥٨٢٥٤ – تلفاكس : ٤٦٤٧٤٤٧

ص. ب : ١٤١٧٨١

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٥٠٢ / ٧ / ٢٠٠٣)

٤١٠,٠٩

الزيدي، كاصد ياسر

دراسات نقدية في اللغة والنحو/ تأليف كاصد الزيدي.–

عمان : دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٣

(   ) ص .

ر.إ :٢٠٠٣/٧/١٥٠٢.

الواصفات :/اللغة العربية//النقد الأدبي//قواعد اللغة//التحليل الأدبي/

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد : (في النقد اللغوي قديماً وحديثاً)

ليس من شك في أن اللغة والنحو عماد العربية وعلومها اللغوية المنوعة – قديماً وحديثاً– ، وأن دراستها قامت منذ العصور الأولى على أسس محكمة من القواعد والفهم ، وذلك بعد سطوع نور الإسلام ، وتنامي الدراسات في هذين العلمين مع علوم اللغة الأخرى ، من صرف ، وبلاغة ، وعروض ، وغير ذلك.

وكانت السنون التي قضيتها في التدريس الجامعي داخل القطر وخارجه ، والتي نافت على الثلاثين ، قد فتحت لي أبواب النقد العلمي الموضوعي لعدد من الآثار اللغوية ، والمناهج التعليمية القديمة والحديثة ، وقد نشر عدد منها في مجلات عربية رصينة مثل مجلة (التعريب) التي تصدر في دمشق عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الإسيسكو) ، ومثل (مجلة الدراسات اللغوية) التي يصدرها مركز الملك فيصل في الرياض ، وغير ذلك .

وكانت هذه الدراسات قد تناولت مناهج عدد من اللغويين والنحاة تناولاً معيارياً من حيث المنهج والمادة ، وما عنوا به من آراء عرفت لدى دارسي آثارهم منذ عصور خلت .

وكان غير واحد منهم قد اشتهر بالنقد ، مثل أبي الفتح بن جني المتوفي سنة ٣٩٥ هـ ، وشيخه أبي علي النحو المتوفي سنة ٣٧٠ هـ ، وقد نقد عدد من المعاصرين آثاراً لغير لغوي ونحوي قديم ، كالذي نراه في جهود الكرملي ومصطفى جواد ، ثم في جهود من تلاهم في أيامنا هذه . وكان بيان أثر القرآن الكريم في (الإصلاح اللغوي) ضرورياً في مثل هذه الدراسات ، ولذلك نالت عنايتنا هنا في هذا الكتاب ؛ إذ كان القرآن وما زال وسيبقى المنار الذي يهتدي في ضوئه الدارسون والباحثون والناقدون كذلك . ولهذا كان لا بدَّ من تخصيص فصل في الكتاب له. فكان : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن) .

وتناول الكتاب أيضاً (العامية) وما نالها من وهم في تصور حقيقتها وواقعها وما فيها من ظواهر لغوية ذات وشيجة وثقى بالعربية الفصيحة ، متمثلة بكثير من الألفاظ والتراكيب والعبارات .

وتناول الكتاب أيضاً نقداً لغوياً قديماً وحديثاً ، عمدته دراسة موجزة عن جهودي النقدية في اللغة والنحو ، ثم ما رأيناه في أساليب التعريب عن تجافٍ عن طريق الصواب ، وما طرأ على – الضاد – التي هي ميّزة العربي وحده في النطق من تحوّل عن صورتها الصحيحة إلى صور أخرى ، تبتعد غالباً ، وتقاربُ حيناً آخر .

أما الدراسات النقدية النحوية التي تناولها الكتاب ، فأهمها (مشكلات النحو بين القديم والجديد) ، التي كشفت دراستي لها عن طائفة من المشكلات المعقّدة لدراسة النحو ، ولا سيّما على المبتدئين ، ومتوسطي الثقافة من الدارسين مثل (سلب النحو معانيه) و (القياس على غير أساس) ، وما لحق نحو القرآن – قديماً – من تقصير بعض النحاة فيه ، وما لحقه حديثاً من قصور فهم المنهج .

وكان (الفصل الثالث) ، وهو الأخير ، قد تناول (النحو التعليمي) في معاهدنا اليوم ، من حيث طرائق تدريسه ، التي تعمّ على الدارسين في أحيان فهمهُ ، ومن حيث مادته العلمية التي عقّدتها أمور في تدريسه ، مثل (عدم البناء على نحو القرآن) ، و(عدم كفاية التطبيقات) وأمور أخرى ذات صلة بهذه المشكلة .

وإني لأرجو أن يكون هذا الجهد الذي بذلته ، بعد كل ما اقترحته سبيلاً ينتفع بها الدارس للغو والنحو من زملائنا التدريسيين وأصلبتنا المثابرين ، وأن ينتفع بها أيضاً كل محب للعربية، فعزّ بها ، ولا سيما أنها لغة كتاب الله المجيد ، والذي كان – وما يزال وسيبقى – منار الدارسين ، لتكون هذه الجهود سبيلاً ودعوة لإعادة النظر في جانب من الدراسات اللغوية والنحوية ، في ضوء قواعد للنقد ، والله الموفق للصواب .

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

الباب الأول

دراسات نقدية في اللغة

الفصل الأول : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن)

الفصل الثاني : (عاميّتنا والفصيحُ في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة)

الفصل الثالث : (نقدٌ لغوي قديم .. وحديث)

الفصل الأول

إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن

المبحث الأول

اللحن في الكلام وأثر القرآن في تقويمه

لا شك أن العرب اعتزت بعربيتها ، اعتزازاً جعلها تتفاضل بها ، ويمتاز بعضها عن بعض في بلاغتها وفصاحتها ، ولذلك كان اللحن مستهجناً عندها . وبقي هذا الشعور سائداً لديها عند ظهور الإسلام كذلك ، بل إنه تصاعد حتى صار اللحن سُبّة على اللاحن ، وضلالاً يؤاخذ عليه .

والأخبار في ذلك متضافراً عن النبي ﷺ وأصحابه ، منها جواب عمر بن الخطاب رضي الله عنه للقوم الذين قالوا له – لما عاب عليهم رميهم – : "يا أمير المؤمنين ، إنا قوم متعلمين " ، إذ قال لهم منكراً عليهم هذا اللحن ، وهو نصب النعت الذي حقه في هذا الكلام الرفيع : "لحنكم أشدّ عليّ من سوء رميكم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول (رحم امرأ أصلح من لسانه)(١) .

بل أن المسلمين الأوائل كانوا يستهولون اللحن ، إلى الحد الذي يرون فيه مقترفه ، مستحقاً للعقوبة والردع . وهذا جليّ من سيرة عدد منهم ، فقد روى أن عبد الله بن عمر كان يضرب بنيه على اللحن ، وخاصة حين يكون في كتاب الله . وتجاوز ذلك نطاق تأديب الأسرة إلى موظفي الدولة ، فصار اللحن يوجب العقاب البدني – مهما ضؤل – ، فالعزل .

فحين كتب كاتب أبي موسى الأشعري إلى عمر رضي الله عنه : "من أبو موسى" أمر عمر بجلده ثم عزله بقوله : "إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطاً ، واعزله عن عملك" ، وقيل للحسن البصري : أن لنا إماماً يلحن ، فقال أخّروه . يريد : لا تجعلوه إمامكم في الصلاة ، بسبب لحنه في القراءة.

ولأهمية الحفاظ على اللغة وإعرابها ، أخذ عدد من الصحابة على أنفسهم تنبيه المسلمين على مواضع الغلط في الكلام . وكان حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنه من القائمين بذلك ؛ إذ كان من الصحابة الذين تولوا التعليم ، ونشر الثقافة المتنوعة في مجالات شتى : في التفسير (والحديث ، والفقه ، واللغة ، والأدب ، وخاصة الشعر العربي القديم ، الذي كان يحفظ منه الكثير ، وينفذ إلى صميمه درساً وفهماً وإفهاماً) ،

ويتجلى ذلك في أجوبته لنافع بن الأزرق الخارجي ، حين سأله عن غريب القرآن ، إذ كان يفسره ، ويحتج له بالشعر .

روى أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) عن أبيه بسنده عن أبي العالية الرياحي ، أنه قال : "كان ابن العباس يعلمنا اللحن "(٢). وهذا الخبر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) بألفاظ مقاربة ، وعلق عليه تعليقاً ذا قيمة علمية لأنه فسّر المراد باللحن هنا ، فقد روى بسنده عن شعبة بن الحجاج عن أبي العالية أنه قال : " كنت أطوف مع ابن عباس وهو يعلمني لحن الكلام " . ثم علّق عليه بقوله : " وإنما سمّاه لحناً ، لأنه إذا بصّره الصواب ، فقد بصّره اللحن "(٣) .

أو بعبارة أخرى : إن ابن عباس لم يكن يعلم الناس – ومنهم أبو العالية – الغلط وحده ، بل كان يوقفهم على الصواب كذلك ، لأنه إذا بين لهم ما ينبغي أن يقال – وهذا الجانب المعياري من نشاطهم اللغوي هنا – فلا بد أن يدركوا ما ليس بصواب وهذا يمثل ما قيل لا ما ينبغي أن يقال ، وهو الجانب الوصفي من القضية .

وكان للقرآن الكريم ، كتاب الله المعجز المبين ، أثر كبير في الحث على تعلم اللغة والنحو ، وخاصة بعد اختلاط العرب بالأعاجم ، وفشُو اللحن ، فكان الحسن البصري مثلاً ، ممن يحث على ذلك ، يقول له يحيى بن عتيق :"يا أبا سعيد ، الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ، ويقيم بها قراءته ، فقال له :حسن يا بني فتعلمها ، فإن الرجل قد يقرأ الآية ، فيعيا بها فيهلك فيها "(٤) .

وكان كبار علماء العربية الأوائل يتبيّنون فصاحة الرجل وإتقانه للعربية بحسن قراءته القرآن وأدائه له الأداء السليم الواجب . فجعلوا القرآن محكاً ومقياساً أساسياً لتمييز الحسن من الرديء ، روى أبو بكر بن الأنباري بسنده عن وهب بن جريو ، أن أباه قرأ على أبي عمرو بن العلاء – القرآن – فقال له :"لأنت أفصح من معد بن عدنان" (٥).

وهذا التقويم ينبئ عن غاية الاستحسان للأداء ، وسلامة النطق من الانحراف عن جهته السليمة .

ولما كان إجماع الأمة قد انعقد على أن القرآن أبلغ كلام وأفصحه وأعلاه ، إلى القدر الذي يبلغ فيه الإعجاز ، فإنه بلا ريب المصدر الأول للعربية ، أو كما وصفه الشيخ أمين الخولي(٦) – رحمه الله – "كتاب العربية الأكبر" .

وعلى هذا علماء الأمة من اللغويين والنحاة والصرفيين والبلاغيين والفقهاء والمتكلمين ... فكان– وما زال – "معجم المعجمات" كما يطيب لي أن أسميه ، إذ كان المرجع الأول الأساس لأصحاب المعجمات كالخليل ، والأزهري ، وابن دريد ، والجوهري ، والزمخشري ، وابن منظور ، والزبيدي ... وغيرهم .

ولهذا فإننا حين نصلح من أغلاطنا اللغوية التي تلوكها ألسنتنا ، وتطرق أسماعنا مهتدين بأضواء لغة القرآن ، فإنما نرجع إلى النبع الصافي ، والكلام الذي لا يعلوه كلام ، إذ أن كلام الله إذا كان شاهداً ، فهو نعم الشاهد ودونه كل الشواهد فإصلاح أغلاطنا اليوم بعد عرضها على القرآن ، من مصاديق عموم قوله تعالى:﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [٧]، وعموم الهداية في قوله تعالى :﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾[٨] ، وقوله : ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[٩]، ذلك إن إصلاح اللسان في ضوء القرآن من مصاديق هذا الهدي إلى صراط العزيز الحميد ؛ إذ القرآن نعم ما يستبصر به ويهتدي بهديه ، في كلا جوانب الحياة : العقيدة ، والسلوك ، واللغة .

وسيتبين مما هو آت ، كيف أن القرآن ينهض بهذه المهمة اللغوية على خير وجه إذ يبصّرنا بمواطن الخطأ الزلل في كلامنا ، ويردنا إلى الحق والصواب في القول وليس هذا الذي نورده هنا كل ما يمكن أن يقال ، إذ وراءه الشيء الكثير ولكنه أمثلة مختارة من عشرات غيرها ، نأمل أن ننتهي بها في ما نستقبل من أيامنا – بعون الله – إلى كتاب يضم ما لم نورده هنا في هذا الموجز ، ويوفي بما نطمح إليه من مرام ، والله الموافق للسداد .

وقد رأيت أن ابتدئ كل إصلاح في العنوان بذكر الصعاب وأعقبه بذكر الغلط ثم أورد بعد ذلك ما يتعلق بهما من بيان وتفسير وشواهد . والغرض من البدء بالصواب ترسيخه في الأذهان ، إذ هو أول ما يصافح السمع والبصر فيرسخ من ثمة في الذهن . وقد كان أستاذنا العلامة الدكتور مصطفى جواد – رحمه الله – سابقاً في هذا المنهج ، كما هو واضح في كتابه المشهور : (قل ولا تقل) إذ كان يبتدئ بذكر الصواب ويورد بعده الغلط ، ولا العكس .

المبحث الثاني

إصلاح الكلام في ضوء القرآن

١- (كِبْر) لا (كِبَر) :

يقولون في نفس فلان كِبَر – بكسر الكاف وفتح الباء – يريدون أن فيه تعاظماً واستعلاء ، والصحيح أن يقال : كِبْر ، بإسكان الباء ، إذا أريد هذه الدلالة . أما الفتح فللدلالة على الهرم:قال ابن منظور[١٠]:"الكِبْر بالكسر:العظمة ؛والكِبَر نقيض الصغير".

فالكِبْر والكِبَر إذاً مختلفان من حيث الدلالة في اللغة . أما في القرآن فقد وردا بالصيغتين والدلالتين أيضاً : فقال تعالى في الكِبَر السنّ والهرم :﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾ (البقرة : ٢٦٦) ، وأجراه على لسان زكريا عليه السلام حين بشرته الملائكة بحيي ، وذلك قوله:﴿رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ (آل عمران : ٤٠) .

وقال في الكِبْر النفس والاستعلاء :﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ (غافر : ٥٦) . قال الراغب[١١] وهو يحتج بهذه الآية لمعنى الكِبْر : "الكِبْر : الحالة التي يتخصص بها الإنسان من إعجابه بنفسه ، وذلك أن يرى الإنسان نفسه أكبر من غيره" ، ثم يبين أن معنى الكِبْر فيها التكبّر .

ومن هذا القبيل :﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور : ١١) .

٢- (ذَهاب) لا (ذِهاب) :

يكسر كثير من الناس ذال (ذهاب) : فيقولون مثلاً : في ذِهابه وإيابه ، كأنما هم يزاوجون في هذا التحريف بين الكلام ، فيكسرون الذال الكسرة الهمزة في إياب . وهذا غلط في الكلام ، والصحيح فتح الذال . إذ يقال : ذَهب يذهب ذَهاباً . فالذَهاب : السير والمرور ، ومثله المَذهَبُ ، فهو على هذا مصدر مثله .[١٢] أما الذِهاب فله معنى آخر غير هذا المعنى ، وهو "الأمطار الضعيفة"[١٤] ، مفردها(ذِهبة) ، قال الإمام علي كرّم الله وجهة : " لا قزع ربابها ولا شفّان ذِهابها"[١٤] .قال ابن الأثير[١٥]: "الذِهاب الأمطار الليّنة واحدتها ذِهبة" ، والذِّهاب أيضاً مكيال لأهل اليمن، وموضع أو جبل[١٦] .

وعلى هذا فالذَّهاب غير الذِّهاب من حيث المعنى ، على أن الذهاب إذا تعدى فعله بحرف الجر ، أريد به المضيّ بالشيء وإزالته عن مكانه ، قال الراغب [17] "والذَّهاب : المضيّ بالشيء ، يقال : ذهب بالشيء وأذهبه" . وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾ (المؤمنون : ١٨) ، وهذا الشاهد القرآني دليل واضح على أن الذَّهاب بهذه الدلالة التي ذكرناها . بفتح الذال لا بكسرها .

٣- (كَثْرة) ، لا (كُثْرة) أو (كِثْرة) :

يقول كثير من المتعلمين (كُثْرة) و (كِثْرة) ، بضم الكاف وكسرها ، مع أنها في الفصيح (كَثْرة) بفتحها . ويبدو أن هناك من كان يكسر قديماً ، إلا أن ذلك قد عُدّ لغة رديئة وأغلب الظن أنّ الناطقين بها ليسوا من الفصحاء الذين يعتد بكلامهم في الرواية بحسب ضوابط الرواية وأصولها عند اللغويين ، قال محمد بن أبي بكر الرازي [18] (ت٦٦٦هـ) "الكَثْرة : ضِدّ القلة والكِثْرة ، - بالكسرة - لغة رديئة " .

ومما يدل على أن التي بالفتح هي الفصيحة ورود القرآن بها في الموضعين اللذين ذكرت الكثرة فيهما ، وهما قوله تعالى :﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ (المائدة : ١٠٠) ، وقوله :﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ (التوبة : ٢٥) .

٤- (كُفْء) ، لا (كَفوء) :

يقولون : هو رجل كَفوء لفلان ، يريدون أن مثله ونِدٌّ له في المنزلة ، والصحيح أن يقال : هو رجل كُفْء لفلان ، ولا كَفوء فلان ، لأن هذا اللفظ هو الذي يستعمل للدلالة على هذا المعنى ، وإنما (كَفوء) محرّف[19] عن هذا الفصيح على ألسنة الناس ، ثم شاع حتى عُدّ من قبيل الفصيح . قال الراغب : " كُفْء : في المنزلة والقَدْر" .

وقد ذكر المبرّد[20] عدة صيغ لهذه اللفظة ، ولم يذكر كُفوءاً منها ، فقال " لا يقال : هو كَفوك ، وكُفوك ، وكفيؤك ، وكِفاؤك : إذا كان عديلك في شرف أو ما أشبهه" .

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ، وجدنا فيه شاهداً على ما بيناه آنفاً ، فقد قال تعالى في سورة الإخلاص : آية : ٤ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص:٤) ، في قراءة أغلب القراء ، وبغير همزة (كفواً) في قراءة حفص عن عاصم [21]، وهذا الشاهد القرآني هو الشاهد الذي احتج به المبرد [22] لدلالة الكفء في اللغة ، في كلامة الذي أوردناه آنفاً .

يتبين مما مرّ ، أن ليس في كلام العرب (كفوء) ، بل هناك كفيْء وكُفْء – فيما ذكر الرازي [23] – وإنما ورد فُعُول – يقول – في أكثر نسخ الصحاح ، وهو في رأيه "من تحريف الناسخ" . وهذا يعزّز ما بيّناه آنفاً من أن هذه اللفظة (كفوء) غير واردة في كلام العرب .

٥- (أكْفاء) لا (أكِفّاء) :

ويجمعون (كُفْء) على (أكِفّاء) – بكسر الكاف وتشديد الفاء – فيقولون مثلاً : الموظفون أو العمال الأكفاء ، كأنهم قاسوها قياساً خاطئاً [24] على غير نظائرها ، مثل أصِحّاء ، على حين ينبغي أن تجمع على (أكْفاء) – بإسكان الكاف وتخفيف الفاء – ذلك أن فُعل وفِعل كثيراً ما يجمعان على أفعاله ، مثل (قُطْر) وهو الناحية والجهة ، (قُرط) و(عُشْر) ، و (مِصْر) وهو البلد ، و(نِضْو) . وأما فَعْل فجمعة على (أفعال) كثير ، حتى إن الدكتور مصطفى جواد _رحمة الله _ عدّ ذلك مُباحاً في كل ما يرد منه مثل : مجد ، وأمجاد ، وبحث ، وأبحاث ، وبعبارة أخرى : أنه قال بقياسه لكثيرة أمثلته في اللغة ، وقد أقرّ له ذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة في إحدى دوراته [25] .

وإذا احتكمنا إلى القرآن وجدنا فُعْل فيه يجمع على أفعال ، كقُطر وأقطار ، قال تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ (الرحمن:٣٣) . وقال – والحديث عن مدينة الرسول ﷺ ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ (الأحزاب:١٤) ومن المكسور كم وأكمام ، قال تعالى :﴿فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ (الرحمن : ١١) ، وهي ما تغطي الثمرة ، قال الراغب[26] : (والكُم ما يغطي اليد من القميص ، والكِمّ ما يغطي الثمرة وجميعه أكمام) واحتج له بالآية الكريمة . فيلحظ أن فُعل وفِعل

جمعاً في القرآن على أفعال ، ومنه يتبيّن أن كُفْء ينبغي أن تُجمع على أكفاء ، لا أكِفّاء كما يغلطون .

٦- (الفِرقة) لا (الفُرقة) :

يقال للجماعة المتفرّدة من الناس (فُرقة) بضم الفاء ، والصحيح (فِرقة) بكسرها ؛ أن التي بالضم تعني : الفراق : قال الرازي [٢٧] : " الفُرقان : القرآن الكريم وكُلّ ما فُرِّقَ به بين الحق والباطل فهو فرقان ... والفُرقة : الاسم من قولك : فارقة مُفارقة " ثم قال [٢٨] : "والفِرقة : الطائفة من الناس " ، وقال الفيروز أبادي : "الفُراقة الفِراق "[٢٩].

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ألفينا (فِرقة) فيه بكسر الفاء : بدلالتها التي بيناها آنفاً ، فقد قال تعالى :﴿ فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ (التوبة: من الآية١٢٢) فأراد سبحانه بذلك الجماعة المتفردة من الناس [٣٠].

وعلى هذا ، ينبغي أن يقال (فِرقة) لا أن يقال (فُرقة) .

٧- (يَمَسّ) لا (يَمُسّ):

ويقولون (يَمُسّ) بيده ، بضم الميم ، والصحيح (يَمَسّ) بفتحها ، قال صاحب اللسان : "مَسِسْتُهُ بالكسر أمَسُّه مسّاً ومسيساً : لمستُهُ هذه اللغة الفصيحة ، ومَسَسْتُهُ بالفتح أمُسُّهُ بالضم لغة " [٣١]، ومثله ما قاله صاحب القاموس [٣٢] .

فإذا احتكمنا إلى البيان الأعلى تأكد لنا أن التي بالفتح هي الفصيحة ، إذ هي كذلك في جميع المواضع التي زادت على العشرين [٣٣] والتي ورد فيها هذا الفعل بصيغة المضارع ، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ (هود: من الآية١١٣)، وقوله:﴿ وقالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة ﴾ (البقرة :٨٠) وقوله :﴿ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ (هود: من الآية٦٤) .

٨- (خاطئ) لا (مُخطئ) :

ويقولون في متعمد الخطأ (مُخطئ) ، فيشتقونه من الفعل المزيد بالهمزة ، (أخطأ) ، والصحيح أن يقال : (خاطئ) من الفعل الثلاثي المجرد (خطِئ) الذي مضارعة : (يخطأ) ومصدره (خِطْء) ، وذلك أن المخطئ الذي يقع في الخطأ من دون أن يتعمده ، ولهذا قال الراغب في الأول : (أن يريد غير ما يحسُنُ إرادته فيفعله ،

وهذا هو الخطأ التام المأخوذ به الانسان ، يقال : خَطِئ يخطأ خطأ وخِطأة [٣٤] ، وقال في الثاني : " أن يريد ما يُحسن فِعلَه ، ولكن يقع منه خلافُ ما يريد فيقال : أخطأ إخطاء فهو مُخطئ ، وهذا قد أصاب في الادارة وأخطأ في الفعل وهذا المعنى بقوله عليه السلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان" وبقوله : "من اجتهد فأخطأ فله أجر"[٣٥] .

فإذا رجعنا إلى التنزيل تبيّن لنا أن كلا اللفظين والمعنيين ورد فيه ، فقد قال تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ (يوسف:٢٩) ، إذ كانت امرأة العزيز متعمدة في ما اقترفت من ذنب ، وهو مراودة يوسف عن نفسه ، وقال ﴿ولا طعام إلا من غسلين ﴿٣٦﴾ لا يأكله إلا الخاطئون﴾: (الحاقة : ٣٦-٣٧) ، وهذا طعام أهل النار . وقال على لسان إخوة يوسف : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ (يوسف: من الآية٩١) ، وقال في دفع فرعون وملئه بتعمد الخطأ والجرم :﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ (القصص: من الآية٨) . فهذا (الخاطئ) الدال على العمد في الفعل ، لا السهو والغفلة والجهل بالحكم أو نحوه .

أما (مخطئ) الدال على عدم العمد ، فله أمثلة في التنزيل ، فقد قال تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (الأحزاب: من الآية٥) ، فقابل سبحانه الخطأ بتعمد القلوب ، وهذا يدلنا على أنه ليس خطأ التعمد والقصد ، بل هو نقيض له بالاستدراك الذي أشعرتنا به (لكن) ، وقال أيضاً ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: من الآية٢٨٦) ، في دعاء المؤمنين فجعلوا الخطأ نظير النسيان في عدم المؤاخذة حين عطفوه عليه .

فيتبين لنا مما سلف أن (خاطئ) يستعمل في فصيح الكلام الذي دلّ عليه القرآن للخطأ العمد ، وأن (مخطئ) ، لما لا عمد فيه .

٩- (آمين) لا (آمّين) :

ويقول كثير ممن يسمعون دعاء أو يدعوه : (آمّين) بتشديد الميم ، مع أن الصحيح أن يقال : (آمين) بتخفيفها ، فأما الأولى فهي اسم فاعل من الفعل (أمّ) : إذا عمد إلى الشئ وقصده وطلبه ، على حين أن الثانية اسم فعل بمعنى (استجب) ، وهي

تقال عقب الدعاء ، سُنّة متوارثة معروفة ، فغلط فيها الناس واضعين إحداهما مكان الأخرى .

ويبدو أن هذا الغلط قديم ، إذ نجد أبا بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني (ت٣٣٠هـ) يؤكد الفرق بين اللفظتين ، في كتابه (غريب القرآن) فيقول : (آمّين البيت الحرم) : عامدين البيت .. وأما قوله في (آمين) فبتخفيف الميم – وتمدّ وتقصر – وتفسيره : اللهم استجب لي ، ويقال : آمين من أسماء الله تعالى "[٣٦]. فكأنه في هذا التفريق بين اللفظتين أراد إيقاف الناس على الفرق الدلالي بينهما ، وجود عدم الخلط بينهما بوضع إحداهما موضع الأخرى .

وعلى هذا ينبغي أن يُقال بعد الدعاء : (آمين) لا (آمّين) ، لأن معنى (آمّين) عامدين وقاصدين كم أسلفنا ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ (المائدة: من الآية٢) .

١٠- (بلى) لا (نعم) :

ويغلط كثير من المتعلمين في جواب الاستفهام المنفيّ ، فإذا قيل لأحدهم مثلاً : (ألم يك في إمكانه أن يفعل كذا وكذا ؟) أجاب بكلمة (نعم) ؛ مع أنه يريد الإثبات لا النفي . وهذا غلط في اللغة ؛ لأن جواب السؤال المنفي إذا أريد به الإثبات لا النفي إنما هو (بلى) ، إذ ينقلب النفي في سياق النفي إثباتاً ، وذلك معروف في المنطق ، إذ النافي للمنفي المثبت ؛ لأنه بنفيه لنفيه يحيله إلى وجود لا جحود . وهذا معروف أيضاً في المنطق الرياضي ، إذ يكون السالب في السالب موجباً .

ولما كانت اللغة العربية التي حباها الله سبحانه أسمى الخصائص وأعلاها ، لغة منطقية في كثير من أساليبها ، فقد ورد فيها هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا آنفاً .

ولما كان القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب مصداقاً لقوله تعالى : ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء:١٩٥) ، وغيرها من آية البيّنات ، فقد ورد فيه هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا في الكلام في جميع المواضع الإثنين والعشرين التي تضمنته – وذلك مثل قوله تعالى لبني آدم وهم في الذرّ [٣٧]: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ (الأعراف: من الآية:١٧٢) ، وقوله لأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ

لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة: من الآية : ٢٦٠) ، وقول زبانية جهنم لأهل النار:﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى﴾ (الزمر: من الآية: ٧١) ، فهذه الآيات الكريمة دالة بوضوح على أن جواب السؤال المنفي ، يكون بالنفي ببلى إذا أريد به الإثبات ، قال إبن هشام الأنصاري[٣٨] (ت٧٦١هـ) : " (بلى) حرف جواب ... وتختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء أكان مجرداً نحو (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربّي) ، أم مقروناً بالاستفهام .. " ، ثم حكى ما روى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في (ألست بربكم قالوا بلى) إنهم (لو قالوا نعم لكفروا) ، وبيّن أنهم (أجْروا النفي مع التقرير مجري النفي المجرد في ردّه ببلى) .

ومما يدل على أن الجواب في مثل هذا الأسلوب يكون ببلى عند إرادة الإثبات قول المصليّ عقب قراءة آية التين ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾: (بلى وربّي) ، وهو سنة مورثة أيضاً .

ويسمع هذا الغلط أيضاً في النفي المجرد من الاستفهام ، فإذا قال أحدهم : قد يظنّون أننا لا نعلم بما يدبّرون ويبيّتون ، أجاب بـ (كلا) أو (لا) ، على حين أن الجواب ينبغي أن يكون ببلى أيضاً ، وآية ذلك قوله تعالى﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ (سبأ: من الآية:٣) ، وقوله:﴿ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: من الآية: ٢٨) وغير ذلك من الآي[٣٩].

وإذا كان الحس اللغوي لهذا الأسلوب العربي الفصيح قد فقد لدى كثير من المثقفين ، بل المتعلمين ، فإن من عجيب ما يلحظ أنه ما زال لدى كثير من العوامّ ، ولدى كثير من المتعلمين والمثقفين حين يتحدثون العامة إذ يكون جوابهم ببلى لمن نفى حدثاً مجرداً من الاستفهام أو مسبوقاً به ، فإذا قال أحدهم مثلاً لصديقه : "ما راح تجي؟" أجابه ببلى [٤٠]، إذا كان يريد المجيء .

١١- (شِرْذِمة) لا (شَرْذَمة) :

ويقولون للجماعة المنقطعة عن الجموع : (شَرْذَمة) بفتح الشين والراء ، مع أنها في الفصيح بكسرها ، قال الفيروز أبادي[٤١] : "الشِرذمة ، بالكسر : القليل من

الناس.." ، ويشهد ... التنزيل ،فقد وردت مكسورة الشين والراء في الموضوع الذي ذكرت فيه ، وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ هَؤُلاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ (الشعراء:٥٤) .

١٢- (الجدال) لا (الجدل) :

يذهب أكثر الناس إلى أن (الجدال) أو (الجدل) كما يعبرون ، يراد به دائماً في اللغة الحوار من أجل دحض الخصم ومغالبته ، فهو في ظنهم لا يستعمل إلا في مقام الخصوم النزاع ولعل هذا المعنى متأتٍ مما في المعجمات ، على نحو ما نجد مثلاً في (مفردات القرآن)[42] للراغب ، إذ يقول : "الجدال : المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة " . وفي (مختار الصحاح)[43] للرازي ، إذ يقول " جادله : خاصمه مجادلة وجِدالاً ، والاسم الجَدَل ، وهو شدة الخصومة " .

على حين يدل استقراء المادة في البيان الأعلى ، القرآن ، على أن المراد بالجدل والجدال مطلق الحوار بين اثنين أو فريقين ، من أجل إثبات شئ أو نفيه من دون أن يكون في ذلك لزوم منازعة أو خصام ، فالجدال قد يكون بالباطل كما قد يكون بالحق ، وقد يكون بقصد الغلبة في خصومة ، وقد لا يكون ، وآية ذلك أن القرآن وصف الجدال بوصفين : أحدهما الجدال بالباطل ، فقال :﴿ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ﴾ (غافر: من الآية: ٥) ، والآخر الجدال بالحسنى ، وهو اللين والتأني في القول ، فقال : ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: من الآية٤٦) ، وقال الزمخشري [44] (ت٥٣٨هـ) في تفسير هذه الآية الكريمة : "بالتي هي أحسن : بالخصلة التي هي أحسن ، وهي مقابلة الخشونة باللين والغضب بالكظم ، والسورة بالأناة ، كما قال : "ادفع بالتي هي أحسن" " .

ومما يدل على أن الجدال أعم من أن يختص بالجدال لغرض المنازعة وشدة الخصومة ، وصف "كل نفس به يوم القيامة" ، فقد قال تعالى ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾ (النحل: من الآية : ١١١)، فأشعرنا هذا التعبير وهذا السياق بأن الجدال هنا لا نزاع فيه ، بل هو من قبيل الاعتذار عما بدر أو التنصّل مما حدث في الدنيا من اجتراح السيئات . ويشعرنا بذلك -من السياق- قوله بعد ذلك في الآية نفسها:﴿وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ . قد فهم الزمخشري -وهو اللغوي ، بليغ- دلالة الجدال هنا بما يخرجه عن مفهومه الشائع المتبادر لدى الناس عن

الإطلاق ، وهو الذي أشرنا إليه آنفاً ، وذلك أنه بيّن أن المجادلة عن النفس هنا يراد بها (الاعتذار عنها)[45] ويمثله قال النسفي[46] أيضاً .

ومما يعزز المفهوم الذي بيّناه ، أنه سبحانه سمّى الحوار الذي دار بين النبي إبراهيم عليه السلام، وبين الملائكة الذين أرسلوا لإهلاك قوم لوط ، سمّاه جدالاً فقال: ﴿ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: من الآية٧٤) ، وقدمهم المفسرون القدامى من الجدال هنا معنى السؤال ، وهو قول قتادة بن دعامة السدوسي (ت١١٨هـ) ، وفهم آخرون منه مجرد الأخبار ، عن طريق الحوار بأن قال لهم :﴿ إِنَّ فِيهَا لُوطاً﴾ ، كما ورد في موضع آخر وهو (الآية (٣٢) من سورة العنكبوت) ، وقد روى عن الحسن البصري (ت١١٠هـ) وحكى القولين أبو جعفر محمد بن الحسن في تفسيره[47] (ت٤٦٠هـ) ، واحتملهما جميعاً ، فلا نزاع ولا خصومة إذن هنا .

وبذلك يتبين أن الجدل والجدال لا يراد بهما دائماً المفاوضة والحوار في النزاع والخصام ، بل كثيراً ما يراد بهما مجرد الحوار من أجل إثبات شئ أو نفيه ، حتى إن من السلف من عدّهما -كما رأينا آنفاً- السؤال أو الإخبار فحسب .

١٣- (التحريض) :

ويستعملون (التحريض) للحث على الشر وحده ، ظانّين أنه لا يستعمل إلا لهذا المعنى ، على حين يدلنا استقراء الآي على أنه عام لا يختص بالشر وحده ، بل يشمل الخير أيضاً . وقد استعمله القرآن في الموضعين اللذين ورد فيهما بهذه الدلالة الأخيرة وهي الحث على الخير والعمل الصالح الذي فيه حياة الأمة وحفظها ، فقال سبحانه : ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْساً وَأَشَدُّ تَنْكِيلاً﴾ (النساء:٨٤) ، فدلّنا بذلك على أن التحريض للخير لأنه حث على الجهاد وكسر شوكة الأعداء ، بقوله تعالى "وحَرِّض" .

وقال في موضع آخر : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ (الأنفال: من الآية: ٦٥) .فهذا تحريض على الجهاد ، وهو بلا ريب تحريض على الخير ، إذ تأويله : "حثهم على القتال"[48] .

ويؤيد هذا نقول أن علماء الأمة فهموا من اللفظ هذه الدلالة ، فقال البخاري (ت٢٥٦هـ) في صحيحه ، في أحد المواضع : "باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وفد عبد قيس على أن يحفظوا الإيمان والعمل" [٤٩].

وقال ابن بطوطة [٥٠] (ت٧٧٩هـ) في رحلته واصفاً بلاد (مالي) من أفريقيا : "وذلك وعظ وتذكير وثناء على السلطان : وتحريض على لزوم طاعته ، وأداء حقه" .

وعلى هذا يجوز أن يقال : حرَّضت أخي على عمل الخيرات ، وحرضت طلبتي على الصبر في البحث ، وما إلى ذلك من تعابير دالة على استعمال التحريض في كل ما هو خيِّر وحسن وكريم ، كما يجوز أن يكون لغير هذا المعنى ، إذ هو يعني في اللغة مطلق "الحث على الشيء بكثرة التزيين وتسهيل الخطب فيه" ، كما قال الراغب[٥١] ، لا خصوص الحث على الشر وحده .

١٤- (الحرث بالمحراث) لا (بواسطة المحراث) أو (وساطة المحراث) :

ويستعمل كثير من المعرَّبين وغيرهم كلمة (واسطة) بدلاً من (الباء) الدالة على "الاستعانة ، وهو الداخلة على آلة الفعل"[٥٢] ، فيقولون مثلاً : "السقي بواسطة الآلات" ، و"قلب التربة بواسطة المحراث" وما إلى ذلك ، ويقول باحث في المياه :".. لخدمات أي من الباحثين عن الماء بواسطة عصا الاستنباء" .

ولعل استعمال هذه اللفظة مكان الباء الدالة على الاستعانة من أكثر ما يواجه القارئ أو السامع لوسائل الاعلام المختلفة ، وللكتب المؤلفة .

والصحيح أن يقال في ذلك كله : "قلب التربة بالمحراث" و "السقي بالآلات" و"..الباحثين عن الماء بعصا الاستنباء" ، وهذا يصدق على كل اسم يصح دخول باء الاستعانة عليه .

فإذا رجعنا إلى البيان الأعلى : القرآن ، ألفينا الاستعمال الصحيح فيه ، فقد قال تعالى : ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ (الرعد: من الآية: ٤) ، وقال:﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ(٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق:٤،٥)

١٥-(اتخذته صديقاً) لا (اتخذته كصديق) :

وذلك إذا كنت تريد أنك اتخذته صديقاً ، وجعلته صديقاً بالفعل لا على وجه التشبيه بالصديق والمقاربة له ، فينبغي إذاً إسقاط كاف التشبيه من الكلام هنا ، لأنها لا

وجه لها فيه ، لأن المتكلم لا يريد أنه جعل ذلك الشخص بمنزلة الصديق أو شبيهاً بالصديق ، بل يريد أنه اتخذه صديقاً فعلاً وجعله له صاحباً حقاً . وهذه الكاف ترد كثيراً في كرم المنشئين والكتاب .

يقول باحث قانوني : "سادت فكرة السلطة العامة كأساس للقانون الإداري ، ومعياراً لتحديد اختصاص القضاء الإداري .." ، فأخطأ في قوله "كأساس" ، وأصاب في قوله "معياراً" ، لأنه لم يقل : "كمعيار" كما قال قبلها "كأساس" . والصحيح أن يقول في الأولى "أساساً" وخاصة أنه عطف عليها اللفظة الأخرى بغير كاف مدفوعاً بحس لغوي سليم ، ويمكن أن تعرب الأولى حالاً ، إذ يمكن تأويلها بمشتق ، أو تكون –على وجه– مفعولاً لأجله .

ويقول باحث في رسالة جامعية : ".. واستخدامه لأبيات عديده كشواهد لغوية" والصحيح أن يقول "شواهد لغوية" .

ويقول باحث إداري : "ولا يمكن من وجهة نظرنا اعتباره كقاعدة عامة قراراً إدارياً" ، والصحيح "–قاعدة عامة–" بعد إصلاح (اعتباره) لتكون (عدّه) أو (جعله) .

فإذا احتكمنا إلى القرآن الكريم ألفينا شاهداً على ما نقول ، فقد قال تعالى :﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ (النساء: من الآية: ١٢٥) ، فلم يقل : واتخذوا الله ابراهيم كخليل – وقال – على لسان الكافر ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً﴾ (الفرقان:٢٨) فلم يقل : كخليل . وقال:﴿ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ (الأعراف: من الآية٣٠) ، ولم يقل : كأولياء وأمثلة ذلك فيه كثيرة[٥٣] .

وكثيراً ما نسمع قائلاً يقول مثلاً : مكافأة (١٠٠) دينار كحد أعلى ، والصحيح أن يقول : حداً أعلى ، بإسقاط كاف التشبيه ، وآية ذلك أن سبحانه قال في الإرث ، وهو قضية مالية أيضاً:﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَفْرُوضاً﴾ (النساء:٧) فقال : "نصيباً مفروضاً" ، ولم يقل : كنصيب مفروض .

١٦- (المَعيشة) لا (المُعاشة) :

ويقولون : "في هذه الحياة المُعاشة" ، والصحيح أن يقال : "في هذه الحياة المعيشة" ؛ لأنها من عاش يعيش ، لا من أعاش يُعيش . فاللفظة إذن اسم مفعول من

فعل ثلاثي أجوف أصل ألف ياء . فهو على هذا نظير قولنا : مبيعة ، ومقيسة ، ومعيبة من باع ،وقاس ، وعاب ، الثلاثية ، ومثلها (مَعين) في قوله تعالى :﴿ وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ (المؤمنون: من الآية: ٥٠) وقوله :﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ (الصافات:٤٥) ، قال الفراء [٥٤] في تفسير الآية الأولى : " ومعين : الماء الظاهر الجاري ، ولك أن تجعل (معين) مفعولاً من العيون ، وأن تجعله فعيلاً من الماعون ، يكون أصله من المعن" ، وهو الاستقامة .

فيتبين من الآيتين الكريمتين أنه سبحانه وتعالى قال : (معين) ، ولم يقل (مُعان) ؛ لأنه مصوغ على مفعول ، وهو الأولى ، أو فعيل ، كما ذكر الفراء وفعله ثلاثي .

وهذا شاهد على ما قدمنا من وجوب القول : (معيشه) ، بدلاً من (معاشة) ويشهد له أيضاً قولنا : "فلان مَدين" من دانه يدينه ، تقول : دنت الرجل ، أي : أقرضته . قال أبو عبيدة : "ورجل مدين ومديون" ، فمدين اسم مفعول : وصيغته في الأصل : مفعول ؛ ولذلك قيل مديون ، وإنما حصل فيه إعلال بالحذف والقلب ، فصار بعد ذلك : (مدين) ، وهذا الإعلال حدث في (معيشة) أيضاً ؛ إذ أصلها : معيوشة ، فصارت : مَعْيُوشَة ، ثم حذفت الياء لالتقاء ساكنين – الياء والواو – وقلبت الواو ياء لمجيئها ساكنة بعد الكسر فصارت معيشة – وهذا يصدق – بدون شك – على نظارتها مثل مدين [٥٥]، ومعين ، ونحوها .

وعلى هذا ينبغي أن يقال : "الحياة المعيشة" ، لا "الحياة المعاشة" .

١٧- (أبدلت الثوب الجديد بالقديم) لا (أبدلت الثوب القديم بالجديد) :

ويغلطون في استعمال (الباء) ، مع ما يدل على الاستبدال ، فيدخلون الباء على البدل ، لا على المبدل منه ، فيقولون مثلاً : أبدلت الثوب القديم بالجديد . والأسلوب العربي الصحيح يقتضي إدخال الباء على القديم ؛ لأنها لا تدخل في هذا الاستعمال إلا على المتروك ، والقديم بلا ريب هو المتروك ، ولا الجديد ، يقول باحث زراعي : "..لذا يتطلب الأمر بتبديل السكك المستهلكه بأخرى جديدة" . مع أن الصحيح أن يقول : " .. لذا يتطلب الأمر بتبديل السكك الجديدة بأخرى مستهلكة" .

ويشهد لما قلناه أي التنزل ، قال تعالى على لسان موسى عليه السلام في توبيخ بني إسرائيل :﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ (البقرة :من الآية: ٦١) فأنكر عليهم تركهم الأفضل من المعيشة إلى ما هو أدنى منه في موازين القيم والدين وأدخل الباء على ما يريدون تركه وهو خير .

ومثله قوله تعالى :﴿ وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٨) ، فأدخل الباء على ما حُذّر من تركه وهو الإيمان لأنه المهادي إلى طريق الحق والاستقامة .

وقال : ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾(الأحزاب: من الآية٥٢) ، فأدخل الباء على الضمير العائد على النساء ، لما كان النهي منصبّاً على تركهن [illegible] بغيرهن .

١٨- (إذا راجعتَ المكتبة وجدتَ الكتاب) ، لا (إذا راجعتَ المكتبة لوجدتَ الكتاب) :

ويضعون جواب (لو) موضع جواب (إذا) ، فيدخلون اللام على جواب إذا حين يرد جملة – فعلية – ، فمثلاً : "إذا راجعت المكتبة لوجدت الكتاب فيها" ، والصحيح تجريد الفعل من اللام ، بأن يقال ".. وجدت الكتاب" ويقول أحد الباحثين في اللغة[٥٦]: "وإذا أنت راجعت فهرس المكتبة اللغوية .. لوجدت العديد من المجلدات الضخمة الموزعة بين حقول الفلسفة واللغة.." ، والصحيح أن يقول : "..وجدت" بغير لام ؛ ذلك أن اللام لا تدخل في جواب (إذا) الشرطية ، لا تدخل – جوازاً – في جواب (لو) الشرطية سواء أكان ذلك الجواب جملة فعلية كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ (التوبة: من الآية: ٤٦) . أم كانت جملة إسمية كالذي في قوله :﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٣) .

أما (إذا) الشرطية فلا تدخل اللام في جوابها مطلقاً سواء أكان جملة فعلية أم جملة إسمية . إذ أن هذه اللام تسمى (لام الجواب) ، ولا تدخل إلا في جواب لو ، ولولا ، والقسم[٥٧] ، ويشهد لذلك التنزيل ، فقد قال تعالى :﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤) ، وقال﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴿٨﴾ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدثر:٨،٩) . فجاء جوابها في الحالين مجرداً من اللام ، كما هو واضح .

١٩- (يشار إليه بالبَنانة) لا (يشار إليه بالبَنان) :

ويقولون في كلامهم على المرموق من الناس : "يشار إليه بالبنان" ظانين أن "البنان" إسم مفرد ، لأن الإشارة –كما هو معلوم– تكون بأصبع واحد في الأغلب عادة مع أن الصحيح أن يقال : "يشار إليه بالبنانة" إذا البنان اسم جنس جمعي ، مفردة بنانة فهو مثل : نخل ونخلة ، وتمر وتمرة ، وشجر وشجرة ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ (القيامة:٤) ، وقوله :﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ (لأنفال: من الآية١٢) .

فالبنان في اللغة : الأصابع ، وكذلك هي في الآيتين الكريمتين ، وقد علل الراغب تخصيص البنان بالذكر هنا لأنها بها يُقاتَل ويُدافَع[٥٨]. وذهب أبو عبيدة [٥٩]إلى أن البنان أطراف الأصابع ، وقال : "واحدتها بنانة" ، واحتج لذلك بقول العباس بن مرداس السلمي :

ألا ليتني قطّعت مني بنانة ولا رمَيتهُ في البيت يقظان حاذرا

والمشهور أن البنان الأصابع لا أطرافها ، وليس في البيت دليل على أن البنانة طرف الأصبع ، بل الدليل على أنها الأصبع بأجمعة ، لأنه قال (قطّعت) بصيغة (فعّل) الدالة على التكثير ، وهذا لا يصدق إلا على الإصبع كلها وليس طرفها ، وإنما المشهور أن الأنملة هي طرف الأصبع ، قال الرازي[٦٠] : "الأَنمُلة – بالفتح– واحدة الأنامل ، وهي رؤوس الأصابع" ، وإنما البنانة لدى أكثر أئمة اللغة[٦١] هي الأصابع ، وهو اختيار ابن منظور ؛ إذ أشار إلى ذلك ، ثم ذكر بصيغة التضعيف : (قِيل) ، أنها أطرافها[٦٢] .

ومهما يكن من أمر ، فإن البنان جمع وليس مفرداً ، فلا يصح القول على هذا يشار إليه بالبنان ، بل يقال : يشار إليه بالبنانة ، من حيث أن الإشارة – كما أسلفنا – تكون ببنانة عادة لا بالبنان كلها . وإنما الذي أوقع القائلين بذلك في الغلط خلطهم بين الجمع والإفراد هنا .

٢٠- (كلما كثُرَ المطر كثر النبات) لا (كلما كثُرَ المطر كلما كثُرَ النبات) :

ويكررون (كلما) الظرفية[٦٣] ، فيقولون مثلاً : "كلما كثر المطر كلما عمّ الخير" ويقول باحث زراعي : "كلما نعمت الدقائق ، كلما زادت مساحتها السطحية النوعية" فيتحولون بذلك بين (كلما) ، وبين جوابها الذي نُصبيت به على الظرفية بلا خلاف[٦٤] ، وهو الفعل الماضي (عَمّ) و (ازداد) في هذا الكلام ، وبذلك يخرجون التعبير بهذه الأداة عن المعنى المراد ، من صورته الفصيحة الصحيحة التي عليها الكلام ، وأوله البيان الأعلى القرآن .

والصحيح في هذا عدم التكرار ، فيقال : "كلما كثُرَ المطر عمّ الخير" ، كما يقال :"كلما نعمت الدقائق ازدادت مساحتها ... " ، والدليل على ذلك من التنزيل جميع ما وردت فيه (كلما) من الآي ، كقوله تعالى :﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً ﴾ (آل عمران: من الآية: ٣٧) ، وقوله:﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا﴾ (النساء: من الآية٥٦) ، وقوله:﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ﴾ (البقرة: من الآية٢٠) .

٢١- (عُمِّر رجل مئة عام) لا (عَمَّر رجلٌ مئة عام) :

ويغلطون فيقولون مثلاً (عَمَّر رجلٌ مئة عام) ببناء الفعل (عمّر) للمعلوم ، كما يلفظون الوصف بصيغة اسم الفاعل فيقولون : "مُعمِّر" ، والذي هو طول العمل ، وقد فسّره الراغب[٦٥] بأنه "إعطاء العمر بالفعل أو بالقول على سبيل الدعاء" .

والصحيح في ذلك أن يقال : "عُمِّر رجلٌ مئة عام" بصيغة البناء للمجهول ، وأن يقال أيضاً "مُعمَّر" بصيغة اسم المفعول لمن عُمِّر من الناس ، وسبب ذلك أن الله سبحانه هو المعمِّر لا الشخص نفسه قال تعالى:﴿ وَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ﴾ (فاطر: من الآية:٣٧) ، وقال :﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ (يّس: من الآية:٦٨).

ومما يدل على وجوب استعمال صيغة البناء للمجهول في الفعل وصيغة اسم المفعول في الوصف قوله تعالى :﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ (البقرة: من الآية:٩٦) ، وقوله :﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ (فاطر: من الآية:١١) ، على أن الفعل (عَمَر) ورد في اللغة مبنياً للمعلوم ؛ ولكن بوزن (فَهِمَ) ، فكأن يقال : عمر الرجل : أي عاش زماناً طويلاً[٦٦]. وهو غير ما ينطق به الناس فيغلطون ، إذ هذا بالتخفيف ، وذاك بالتشديد ، مع فتح الميم بدلاً من كسرها في المخفف .

٢٢- (الدُهْن) لا (الدِهْن):

ويقولون: (الدِهن) بكسر الدال، وهو في فصيح الكلام بضمها (الدُهن)، قال الفيروز أبادي: "..ودهَنه: بلّه، والاسم الدُهن بالضم"، وبذلك نزل القرآن فقد قال تعالى في شجرة الزيتون: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ﴾ (المؤمنون:٢٠)

أما الذي بالكسر فهو (الدِهان)، قال تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ (الرحمن: من الآية:٣٧) في صفة السماء يوم القيامة. وقد فسرت هذه اللفظة في الآية بأنها الأديم الأحمر(٦٧). والدِهان أيضاً: جمع دُهن(٦٨). فليست لفظة الدهن مكسورة الدال إذاً بل هي مضمومة، وإنما المكسورة لفظة الدهان بصيغتها الإفرادية – الأديم – أو الجمعية – جمع الدُهن –.

٢٣- (اللحوم الحُمر) لا (اللحوم الحمراء):

يشيع في الكتب العلمية وخاصة الزراعية والاقتصادية استعمال (الحمراء) و(البيضاء) و(الخضراء) وصفاً لجمع مذكر أو مؤنث. فيقال: اللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، والأوراق الخضراء. والصحيح في ذلك كله أن يقال: الحُمر، والبِيض، والخُضر، لأن اللحوم والأوراق جمع، فينبغي أن توصف بجمع أيضاً، وتجمع (أفعل) أو (فعلاء) في اللغة (فُعْل). وآية ذلك التنزيل، فقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (فاطر: من الآية٢٧) فالجُدد: "جمع جُدَّة، أي: طريقة ظاهرة من قولهم: طريق مجدود، أي مسلوك مقطوع"(٦٩) ولذلك قال في وصفها: بيض وحمرٌ، بصيغة الجمع أيضاً، وأما غرابيب فقيل فيه أنه "جمع غِربيب، وهو المُشبّه للغراب في السواد، كقولك: أسود كحلك الغراب"(٧٠). فهو إذاً جمع، ولذلك وصف بجمع وهو سود.

ومن هذا القبيل وصف السنبلات بأنهن خضر لا خضراء في آية (يوسف: الآية: ٤٣)﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾.

وعلى هذا ينبغي ألا يقال: اللحوم الحمراء أو البيضاء، أو الأوراق أو السنابل الخضراء، بل ينبغي أن يقال: الحمر والبيض والخضر.

هوامش الفصل الأول

١- أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل. ص ٢٢.
٢- إيضاح الوقف والابتداء. ص ٢٥-٢٦.
٣- أبو عبيد: غريب الحديث ٢/٢٣٣.
٤- إيضاح الوقف والابتداء. ص ٢٧، والإتقان ١/١٧٩.
٥- إيضاح الوقف والابتداء. ص ٤٩.
٦- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب.
٧- سورة الأنعام. آية ٣٨.
٨- سورة الإسراء. آية ٩.
٩- سورة سبأ. آية ٦.
١٠- لسان العرب ٦/٤٣٩ (كبر).
١١- مفردات ألفاظ القرآن. ص ٤٣٨ (كبر).
١٢- الرازي: مختار الصحاح ص ١٧٧-١٧٨ (ذهب)، واللسان ١/٣٧٩ (ذهب).
١٣- اللسان: نفس الصفحة.
١٤- النهاية في غريب الحديث ٢/٥٥.
١٥- النهاية في غريب الحديث ٢/٥٥.
١٦- اللسان ١/٣٨١ (ذهب).
١٧- مفردات ألفاظ القرآن ص ١٨٤ (كفو).
١٨- مختار الصحاح. ص٤٤٦ (كثر).
١٩- التحريف: مصطلح لغوي يراد به التغير الذي قد يحدث في صيغة اللفظ بحكم الاستعمال، ينظر ابن جني: الخصائص ٣ – ٢٠٥ وما بعدها، فقد أورد أمثلة من ذلك.
٢٠- الكامل ٢/٦٧-٦٨.
٢١- ينظر: ابن الجزري: تقريب النشر في القراءات العشر. ص ١٩٠، وابن مجاهد: كتاب السبع. ص٧٠٢.
٢٢- الكامل ٢/٦٨.
٢٣- مختار الصحاح. ص ٤٥٢. (ك ف ١).
٢٤- ينظر في القياس الخاطئ: ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ص ٣٩ وما بعدها، وسماه الدكتور مصطفى جواد: القياس الباطل، ينظر المباحث اللغوية في العراق. ص ٤٤.
٢٥- ابراهيم مدكور،مصطفى جواد اللغوي:مجلة مجمع اللغة العربية بمصر العدد ٢٧. ص١٤-١٥.
٢٦- مفردات ألفاظ القرآن: ص ٤٥٩ (كم).
٢٧- مختار الصحاح ص ٣٩٣ (فرق).

٢٨- مختار الصحاح ص ٣٩٤ (فرق) .

٢٩- القاموس المحيط ٢٧٥/٣ (فرق) .

٣٠- الراغب : مفردات ألفاظ القرآن . ص٣٩١ (فرق) .

٣١- لسان العرب ١٠٢/٨ (مسس) .

٣٢- القاموس المحيط ٢١٥/٢ (مسس) .

٣٣- النور : ٣٥ ، آل عمران ٢٤ ، ٧٤ ، ١٢٠ ، ٦٤ ، ١٤٠ ، هود ١١٤ ، البقرة ١٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٠ ، الأعراف ٧٣ ، الشعراء ١٥٦ ، الأحزاب ٤٩ .

٣٤- مفردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (خطأ) .

٣٥- مفردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (خطأ) .

٣٦- السجستاني : غريب القرآن ص ٧-٨ .

٣٧- ينظر في هذا التفاسير القرآنية كتفسير الطبري والطوسي والرازي والقرطبي .

٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١١٣/١ .

٣٩- مثل البقرة : ٨١ ، وآل عمران : ٧٥ .

٤٠- وهم ينطقونها في مناطق بألف غير تامة تشبه الفتحة وفي مناطق أخرى بألف ممالة إمالة شديدة.

٤١- القاموس المحيط : ١٣٦/٤ .

٤٢- تنظر مادة (جدل) .

٤٣- ص ٧١ مادة (جدل) .

٤٤- الكشاف ٤٩٧/٤ .

٤٥- الزمخشري : الكشاف ٢١٩/٢ .

٤٦- تفسير النسفي ٣٠٢/٢ .

٤٧- التبيان في تفسير القرآن ٣٥/٦ .

٤٨- الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٤٦٩/٢ .

٤٩- فتح الباري ١٩٣/١ .

٥٠- رحلة ابن بطوطة . ص ٦٨٦ ، طبع دار صادر ، ودار بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .

٥١- مفردات ألفاظ القرآن . ص ١١٢ (حرض) .

٥٢- ابن هشام : مغني اللبيب ١٠٣/١ .

٥٣- ينظر مثلاً : الاسراء : ٧٣ ، ويوسف : ٢١ .

٥٤- معاني القرآن ٢٣٧/٢ .

٥٥- ابن عصفور : الممتع في التصريف ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ .

٥٦- هو أنيس فريحه ، في كتابه : نظريات في اللغة .

٥٧- ابن هشام : مغني اللبيب ٢٣٥/١ .

٥٨- الراغب : مفردات ألفاظ القرآن . ص ٦٠ (بن) .

٥٩- مجاز القرآن ٢٤٢/١ .

٦٠- مختار الصحاح ص٥٣٩ (ن م ل) .

٦١- اللسان ٢٠٥/١٦ -٢٠٦ (بنن) .

٦٢- اللسان ٢٠٥/١٦ .

٦٣- مغني اللبيب ٢٠١/١ .

٦٤- مغني اللبيب ٢٠١/١ .

٦٥- مفردات ألفاظ القرآن . ص٣٥٩ (عمر) .

٦٦- مختار الصحاح ص . ٣٥٧ (ع م ر) .

٦٧- الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (دهـ ن) .

٦٨- الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (دهـ ن) .

٦٩- الراغب : مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٦ (جدد) .

٧٠- نفسه . ص ٣٧٢ (غرب) .

الفصل الثاني

عاميّتنا و الفصيحُ في ضوء الدراساتِ اللغويةِ الحديثة

المبحث الأول

عاميَّتُنا بينَ الواقعِ والوَهْم

أولاً : حقيقة العامي والفصيح

ليس هذا البحث ترويجاً للعامية في حياتنا الأدبية واللغوية ، ولا فسحاً لها في منافسة الفصحى ، فمعاذ الله أن نكون ممن يذهب هذا المذهب ، أو يرمي إلى هذا الغرض وإنما غرضنا منه أن نثبت عن طريق البحث والاستدلال اللغوي ، أن لهجتنا العراقية مزدانة بالعربي الفصيح أو ما يمت إلى الفصيح بصلة . ولذلك أسباب دعتني إلى العناية بهذا الموضوع ، بعد أن قضيت سنين كثيرة تقرب من خمسة عشر عاماً في دراسة العامية ووشجتها بالفصحى ، وذلك بعد أن تبين لي أن كثيراً من إخواننا في الأقطار العربية التي زرتها ، يجهلون هذه الحقيقة ، ويظنون بلهجتنا العراقية الظنون حين يستمعون إلينا وكثيراً ما نراهم يتساءلون عن معنى هذه الكلمة أو تلك ، فإذا شرحنا لهم وبينا أنها ليست غريبة الأصل بل هي عربية النجار ، خرجنا لهم صورتها ، ورددناها إلى أصلها العربي الفصيح وجدنا منهم من يأخذه العجب ، وكأنه يتساءل في نفسه : أحق هذا أم هو محض كلام؟! والحق أنه ليس محض كلام ، بل هو حقيقة يعضدها الاستقراء ، ذلك أننا عند قراءة النصوص القديمة وكتب اللغة ومعجماتها ، يتبين لنا أن كثيراً من الألفاظ التي نستعملها اليوم في لهجتنا وكلامنا الدارج أن هي إلا ألفاظ فصيحة ، أو هي من الفصاحة بمكان .

أما علي عبد الواحد وافي فيرى في مدى العلاقة بين مقارنة العربية الحديثة إلى العربية الفصيحة ، فقد قال عنها [١]: "وأبعد هذه المجموعات عن العربية الفصحى المجموعتان العراقية والمغربية ، أما العراقية ، فلشدة تأثرها بالآرامية والفارسية والتركية والكردية ، حتى أن قسماً كبيراً من مفرداتها وبعض قواعدها ، غير عربي الأصل ولذلك يجد المصري مثلاً صعوبة كبيرة في فهم حديث العراقي"[٢] .

وعند النظر في هذا الرأي يتبين أنه قد حكم ببُعد اللهجات العراقية المعاصرة عن الفصيح بحجتين إحداهما : تأثرها باللغات الشرقية الأربع المعروفة التي ذكرها ، والثانية عدم فهمه للغة المتكلمين بها إلا بصعوبة .

وفي جواب عن الحجة الأولى ومناقشتها ، أقول : "إن اللهجة المصرية التي عدها ضمن أكثر اللهجات قرباً من الفصحى ، لم تسلم كذلك من التأثر بهذه اللغات وبغيرها أيضاً وبخاصة الفرنسية والتركية والقبطية ، بحيث انقرضت منها أصوات- مازال العراقيون ينطقونها -انقراضاً تاماً- كما ذكر ذلك الدكتور الفاضل نفسه[٣] . كالذال والثاء والضاد ، فصار الأول ينطق زاياً ، والثاني سيناً ، والثالث دالاً ، فضلاً عن انقلاب القاف في اللغة القاهرية همزة ، وهو إبدال لم تعرفه العربية من قبل ظاهرة شائعة على نطاق لهجة ، ولا يعرف له سبب أو أصل[٤]. بل الذي عرفته هو قلبه صوتاً ما بين الكاف والقاف[٥] وهو المماثل في النطق الحرف الـ(G) بالإنجليزية ، وهذه لهجة عربية معروفة ، وهي لغة تميم[٦] ، وقد ذكرها ابن مكي[٧] (ت٥٠١هـ) لهجة لصقلية ، وبها ينطق اليوم كثير من العرب في صعيد مصر وفي العراق ودول الخليج كافة ، وفي اليمن كذلك .

وأما الحجة الثانية ، وهي عدم قدرته على التفاهم مع العراقيين إلا بصعوبة ، فليست بالضرورة دليلاً على بُعد لهجاتهم عن الفصيح ، إذ أن الذي لا يعرف اللهجات المصرية ، ولم يسمعها كثيراً – كالريفيين عندنا في العراق وقسم من أهل المدن- لا يفهم من كلام المصري إلا قليلاً ، ولولا دخول أفلام الخيالة المصرية منذ زمن ليس بالقصير إلى العراق ، لما سهل على العراقيين فهم كلام المصريين ، بل أن ذلك قد حدث فعلاً لعدد من طلبة الدراسات العليا العراقيين في مصر ، مع أنهم في مستوى علمي يحقق لهم -كما يقتضي ذلك الفرض بقرب اللهجات المصرية من الفصحى - فهماً حسناً لكلام العوام وغيرهم وباللغة العامية دون اللجوء إلى تلك اللغة التي هي بين العامية والفصحى ، والتي يتحدث بها المتعلمون عادة ، ويطلق عليها اليوم اسم (اللغة الوسطى)[٨] .

على أن العراقيين إما سكنة أرياف أو لهم وشيجة وطيدة بسكنتها ؛ وذلك بحكم أواصر القربى بين أهل الريف وأهل المدن ، أو كما يُسمون أيضاً (الحضر) . وهذا يفتح الباب على الفصيح أو ما هو بسبب منه من أقرب الطريق إليه ، وذلك أن غالب سكان

الريف عندنا عشائر عربية معروفة تمتد أصولها ، إلى تلك القبائل التي دخلت العراق قبل الفتح الإسلامي له وبعده ، وهي قبائل كانت يشهد لها بالفصاحة ، كتميم وزبيد وطَيِّء وأسد وقيس . وقد هيأ لها بعدها النسبي عن المدينة بعداً عن التأثر بكثير من الألفاظ الدخيلة الشرقية والغربية . وهذا لا يحتاج في الواقع إلى إثبات ، إذ إنه معلوم يجري مجرى البداهة بل أن هذه الظاهرة اللغوية تكاد تكون عامة في أرياف الوطن العربي كله . وقد شهد بذلك الدكتور علي عبد الواحد(٩) ؛ إذ بيّن أن لهجات القرى أقرب من لهجات المدن إلى الفصيح.

وفضلاً عن ذلك فإن في العراق قبائل بدوية فصيحة معروفة ، كانت تنتجع الغيث والكلأ ، وترود البلاد شرقاً وغرباً باحثة عن هذين المصدرين ، اللذين هما عماد حياتهم ورفاهها . وأخلاف هذه القبائل اليوم يحتفظون بقدر غير قليل من الفصاحة في كلامهم ، وبخاصة أنهم لم تمسّهم لفحه الدخيل من الكلام ؛ إذ احتضنتهم الصحراء بسعتها فجعلتهم في منأى عن ذلك . وقد اشتهر من هذه القبائل البدوية شُمر والضفير وعنزة والصايح وحرب(١٠) . وليست أنسى قوافلهم التي كانت ترد جنوب العراق ، وخاصة (في فصل الشتاء ، تبيع الوقود الصحراوي الذي يُعرف بـ(الغَضَى) في الفصحى(١١)والذي ذكر في الشعر العربي القديم)(١٢) ، وهو ما يسميه العوام هناك(القضي) ، بإبدال الغين قافاً على ضرب من الإبدال قديم معروف في العصر الحديث(١٣) .

كان هؤلاء البداة يتداولون ألفاظاً فصيحة ، أو ذات أصل فصيح ، ولا يكادون ينطقون إلا بما هو واحد من هذين ، إذ لم يسمع منهم لفظ أجنبي دخيل . فمن ذلك قولهم للولد أو الشاب (فَتى) بألف قصيرة شبيهة بالفتحة . وقولهم في الدعاء على من يؤذيهم من الحضر . (سلط الله عَلَيْك) . وفصاحة اللفظة (فتى) لا تحتاج إلى إثبات وإنما قصروا مد الألف لوقوفهم عليه ، وقد كانت العرب من قبل تقصر مد ألف (أنا) ، إذا لم يقفوا عليها(١٤) وأما العبارة فهي فصيحة أيضاً ، وتتسم بضرب من الإيجاز البلاغي المعروف ، وهو حذف معمول الفعل –المفعول– للإبهام وتفخيم المحذوف وتهويله في الذهن ، إذ لا يخفى أن حذف مفعول (سلط) فيه إيهام (المسلط) بحيث يذهب فيه الخيال مذاهب شتى . وهذا أسلوب عربي رفيع ورد في التنزيل ، قال تعالى في مخاطبة النبي محمد ﷺ: ﴿وَلَسَوْفَ

يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى:٥) فأبهم هذا الإعطاء الرباني الجزيل بحذف ثاني مفعولي أعطى ، ليتناول ذلك في الفكر والتصور عطاء الدنيا والآخرة(١٥).

وقد شهد للبدو أيضاً بالفصاحة الدكتور علي عبد الواحد ، وأحسب أنه لا يستثني منهم البدو العراقيين ، وهم كثير في بوادي العراق المختلفة .

ولا أريد أن أزيد على ما قدمت في هذه المسألة ، مسألة الفصاحة في اللهجات العراقية ؛ إذ هي محكومة بدليلين : أحدهما المنطق السليم ، وهو أن هذه الكثرة الكاثرة من الأصول العربية الأصيلة في العراق ، المتمثلة بالعشائر والبدو ، لابد أن تضمن ألفاظها كثيراً من الفصيح ، أو ماله وشيجة بالفصيح ، وهو الذي أصابه التغيير اللفظي أو المعنوي نتيجة للتطور التأريخي الذي صحب تلك الألفاظ ، والآخر : الدراسة العلمية الموضوعية العميقة لهذه اللهجات العراقية الحديثة ، التي تتناول مفرداتها بالسبر والتدقيق الموصل إلى الغاية ، والدال على الصلة الوثيقة التي تربطها بالفصيح . وهو ما انتهت إليه فعلاً دراستي لهذه الألفاظ ، بعد تتبع لها وجمع وتحليل .

وهناك مسألة حرية بالذكر هنا ، هي أن القول بظهور لغات شرقية كالآرامية والفارسية والتركية والكردية ، في عدد من الأقطار العربية ، كالعراق وسوريا ولبنان ومصر ، جعل فريقاً من الناس يتجاوز المعقول في القول بتأثر اللهجات العربية المعاصرة بتلك اللغات . مع أن البحث الدقيق ومعرفة الوشائج التي تربط بعض هذه اللغات كالآرامية بالعربية ، لا يدعو بالضرورة إلى رد كثير من الألفاظ التي تزخر بها اللهجات الحديثة إلى واحدة من تلك اللغات ، بل يمكن القول أن تلك اللغات موضوعة في اللغتين : العربية والآرامية كلتيهما . وقد ذهب إلى هذا من القدامى عبد الله بن عباس ؓ في إحدى روايتين عنه– وهي رواية ابن حسنون المقرئ بسنده عن عطاء بن رباح عنه . إذ تدل تلك الرواية على أنه كان يرى ما يسمى معرباً في القرآن ، ضرباً من الألفاظ المستعملة في العربية وفي لغات أخرى كالسريانية والحبشية . ويطالعنا الراوي بهذا الرأي في أول صفحة من الكتاب الذي سماه (اللغات في القرآن) . والذي تضمن رأي ابن عباس صريحاً فيه . إذ هو يقول : "والقرآن ليس فيه لغة إلا لغة العرب ، وربما وافقت اللغة اللغات ، وأما الأصل والجنس فعربي لا يخالطه شيء"(١٦).

وعلى هذا الرأي أبو عبيده (ت٢١٠هـ) ، فقد أنكر وجود لفظ غير عربي في القرآن وعد القائل بوجوده فيه "وقد أعظم القول" ، وعلل ذلك بقوله : "قد يوافق اللفظ اللفظ ويقاربه ومعناهما واحد " كأن يكون أحدهما بالعربية والآخر بلغة أخرى[17] .

وذهب إليه الطبري[18] أيضاً (ت٣١٠هـ) فقال : "من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة بمعنى واحد ، فكيف بجنسين منها ؟! ، كما قد وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة ، وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقلم والقرطاس" . وفسر قول من قال ، في القرآن من كل لسان ، بمعنى : "فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق بها .. إذا كان الذي بلسان غير العرب من سائر ألسن أجناس الأمم فيه نظير الذي فيه من لسان العرب" .

وذهب إليه غير واحد من الباحثين المعاصرين ، مثل طه باقر[19] وأحمد رضا[20] ويعضد هذا الرأي الصواب الواقع العملي في التأليف اللغوي ؛ إذ ألّف الأب مرمرجي الدومنيكي كتاباً في هذا الموضوع سماه (معجميات : عربية سامية)[21] . ضمنه طائفة كبيرة من الكلمات التي وردت على وزن (فاعول) في العربية والسريانية معاً ، مثل فانوس وشاقول وناموس وقابوس وما إليها .

ثانياً : أهمية دراسة العامي موازناً بالفصيح

إن دراسة اللغة الدارجة التي نستعملها في حياتنا اليومية ، ونطلق عليها اسم العامية ذات أهمية في الدراسات اللغوية المعاصرة ؛ ذلك أنها تضع أيدي الباحثين في هذه الدراسات على عدة أمور أهمها :

أ- الكشف عن مواطن القوة والضعف في كلامنا اليومي الذي غدا في حياتنا كالماء والهواء وذلك برده إلى الفصيح الذي يكشف عن أصالته العربية لا غرابته التي تجعله في صف الدخيل الجديد ، الذي تسرب إلينا عبر العصور من الألسن الأعجمية، نتيجة الظروف المتعددة التي مرت بها الأمة العربية الإسلامية : من ثقافية واجتماعية ونفسية وعقيدية .

ب- إن هذه الدراسة تفيدنا في معرفة التطور اللغوي التاريخي للّغة الفصيحة ولصورها التي كانت عليها ثم ما طرأ عليها من تغيير وتبدل بسبب الظروف المتنوعة التي مرت عليها وأثرت فيها .

فظاهرة (القلب المكاني) مثلاً ، من الظواهر اللغوية المعروفة في كلام العرب كقولهم صاعقة وصاقعة ، وجَذَبَ وجَبَذَ ، وربَضَ ورَضَبَ . ولكن اللغويين اختلفوا في طبيعته ، أهو أسلوب من أساليب الكلام يتجاوز الأطر اللهجية الخاصة إلى الحد الذي يصبح فيه ظاهرة عامة في لسان العرب ، وإن لم يتناول بالضرورة كل كلمة من كلماتهم أم هو لهجة من لهجاتهم المحددة بقبيلة معينة أو منطقة خاصة ؟ فابن فارس(ت٣٩٥هـ) كان يرى أنه من سنن العرب[22] ، فهو إذاً عنده ظاهرة وليس لهجة ، وكذلك كان ابن دريد (ت٣٢١هـ) ؛ إذ لم يكن يرى أنها لغات[23] ، وإلى هذا ذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) فسماه قلباً ، وذكر في الباب الذي عقده للأصلين "يتقاربان في التركيب والتقديم والتأخير" أنه في كلام العرب كثير . وعد أوسع اللفظين تصرفاً أصلاً لصاحبه ومثّل له بأني وأن وبئس وأيس واضمحل وامضحل . فأنى عنده هو الأصل ؛ لأن له مصدراً هو (إني) ، وليس ذلك لآن[24] . وخالف في ذلك آخرون منهم ابن دستوريه (ت٣٤٧هـ) ؛ إذ كان ينكر القلب المكاني ويراه لغات ، حتى أنه ألف في ذلك كتاباً[25] . وإلى ذلك ذهب أبو

جعفر النحاس (ت٣٣٢هـ) . وبيّن أنه قول البصريين[٢٦] . وإذا كان من اللغويين القدامى – كما رأينا– من لم ير القلب المكاني ظاهرة لغوية لهجية ، بل رآه من سنن العرب وطرائقهم الشائعة في التعبير . وأن هناك من خالف هؤلاء اللغويين في وجهتهم هذه فإن من لغويّينا المعاصرين من يخالف أيضاً . فالدكتور إبراهيم السامرائي يرى أن هذه الظاهرة صورة معبرة عن اللهجات الحديثة . ومعنى ذلك أن هذا الوجود صار قرينة ومرجحاً لكونها لهجة ، وليست ظاهرة عامة لدى العرب . يقول : "والذي نراه أن الألفاظ المقلوبة موجودة في الألسن الدارجة ، ووجودها فيها يشعرنا أنها من الاختلافات الإقليمية اللغوية ، يقول كثير من العراقيين : أنّ هذا الشيء يساوي نظيرة الآخر ، في حين إن جماعات أخرى في جهات معينة تقول : إن هذا يواسي"[٢٧] .

وأنتهي إلى أن "هذه الاختلافات في الألوان العامية كثيرة ، وربما اتخذنا منها دليلاً في أن الألفاظ المقلوبة في فصيح العربية ترجع إلى السبب نفسه"[٢٨] وهو رأي له وجاهته وقوته ، فقوانين اللغة العامة واحدة في كل زمان ومكان وهي –أي اللغة– آخذة بالتطور جيلاً بعد جيل . ومن تطورها حدوث التباين اللهجي المستمر ، ومنه القلب المكاني الذي له أمثلة كثيرة في كلامنا اليوم . فالمعروف مثلاً عن الريفيين في منطقة ميسان أنهم يقلبون عدداً من الكلمات قلباً مكانياً فيقولون (صِكَدْ) بدلاً من (صِدِكَ) ، وأهل الموصل يقولون (دَحَقْ) و(دَحَجْ) بدلاً من (حَدَق) ، وغيرهما يقلب ألفاظاً أخرى ولعل ظاهرة الإمالة المعروفة في كلام أهل الموصل وتكريت ، وخير ما يدلنا على أنها كانت لهجة معروفة من لهجات العرب ، ولم تكن ظاهرة مطردة في كلامهم . إذ لو اطردت إذا ذاك لاطردت اليوم ولو عكسنا لقلنا : لو كانت هذه الظاهرة عامة في كلام العراقيين كافة لأمكن القول والترجيح بأنها كذلك عامة في كلام العرب . فمن الإمالة اليوم إمالة الألف نحو الياء في مثل (واحد) و (قاعد) ، إذا تنطقان (وِيْحِد) و (قِيْعِد) .

وهذه الظاهرة معروفة في كلام قبائل من العرب ، وقد عرفت بها قبائل نجد خاصة على حين كان الحجازيون لا يميلون[٢٩]أو على حد تعبير القدامى واصطلاحهم : يفخمون وقد قرأ بها القراء المشهورون وغيرهم ، نحو إمالة حمزة (ت١٥٦هـ) والكسائي (ت١٨٩هـ) ألف﴿ أعطَى وَاتَّقَى﴾ (الليل: من الآية:٥)و﴿استوى﴾ و﴿ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[٣٠]

(النجم: من الآية٤٤) ، بل إمالتها كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن في اسم كانت أو فعل ، مثل (هدى) و (الهَوَي)[٣٠] . وكان الكسائي يميل تاء التأنيث وما قبلها في حال الوقف في عدة أحرف ، كالفاء والجيم والحاء وغيرها . كما في 'خليفة' و 'رأفة' و 'وليجة' و "أشحة[٣١]" ، بحيث تستحيل التاء إلى ما يشبه الياء في النطق . وهذه الظاهرة معروفة اليوم في الموصليين أيضاً .وإذاً فوجود هاتين الظاهرتين –القلب المكاني . والإمالة– في لهجتنا العراقية الحديثة وفي نطاق محدود من المناطق ، يشعرنا أنهما كانتا بهذه الصفة والماهية في كلام العرب .

ج– ومن خواص الدراسة الموازنة بين العامي والفصيح أنها توقفنا على تاريخ الانحراف اللغوي ، –أو الغلط كما يسمى أيضاً – للفظة من الألفاظ من حيث المعنى ، أو بحسب اصطلاح علم اللغة الحديث : من حيث (الدلالة) " Semantics " ، أو توقفنا على هذا الانحراف من حيث اللفظ ، وهو انحراف له أثاره في كلام الناس ، فمن ذلك كلمة (عِنجاص) التي هي ضرب من الفاكهة معروف مشهور في العراق ، فهذه الكلمة (معّربة) وكانت في الأصل الفصيح بالهمز: (إجاص) ، ثم حدث الانحراف بإبدال أحد الضعفين في الجيم نوناً ، فصارت (إنجاص) ، وذلك صنيع العوام في تلك العصور ، إذ هم يفرون من كل ما هو ثقيل على ألسنتهم إلى ما هو أخف من الأصوات اللغوية ، لذا ذكرها ابن فارس[٣٢] في باب (ما فيه لغة واحدة) ، إلا أن المولّدين غيّروا فصارت ألسنتهم فيها بالخطأ جارية ، نحو قولهم : أصر... الله عنك كذا ، وإنجاص..." ، وهذا القانون اللغوي يعرف في الدراسات الصوتية الحديثة "قانون المخالفة" (Dissimulation) .ويراد به قلب أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت آخر لتتم المخالفة بينهما ، وذلك لما في النطق بأحد المتماثلين من جهد عضلي تخففه المخالفة [٣٤] . فهذا الإبدال هو الذي حدث قديماً . ثم حدث إبدال آخر في العصر الحديث ، وهو قلب الهمزة عيناً ، وذلك لما في الهمزة من شدة بالغة ، إذ هي أقوى الأصوات وأشدها في العربية ، ولذا يسمع منها عند النطق بها ذلك الصوت الذي يوصف بأنه انفجاري "(Plosive) ، ولذلك سهلها العوام بقلبها إلى صوت متوسط هو العين ، فقالوا : (عنجاص) ، وبهذا فقد مرت اللفظة منذ تعريبها بثلاث مراحل وصور ، هي إجّاص ، إنْجاص ، عنجاص وإذا رجعنا إلى معجم (مختار الصحاح) وجدنا

مؤلفه أبا بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) يؤرخ عرضاً لهذا الانحراف ، بإبدال أحد الضعفين نوناً بقوله : "إجّاص .. ولا تقل : إنجاص"(٣٤) .

فيشعرنا أن هذا الانحراف والإبدال كان معروفاً في عصره – منتصف القرن السابع للهجرة – ولكن ليس بالضرورة أنه قد حدث فيه ؛ إذ قد يكون موروثاً من عصر قد سبقه – مثلما نجد الأغلاط اللغوية المتداولة في عصرنا هذا ، يرجع كثير منها إلى عصور سابقة . فدراستنا إذاً لكلمة (عنجاص) العامية العراقية المعاصرة جعلتنا ندرك التبديل الذي حدث للفظة (إجّاص) عبر العصور ، وهي دراسة صارت يعنى بها فقه اللغة الحديث (Philology) ، وبخاصة علم الأصوات اللغوية(Phonitics) . وفي هذا يقول الدكتور إبراهيم السامرائي في مطلع مبحثه الذي بعنوان (العربية التونسية)(٣٥):"ربما انصرف ذهن القارئ إلى أني سأتكلم على اللغة العامية الدارجة في تونس ، ولكني لا أقصد إلى هذا وإن كانت هذه الألوان العامية حرية بالدرس والبحث عملاً بالمنهج العلمي في درس اللغات دراسة تاريخية تعمل على فهم شيء من تاريخ فصيح اللغة" . وعلى هذا فإن دراسة العامية وموازنتها بالفصحى ليست دعوة في الواقع إلى العودة إلى العامية في الكتابة إذ أن هذه الدعوة مرفوضة جملة وتفصيلا ، لأسباب كثيرة ، ليس هنا محل إيرادها وإنما تفيد هذه الدراسة من عدة وجوه ذكرناها هنا .

د- إن من هذه الألفاظ العامية ما يموت بمرور الزمن ، وذلك للتقارب بين اللهجات المعاصرة والألفاظ والأساليب المستعملة في العامية ، نتيجة لانتشار التعليم والثقافة ووسائل الإعلام التي تقرّب بين هذه الأساليب والألفاظ ، لتكرارها وشيوعها وانقراض تلك الألفاظ التي نسمعها اليوم في الريف والبادية ، بل وفي المدن ، بانقراض المتحدثين بها . فدراستها إذاً وتسجيلها أمر ضروري تمليه الدعوة إلى الفصحى لا العامية ؛ لأننا إذا علمنا بعد هذه الدراسة المستوعبة – ولا نقل المستقصية– لأكبر عدد من الألفاظ أن لعاميتنا أصولاً فصيحة من كلام العرب ، أبعده عن إفهامنا انحرافه اللفظي أو الدلالي ، صار لنا ذلك العلم حافزاً على أن نستعيد لغة الآباء والأجداد ، وأن نعتز بهذا التراث في تحاورنا اليومي ، في الوقت الذي ننبذ فيه إلى الأبد ما أدخلته العجمية والرطانة من ألفاظ شرقية وغربية في العصر الحديث ، وبخاصة التركية والفارسية والإنكليزية .

هـ- إن تسجيل اللهجة العامية يحفظ الفصحى – في تقديرنا – من التدني إلى العامية ، ويقرب العامية من الفصحى . وذلك أن هذا التسجيل المقارن بالفصحى ، يوقف المتكلم على موطن الفصاحة أو العجمية في لغة التخاطب اليومية ، ويحدده بحدود معلومة في استعمال الألفاظ ، بحيث يمكن أن يصحب هذا التسجيل اللغوي نقد لغوي ، نقد الانحراف والإيغال في استعمال الأعجمي ، ويدعو إلى العودة إلى الاستمساك بالعربي الأصل من الكلام العامي ، عند الحديث ، وطرح الأعجمي تمهيداً للخطوة الحاسمة التي ستتعاهدها الأجيال القادمة بالرعاية أيضاً ، وهي العودة إلى الفصيح في لغة التخاطب اليومية ، بعد أن تتهيأ لها الظروف الموضوعية : الثقافية والنفسية والاجتماعية .. التي تحقق نجاحها .ولقد دعا بعض الباحثين اليوم إلى إحياء كل كلمة لها أصل فصيح والعمل على إعمامها في الوطن العربي(٣٦) . غير أن هذه الدعوة مشروطة في رأينا بعدم انحراف تلك الألفاظ عن الفصيح في الأصوات أو الصيغ أو الدلالات ، لأن إعمامها يعني جعلها جزء من اللغة . وهذا لا نجيزه في اللغة الفصحى ما لم يكن فصيحاً تماماً .والحق أنه جرى تسجيل لصور الانحراف الذي حدث في الفصحى على ألسنة العوام خاصة ، في عدة عصور ، بدءاً بجهود الكسائي (ت١٨٩هـ) وانتهاءً بابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، وهي كتب عرفت باسم : كتب اللحن تارة ، والفصيح تارة ، أو إصلاح المنطق أو تثقيف اللسان أو تقويم اللسان .. وهي كتب ذات قيمة عالية بلا ريب ، ومهمتها سامية . إلا أنه لم يجر تسجيل للعامية يتناول مفرداتها وأساليبها وخصائصها ، في تلك العصور . ويرجع ذلك إلى عناية اللغويين القدامى بالفصحى ، لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب العربي الرفيع بشعره ونثره ، ومسايرة منهم لأذواق الخاصة في العناية بما هو فصيح من الكلام دون غيره . فلم "تسمح هذه النظرة لرواة اللغة وجامعها والدارسين والمتأدبين أن يسجلوا نماذج مما جرى على ألسنة الناس ، وما يتناقلونه في اجتماعهم من نماذج لغوية تنطق على فطرتهم وسجيتهم دون تكلف أو تعمل . وأنت لا تستطيع أن تحظى بشيء من ذلك إلا أن تكون ذا صبر طويل لتتسقط أخبار العامة وما توحيه إليك من فوائد في هذا الباب"(٣٧) .

وهذا الذي فات القدامى من عدم تسجيلهم للعامي نبه عليه غير واحد من اللغويين المعاصرين ، وبينوا أنه ضرورة يمليها الحرص على الفصحى نفسها . فالدكتور إبراهيم

أنيس مثلاً يشير إلى الانحراف الذي حدث في العامية الحديثة ، والذي أوغل في هذا المسبر دون أن يجد رقيباً يقومه أو يعني بإصلاحه ثم يقول بعد ذلك : " وقد ساعد هذا التطور الخطير أنها لم تكتب ولم تسجل ، لأن الكتابة في بعض الأحيان من عوامل استقرار اللغات ومنعها أن تقع نهباً . لعوامل التطور اللغوي ، تفعل بها ما تشاء وهذا هو السر فيما نلحظه من أن التغيرات في اللهجة المصرية ، يمكن أن تعزي في غالب الأحيان إلى أخطاء كلامية بين الناشئين ، تركت دون إصلاح أو لفت نظر . فتراكمت وبعدت عن الأصل بحيث أصبح من العسير إرجاعها إلى ذلك الأصل إلا بجهد ومشقة فنحن ننكر الآن كثيراً من كلمات اللهجة المصرية ، غير مدركين أن لها أصلاً عَرَبياً صَحيحاً ، وأنها تطورت في الأفواه دون عناية بإصلاحها من بادئ الأمر ، إذ اتجهت كل العناية إلى لغة الكتابة . وكان المشتغلون بها قليلين جداً وتركت الكثرة الغالبة من الناس يتخبطون في حديثهم . فتنتقل الكلمات من صورة إلى أخرى ، دون أن تستقر على حال . كل ينطق كما يهوى ، ويقيس ما لم يعرف على ما عرف . وتتوارث الأجيال أخطاء من سبقوهم "[٣٨].وهو كلام نفيس يدل على وعي تام لهذه المشكلة اللغوية التأريخية . ثم ضرب الدكتور إبراهيم أنيس مثلاً للانحراف اللغوي الصوتي الذي لم يقوم "كلمة (ألثغ) التي تطورت فيها الثاء أولاً إلى تاء ، كمعظم الثاءات ، وصارت (ألتغ) في عصر من العصور ،وأخيراً جهر[٣٩] بهذه التاء فأصبحت دالاً وصارت الكلمة على الصورة التي نألفها الآن -يقصد مصر- وهي (ألدغ)"[٤٠] . وواضح أن الثاء في هذه الكلمة أصابها انحرافان ، أو بحسب الاصطلاح اللغوي:تطوران، أحدهما قلبها تاء،والآخر قلبها دالاً وهي لفظة مستعملة عندنا في العراق أيضاً . وقد أصابها الانحراف الذي حدث لها في مصر إلا أنه قلب في لهجات الجنوب والوسط تاء ، وفي لهجة بغداد ذالاً . وإبدال الثاء ذالاً وبخاصة في عيوب الكلام وعوارضه معروف في العربية ، فقديماً كان يقال : "قرأ فما تلعثم وتلعذم"[٤١] فنحن نعرف (الألثغ) و (الألذغ) وهو الذي في لسانه عيب كلامي ،ولا نعرف (الألدغ)على أن أهل الموصل أبقوا أصواتهم على ما هي عليه من حيث الصورة ولكنهم قلبوا قلباً مكانياً فقالوا فيمن يلثغ:(يلغث) .

ثالثاً : منهج دراسة العامية

إن دراسة العامية دراسة لغوية دقيقة تقوم فيما نرى على مرحلتين رئيستين :

الأولى : رصد ألفاظها ذات الأصول العربية وحصرها حصراً مستوعباً لأكثرها . ولا نزعم أن ذلك يستقصيها كلها ، إذ هي موزعة في بيئات متباينة ومناطق متعددة من قطرنا وذلك لا يتأتى لكل دارس وهذا العمل العلمي اللغوي يتطلب دون شك مثابرة وجَلَداً وصبراً على التتبع إذ يحتاج إلى زمن غير قليل ، كما يحتاج إلى سماع متنوع في تلك البيئات والمناطق ، مع تسجيلها أولاً فأولاً لئلا تنسى . وهذا يوجب أيضاً تمييز ما هو عربي مما هو دخيل أجنبي ؛ إذ لا يتناول هذا الإحصاء ، وكذلك الدراسة من بعد ، إلا ما هو عربي . ويدخل في هذه الدراسة بطبيعة الحال (المعرّب) ، وهو ما دخل العربية في عصور الفصاحة من ألفاظ ليست عربية النجار ، ولكن العرب لم تستعمله كما هو من حيث صورة وصيغه ، وإنما طوعته بألسنتها ، وصاغته بحسب قوانينها الصوتية والصيغية المقررة في كلامها . وأما ما دخل العربية في العصور المتأخرة ، وكذلك العصر الحديث ، فلا يعتد بها في هذا المجال .

والثانية : دراسة هذه الألفاظ دراسة وصفية وتاريخية ، وذلك برد العامية ذات الأصل والفصيح إلى ذلك الأصل ، مهما نأى عن الصورة الجديدة للفظة من حيث الدلالة أو الصوت أو الصيغة ، ثم بيان التغيير الذي طرأ عليها فيها ، إن كان أصابها شئ من ذلك التغيير ، قليلاً كان أو كثيراً ، مع وصفه وصفاً لغوياً مبنياً على أصول علم اللغة ومباحثه المختلفة . وبخاصة ما يتعلق بعلم الأصوات، وما ينالها من قلب وإبدال ، وفك وإدغام وحذف ، وقصر ، ومد ، وما إليها يضاف إلى ذلك محاولة بيان مراحل هذا التغيير والتطور . وصوره وعصوره – قدر الإمكان- ومن نبه عليه من اللغويين بقدر ما يتسع له البحث وتطاوع له المادة العلمية المجموعة ، من المظان المختلفة . ولابد للباحث أن يعتمد في جمع مادته الأولية في العامية على مصادرها الطبيعة ، ويطرقها من أقرب الأبواب إليها وهم الناس الناطقون بها في البيئات العراقية المتعددة والمناطق المتباينة في شمال الوطن ووسطه وجنوبه ، على قدر ما تواتي فرص السماع وتسنح . ومهما يكن من أمر فإن عاميتنا مليئة بهذا النوع من الألفاظ ، مزدانة بها ، وما على الباحث إلا أن يحسن

السماع والتسجيل والتحليل والمقارنة ، ويجيد التخريج والتحليل اللغويين ، فيخـرج بنتـائج مرجوة ، ولن يخيب سعي من كان الصبر رائده والعلم همه .

ولا ينبغي لأحد أن ينكر لفظة سجلها باحث بدعوى أنه لم يسمعها ، إذ المثبت غير النافي ، وليس عدم السماع دليلاً على عدم الشيء ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن إجمـاع لا يخرقه خبر الواحد ، إلا أنه لابد من تحديد منطقة السماع ، لئلا يكون قولاً بلا دليل .

وقد تكون اللفظة مستعملة في البيئة الريفية دون الحضرية أو العكس ، أو تكـون في منطقة دون أخرى . وربما كانت محصورة في منطقة واحدة كميسان مثلاً ، أو في بيئة معينة منها كالبيئة الريفية ، مما يجعل إحاطة من يسكن شمال العراق أو وسطه بها أمـراً ليس ممكناً دائماً ، ما لم تتوفر الظروف التي تهيئ له فرص السماع كالسياحة أو الخدمـة ، العسكرية أو المدنية ، أو وسائل الإعلام التي تعني بالتراث الشعبي ، فتنتشـر التمثيليـات والقصص المكتوبة بالعامية ، وهو ما نسمعه اليوم فعلاً من المذياع و(التلفاز) ونحوهما .

ولنضرب لذلك مثلاً كلمة (شجرة) فهي تنطق في أرياف جنوب العراق : (شـيره) بإبدال الجيم ياء ، وهي لغة قديمة معروفة ينتقل فيها المتكلم من الشدة إلى الرخاوة [42] وقـد رواها الأصمعي عن العرب[43] . فالذي لا يعلم كنه هذا الإبدال ولم يسمع هذه الكلمة تنطق بهذه الصورة ، يظن للوهلة أنها السكر المذاب في الماء المغلـي وهـو الـذي يستعمله العراقيون وغيرهم لغمس الحلوى . فإذا انتقل الشخص إلى الموصل مثلاً سمعها بصـورة أخرى فيها إبدالان لا إبدال واحد ، إذ ينطق (الشَجَرْ) هناك (سِجَغْ) بإبدال الشـين سـيناً ، وهي لغة قديمة أيضاً فقد قالت العرب : سَمَّتَهُ و شَـمَّتَهُ : إذا دعـا لـه وجَـرْسُ الليلِ وجَرْشُه[44] ، وبإبدال الراء غيناً ، وهي ظاهرة صوتية تعرف باسم (اللثغة) .

وبهذا نجد أن نطق هذه الكلمة اختلف في منطقتين ، إحداهما في الشمال والأخـرى في الجنوب . وكثيراً ما يجهل المواطن في إحدى هاتين المنطقتين ماهية هذه اللفظة عندمـا يسمعها بصورتها التي طرأ عليها الإبدال كما وصفنا . وبذلك فإن دراسة التطور الصوتـي أو الصيغي أو غيرهما من صور التطور الذي طرأ على العامية ، ليس أمراً هيناً على كـل حال ، ولكنه أيضاً ليس بعسير ، وذلك إذا تهيأ له الباحث الفطن الـدؤوب ، وبنـى علـى الدراسة العلمية القائمة على ما ثبت في "الدراسات اللغوية الحديثة : أقول ليس بعسير علـى

هذا النوع من الباحثين ، وذلك لأننا نستطيع أن نعرف الأصل والفرع بحكم بداهة ما سـبق الفصحى للعامية من الناحية التاريخية . وإذاً فنحن في منهج هذه الدراسة نتخـذ الفصحـى أصلاً ، والعامية فرعاً ، ونرد هذا الفرع إلى ذلك الأصل ، لنعرف ما طـرأ مـن تطـور صوتي في هذا الفرع ، وتعليله وتبريره . على حين يعسر ذلك -فيما يذكر الدكتور إبراهيم أنيس[45]- في اللغة الفصحى في تلك الألفاظ التي كانت تنتقل بصورتيـن والتـي ذكرهـا اللغويون القدامى مثل (صِراط) و (سِراط) و(لعلَّ) و(رَعَلَّ) و(أمغَرتِ الشـاة) و(أنغَـرتِ) و(تَلَعْثَمَ) و(تَلَعْذَمَ) ، وما إلى ذلك من ألفاظ لا يعرف الأصل منها من الفرع إلا ، بصعوبـة بالغة قد توقع في خطأ ، وتؤدي إلى لبس . اللهم إلا أن تقاس عليه أو تنسب إليـه كلهجـة قريش مثلاً . إلا أن هذا الصنيع لا يخلو من عقبة أيضاً -وهي أن روايات النحاة ناقصـة مبتورة ، ويندر- والحق مع الدكتور إبراهيم أنيس أيضاً[46]- أن تنسب هذا النطق إلى قبيلة من القبائل ، بل تكتفي في غالب الأحيان بالقول : أن من العرب من ينطق كذا . علـى أن الأمر يهون وترفع عنا مؤونة هذا البحث والاستقصاء عن الأصل والفرع ، حين نعلـم أن هذا التباين الصوتي كثيراً ما يرجع إلى تباين البيئات ، إذ ينطق الصوت الواحد مختلفاً فـي بيئات مختلفة ، دون أن يكون هناك أصل وفروع ، وهذا أمر تعرض له دراسة اللـهجات وتطور الأصوات العربية "[47].

المبحث الثاني

الظواهر اللغويّة في العاميّة

تتسم العامية العراقية-كالفصحى تماماً- بظواهر لغوية متعددة ، حدثت فيها خلال سني تطورها وتغيرها بحسب الظروف التي مرت بها . وتنقسم هذه الظواهر إلى لفظية ومعنوية ، وتتناول اللفظية أمرين رئيسين : أحدهما يتعلق بالأصوات ، والآخر بالصيغ. كما تتناول المعنوية صوراً متعددة وخصائص متباينة .

الظواهر اللفظية

أولاً : ما يتعلق بالأصوات

هناك عدة ظواهر صوتية في العامية العراقية أظهرها :

١- الإبدال :

ويعني به إبدال صوت بآخر لضرب من التشابه أو التقارب بينهما في المخرج أو الصفة.وهو نوعان: أحدهما – إبدال صوت صامت[٤٨] بآخر صامت ، كما في (صراحية)[٤٩] و (صلاحية) ، وفي لهجة بغداد : (سراجية) ، و(بجل)[٥٠] و(بشل) . والآخر إبدال صوت لين بآخر من صفته ، سواء أكانا قصيرين كإبدال الفتحة بالضم في (بَصيص) و (بُصيص) . أم كان أحدهما قصيراً والآخر طويلاً كما في (هنا) و(هوني) في كلام الموصليين .

ولعل أشهر إبدال في اللهجات العربية الحديثة ، إبدال القاف بأخرى ثقيلة هي (الكاف) التي تناظر في النطق الـ (G) الإنكليزية ، وهي صوت بين القاف والكاف ، وقد عرفته العرب قديماً في كلامها . ونسب النطق به إلى قبيلة تميم ، وله شواهد من أشعارنا وهي تسكن العراق اليوم ، فلا عجب أن تشيع هذه في أرجائه . قال أحمد بن فارس[٥١] : "فأما بنو تميم فإنهم يلحقون القاف باللهاة حتى تغلظ جداً . فيقولون (الكيوم) فتكون بين القاف والكاف ، وهذه لغة فيهم . قال الشاعر

ولا أكون لكدرِ الكومِ كد نضجت   ولا أكول لبابِ الدارِ مكفول

وقد بينا سالفاً أن هذا الإبدال شاع في أقطار عربية كثيرة اليوم ، وبخاصة أقطار الخليج"

٢- القلب المكاني :

كما في (حَدَق) و (دَحَق) ، و(أعطى) و(طَعَى) و(يلثغ) و(يلغث) في كلام الموصليين مثلاً .

٣- التخلص من الهمز :

وذلك بتسهيله بطرق أربع إحداهما : حذفه كما في (ألية) و (لية) و(أوزة) و(وزة) وفي لغة البدو (إبل)و(بل)[٥٢] . والثانية : قلبه إلى صوت صامت ، كالعين في (لأنه) و(لَعَنّه) في لهجة ريف الجنوب ؛ إذ الهمزة أشد من العين ، بل هي أشد الأصوات في العربية ، ولذلك سهلها العوام ، قال ابن جني[٥٣] : "العين أخت الهمزة .. والهمزة أقوى من العين" ، وعلة المؤاخاة بينهما أن العين تلي الهمزة مباشرة في مدرج الصوت ومكانه . وإحلالها مكان الهمزة لهجة قديمة عرفت بـ(العنعنة)[٥٤]. فإذا علمنا أن هذا الإبدال عرف لدى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم[٥٥]، وأن هذه القبائل تسكن العراق اليوم اتضح لنا سر هذا الإبدال الذي نسمعه اليوم على ألسنة العراقيين . وهذا الإبدال نجده بين لفظتين أخريين هما : (أربع)[٥٦] و(بربع) ، التي تنطق في الوسط والجنوب . والثالثة : قلبه إلى صوت مصوت ، أي إلى ألف مثل : (بأس) و(باس) ، أو واو مثل (تثاءب) و(تثاوب) ، أو ياء مثل (رئه) و(ريه) . والرابعة : قصر الممدود كما في (بيداء) و(بيدا) و(نشاء) و(نشا) و(بارياء)[٥٧] و(باريا) .

٤- تخفيف المشدد :

وذلك أما بفك إدغامه ، كما في (شاد) و(شادد) و(قاص) و(قاصص) . أو بقلب أحد الضعفين إلى صوت آخر ، كما في (ادّعى) و(اندعى) و(مَرَقّط)[٥٨] و(مرنقط) ، وذلك وفق الإبدال المسمى : إبدال المخالفة .

٥- تشديد المخفف :

مثل (أمِنَ) و(أمّنَ) و(دية) و(فراشة) و(فرّاشة) .

٦- همز ما هو غير مهموز :

وذلك كما في (عَهَد) و(أهَد) في كلام الريفيين في جنوب العراق . وقد مثّل له أبو زيد الأنصاري بما سمعه من رجل من بني كلب : هذه دأبة وهذه امرأة شأبة[٥٩]. وروى ابن السكيت[٦٠] أنه "يقال : عَبَدَ عليه وأبِدَ عليه .. أي غضب" . وهذا من إبدال الصوت بما هو أشد منه . وقد قالت العرب : الهَوْن : والأَوْن ، وهو المشي الرفيق[٦١] وهذا الإبدال يسميه علماء اللغة المحدثون (Glottalization) أي (التهميز) ، وهو إيثار الهمز في كثير من الكلمات[٦٢] .

٧- الإمالة :

وهي محصورة بنحو منطقتين ، كالموصل وتكريت ، وتبدو خفيفة قليلة في مناطق من بغداد . ولها صورتان مشهورتان : إحداهما : الإمالة من الألف إلى الياء ، والأخرى : إمالة ما قبل تاء التأنيث بسبب الوقف . وقد مرّ الحديث عنهما في كلام سابق .

ثانياً : ما يتعلق بالصيغ

١- صيغ الفعل :

يستعمل العوام عندنا في العراق صيغة الفعل في كثير من الأحيان بصورة دون أخرى ، كما في فعل وأفعل ، إذ نراهم يقولون مثل (كَرى) بمعنى استأجر ، بدلاً من (أكرى) الفصيحة .

قال الرازي[٦٣] (ت٦٦٦هـ) :"أكرى الدار فهي مُكراة ، والبيت مُكرىً ، واكترى واستكرى وتكارى ، بمعنىً" . كما يقولون : (جَبَر) بمعنى أكره ، بدلاً من (أجْبَر) ، مع أن الأولى بمعنى سدّ الخلة والنقص ، وليس أكره . قال الرازي[٦٤] : "جبر الله فلاناً فاجتبر ، أي : سدّ مفارقة وأجبره . على الأمر أكرهه عليه" . ونجد مثل ذلك في صيغتي فَعَلَ وفعل إذ نجدهم يستعملون المضعف المزيد بدل الثلاثي المجرد ، فيقولون مثلاً عيَّب وتيّه ، بدل عاب وتاه . كما يستعملونه بدل أفعل المزيد بالهمزة فيقولون : بَدَّع ، بدلاً من أبْدَع .

٢- صيغ اسم المفعول :

ويضع العوام العراقيون في كثير من الأحيان صيغ الأوصاف بعضها في موضع بعض ، وبخاصة اسم المفعول ، إذ نجدهم يضعون صيغة المشتق من الثلاثي بدلاً من المشتق من الرباعي . فهم يقولون للمكره على شيء (مجبور) ، وهو في الفصيح حسب الاشتقاق (مُجْبَر) ؛ لأن فعله أجبر وليس جبَر كما تقدم . كما يضعون في المشتق من الثلاثي صيغة بدل أخرى ، كصيغة مفعول بدل فعيل ، لما فيه خلل وعيب من الأشياء فيقولون (مَعْيوب) ، وللمتروك المكروه : (مَعْيوف) . وهما الفصيح (معيب) و(مَعيف) .

ويقولون كذلك : مَصيُوع ومقيوس بدلاً من مَصوغ ومقيس .

٣- اختزال الصيغ :

وهذه ظاهرة شائعة في اللهجات العراقية اليوم ، بل وفي بقية اللهجات العربية أيضاً فصيغ العامية تقصر أحياناً وتطول أخرى ، إذ الإيجاز في الصيغ من سمات التطور والتغيير فيها . فمن الريفيين العراقيين من يقول (مَدْري) بدلاً من (ما أدري) فيسقط بذلك أيضاً أداة الاستفهام اختصاراً . ومثلها قولهم متسائلين : (إيهسّاعة) ؟ أي : أبهذه الساعة ؟ وقولهم : هسّاعة ، أي هذه الساعة . وأهل الموصل يسقطون الألف التاء ، في المثال الأخير ، فيقولون (هسّع) ، بل أن أغلب العراقيين يبالغون في إسقاط الأصوات منها فيقولون (هسا) .

ومن اختزال الصيغ قول العوام لمن تكلم بكلام مؤذٍ لفرد أو جماعة (خَرَطْ عليهم) وهو في الفصيح : (انخرط عليهم) ، قال أبو عبيد[٦٥] : "انخرط فلان علينا : إذا أندرأ عليهم بالقول السيىء وبالفعل"

٤- إطالة الصيغ :

وهي من أساليب العرب في التعبير ، وقد سماها أبو الفتح ابن جني[٦٦] : "مطل الحركات" وذلك كمد صوت اللين القصير وجعله صوت لين طويل ، على نحو ما نجد في كلمة (هُوني) الموصلية ، إذ هي في الأصل : (هُنا) الظرفية ، فأشبعت الضمة التي على الهاء حتى غدت واواً ، ثم ميل بالألف إلى الياء ، على طريقة الموصليين في إمالة كثير

من الألفات في حشو الكلمات أو آخرها . ومن ذلك مد فتحة الواو في كلمة (وَيْ) التعجبية وتكرارها – وهذا ضرب آخر من صور الإطالة بقولهم : (وَيْ وَيْ) وفي لهجة بغداد (وايْ وَيْ) ، وقد انتقلت الأخيرة إلى الموصل . ومعلوم أن هذه اللفظة فصيحة ومعناها التعجب [٦٧]وقد تدخل على كأن المخففة والمشددة تقول :ويكأن" ، وكان الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) يرى أنها "مفصولة ، وَ ي ، ثم تبتدئ فتقول كأن[٦٨] " وقد وردت في التنزيل متصلة ، قال عز وجل :﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (القصص: من الآية:٨٢) . وقد تكون إطالة الصوت بإضافة صوت صامت قبل فاء الكلمة أو بعد لامها أو في حشوها . فمن الأولى إضافة الهاء في الإشارة إلى البعيد بقولهم (هذاك) بدلاً من (ذاك) ، فكأنهم أرادوا بهذه الهاء التنبيه وزيادة لفظ المخاطب إلى المشار إليه ؛ إذ الهاء تصلح لهذا القصد على نحو ورودها في (هذا) و(هذه) ، والأصل (ذا) و(ذه) على ما هو مقرر في علم النحو ويحتمل أن تكون (هَذاك) : (هذاك) في الأصل ، ثم قصّر المد ، فصارت صوت اللين الطويل . (ألف) صوت لين قصير هو الفتحة ، كما قصّر القدامى من العرب المدّ في هاء (هؤلاء) ، فقالوا (هَؤلاء) ، وهي لغة من لغاتهم التي رويت عنهم ، وأنشد بعضهم قول الشاعر :

تَجَلّدْ لا يَقُلْ هؤُلاء هذا   بكى لما بكى أسفاً وعيبا[٦٩]

ومن إطالة الصيغ إضافة ألف الوصل قبلها في قولهم (أكرفس) بدلاً من (كرفس) ، وذلك أنهم لما أسكنوا الكاف لم يكن من المستطاع البدء بها . إذ لا يبدأ بالعربية بالساكن فجاءوا بألف الوصل قبلها ، هذا في لهجة غير الموصليين . أما الموصليون فينطقونها بغير ألف الوصل ، ولكنهم يطيلون اللفظة من موضع لآخر ، إذ يمدون صوت اللين القصير (الفتحة) التي على الراء ، ليكون ألفاً ، فيقولون : (كَرافس) . ولا أحسب أنهم يذهبون في ذلك إلى الجمع .

ومن الثاني – وهو إطالة الصيغة بإضافة صوت في حشوها – قولهم في (خَمَش) (خَرْمَش) ، وفي (خَبَط) : (خَرْبَط) ، وفي (دَفَع) : (دَرْفع) . فأضافوا راء كما ترى . وقد يضيفون لاماً كما في (طَمَس) و(طَلْمَس) و(خَبَص)[٧٠] و(خَلْبَص) . وقد تكون هذه الإطالة الحشوية إضافة صوت مد طويل كالألف أو الواو كما في (عَمود) و(عامود)[٧١] ، و(سالفة) و(سالوفة) ، للقصة الماضية التي يتحدثون بها في أسمارهم[٧٢] .

ومن الثالث ، (بَلَع) و(بَلْعَم) ،و(دَرَعَ) و(دَرْعم) . وإلحاق الميم على هذا النحو في آخر الكلمة يطلق عليه في الاصطلاح اللغوي اسم الكسع(Suffix)[٧٣] .

• الظواهر المعنوية في العامية

لم تبق العربية الفصحى والعامية على نمط واحد من المعنى ، بل حدث فيها تغيير وتطور في الدلالات ، مثلما حدث ذلك في الصيغ . وليست هذه الظاهرة وقفاً على العربية وحدها بل هي عامة شائعة في اللغات كلها . وقد أكد ذلك دارسو التطور التاريخي للغة ، ومراحل نموها المختلفة "فاللغة ليست جامدة ساكنة بحال من الأحوال ، على الرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان"[٧٤] .

وإذا بحثنا عن الدلالة من زوايا وشيجة العامي بالفصيح ، وجدنا أن لها صوراً متعددة أظهرها :

١- أن يكون للعامي عين دلالة الفصيح من دون أن يطرأ عليها تغيير ، ذلك نحو (رَطَن) إذا تكلم بغير العربية ، و(رُطَب) ، وهو ثمر النخل المرعوف ، و(رَعَف) بمعنى سال الدم من أنفه ، و(الحس) بمعنى الصوت ، ونحو ذلك كثير .

٢- وقد يكون ثمّ ارتباط معنوي بين العامي والفصيح مع شيء من التغاير في الدلالة كتخصيص ما هو نحو (دُفَر) التي تعني في الفصيح مطلق الدفع ، قال القالي [٧٥]: "الدَفْر بتسكين الفاء : الدفع ، يقال : دَفَر في عنقه" . وليس قوله (في عنقه) ، يعني أنه مخصوص باليد ، بل هو عام ، وإنما كان من جملته وصوره الدفع في العنق . ويدل على عمومة قول أبي عمرو الشيباني[٧٦] (ت٢١٣هـ) :"قال أبو الموصل : دفرت فلاناً عني : دفعته ، يدفر دفراً قال :

لعمرك ما أغنيتْ يَسار لسالم   ولا سالم نَتْناً ودَفْراً لِسالم

على حين جعل العوام الدفر دفعاً بالرجل ، وخصوه بذلك . والقدر المشترك بين هذين الاستعمالين وهاتين الدلالتين هو الدفع . والتباين بينهما في الوسيلة والصورة . وهذه هي

الوشيجة التي ربطت الاستعمال العامي لهذه اللفظة بالفصيح ،ومن ثـم سـوّغت للتغاير الجزئي بينهما على الوجه الذي وصفنا ".

٣- وقد يكون للفظ أكثر من دلالة حقيقية ، أو يكون لمجال دلالته أكثر من مظهر فيخصه العوام منها ويهملون ما سواه ، ثم يبقى ذلك الاختيار في اللغة اليومية مع طول الاستعمال وينسى ذلك الذي أهملوه فكلمة (خِرط) التي خصوها بالكلام المؤذي الجارح هي في الفصيح أشمل من ذلك ، إذ تتناول الكلام والفعل معاً . ومنه قول الإمام علي كرّم الله وجهه أرجل :"إنك لخَروط ! أتؤم قوماً لك كارهون" ؟! . قال أبو عبيده[٧٧] في تفسيره لهذا الحديث : "خروط : يعني الذي يتهور في الأمور ويركب رأسه في كل ما يريد ، بالجهل وقلة المعرفة بالأمور . ومنه قيل : انخرط فلان علينا ، إذا اندرأ عليهم بالقول السيئ وبالفعل ".

٤- وقد يكون للفظ في الفصيح استعمالان أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، فيترك العوام أحدهما ويستعملون الآخر ، بل قد يعمدون إلى توليد معنى جديد في مقابل المعنى القديم الأصيل ، وذلك ظاهر في توليدهم للمعنى المجازي في عدد من الكلمات واستعماله وحده ، وإهماله المعنى الحقيقي ، بعد تناسيه لكثرة استعماله الثاني . على نحو ما نجد في كلمة (خزم) التي ترد في الفصيح بمعنى شكّ الشيء بما هو مؤذ . ولذا يقال : تخزم الشوك في رجله : إذا شكها ، وخزمَ البعير : إذا وُضعَ والخزامةُ في أنفه[٧٨] ليشد بها الزمام . ولكن العوام عندنا اليوم أهملوا هذا الاستعمال الحسي الحقيقي وتجوّزوا فيه مستعملين إياه للدلالة على إسكات المتكلم وقطعة ومنعة من إبداء الرأي . أو قل : إنهم استعاروا الشك الحسي للشك المعنوي ، فكان ذلك وخز له وإخضاع .

٥- وربما تضعف الوشيجة التي تربط بين الدلالتين العامية والفصحى ، وذلك عندما يتباعد الاستعمالان تباعداً غير قليل ، وذلك في نحو كلمة (ختل) التي تعني في لغة بغداد[٧٩] وما جاورها من محافظات : أخفى نفسه . وهي في الفصيح بمعنى خدع وكاد . قال الشاعر :

حنتني حانياتُ الدَهر حتى ... كأنيّ خاتل يدنو لصيد[٨٠]

وإنما (ختَل) الصائد للصيد مخادعة له ليتمكن منه . وكذلك المخادع إذ هو لا يعدم إخفاء مخادعته ، لئلا تتكشف حاله . وهذا هو الحبل الواصل بين المعنيين العامي والفصيح مع تغايرهما الذي وصفنا .

٦- وقد يبتعد المعنى العامي عن أصله الفصيح بمرور الزمن حتى يغدو غريباً عنه . ولكن لهذا الابتعاد في الواقع مبررات وأسباب ، وإن كنا في كثير من الأحيان لا ندركها ؛ وذلك لأننا لا نستطيع أن نواكب -مع تطاول هذه الأزمان التي تقلبت فيها اللفظة على الألسنة- تغر دلالاتها وتطورها بحسب الظروف الموضوعية التي مرت بها الأمور العربية الإسلامية ، من اجتماعية ونفسية وعقيدية واقتصادية .

ولنضرب لذلك مثلاً كلمة (ريْع) في جنوب العراق وغيره -فهي تعني هناك محصول الحبوب كالحنطة والرز والشعير والماش وغيرها . وهي في الفصيح تعني الزيادة . كأنهم لحظوا الزيادة التي حدثت فيه حين صار زرعاً حصيداً بعد أن كان حباً مبذوراً . أو أنهم -بدافع نفسي بحت- سموه هذه التسمية تفاؤلاً بنمائه وقرب إتيانه أكله . كما سمت العرب قديماً فاطمة وعائشة . ومما يدل على أن (الريع) يفيد الزيادة في اللغة ، ما روى في حديث عمر رضى الله عنه : "املكوا العجين فإنه أحد الريعين" ، وقد فسّره أبو عبيد بقوله : "املكوا العجين ، أي : أجيدوا عجنه وأنعموه . والريْع الزيادة ، فالريع الأول الزيادة عند الطحن ، والريع الآخر عند العجن "[٨١] .

٧- وربما تبتعد اللفظة في استعمالها العامي عن دلالتها الفصحى تماماً ، آخذه مدلولاً ذا طابع نفسي واجتماعي مغاير لما كان عليه الفصيح ، وذلك مثل: (وَ لْ) ، فهي في العامية العراقية زجر وطرد وتأنيب . وهي في الفصيح تعني مطلق التوجيه إلى جهة ما ، وليس لها بأية حال هذه الدلالة عند الإطلاق إلا بقرينة السياق . وقد وردت في التنزيل مفيدة مجرد التوجه إلى بيت الله الحرام ، قال تعالى في مخاطبة نبيه الكريم محمدﷺ ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤٤) ، وقال :﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤٩) ، وليس في توليه النبيﷺ والمسلمين وجوههم جهة المسجد الحرام إلا تكريم لهم من ربهم ، إذ جعل لهم قبلة خاصة بهم بعد أن كانوا يتجهون في الصلاة إلى بيت المقدس[٨٢] .

وهذا يشعرنا أنه ليس لكلمة (ولّ) الفصيحة تلك الدلالة الحادثة المنحرفة التي كساها إياها العوام في هذه الأيام .

على أنها في بعض الأحيان الاستعمالات تفيد الهزيمة ، في مثل قولهم : "ولّى فلان دبره" وقد ورد في التنزيل ، قال تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفاً فَلا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾ (الأنفال:١٥) . وقد تفيد الإعراض والتجافي عن الشيء حسيّاً كان أو معنوياً كما في قوله تعالى :﴿فَإِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ (الروم:٥٢) . فلا يستبعد أن يكون لهذين الاستعمالين أثر في اكتساب هذه اللفظة مدلولها الذي بيناه آنفاً لدى العوام .

ومن ذلك أيضاً كلمة (سائب) التي سهّل العوام همزتها بقلبها حرف لين هو الياء ، فقالوا : (سايب) ، وأرادوا بذلك من لا ضابط لتصرفاته ولا رادع ، أو من لا مأوى له ولا بيت يستقر فيه . وهي دلالة تشعر بذم الموصوف وانتقاصه ، مع أنها في الفصيح لا تعني ذلك بحال ، وإنما تعني المُسرع في المشي أو الجاري[٨٣] ، وإنما جعلت العرب (السائبة) اسماً للناقة التي تُهمل في الجاهلية ، فتُسيب لنذر أو نحوه ، أو غير ذلك مما ذكروا من أسباب ، فإذا قال : هي سائبة لم تمنع عن ماء ولا كلأ ولا تركب[٨٤] وهو ما حرمه القرآن وأنكره على الجاهليين في (الآية ١٠٣) من سورة المائدة .

- **من العامي ذي الأصل الفصيح**

ولابد لنا بعد هذه الدراسة المفصلة نوعاً ما لعلاقة العامي العراقي بالفصيح ، وأهمية دراسة هذا العاميّ مقارناً بأصوله التي انحدر منها ، ثم بيان أهم الظواهر اللغوية اللفظية والمعنوية المتعلقة به ، لابد لنا بعد هذا الذي بيناه من عرض نماذج من الألفاظ التي تتردد على ألسنة العراقيين اليوم ، وإيضاح أصولها الفصيحة ، وما طرأ عليها من تغيير وتطور لفظي أو دلالي ، معللاً تعليلاً مبيناً على ما ثبت علم اللغة ، وبخاصة علم الأصوات اللغوية الحديثة ، ومعززاً بالمصادر المتنوعة ، وهو عمل لغوي جديد ومتطور .

ولا بد أيضاً من انتهاج الصورة المعجمية في هذا الإيراد . ولما كان من غير الممكن في هذا البحث إيراد كل ما أمكن جمعه في هذا الموضوع ، نظراً لكثرته ، فقد كان

لابد من الاجتزاء بشيء منه في هذه المعجمية ، التي هي كالتطبيق لما قدمناه في هذه الدراسة وكان الاكتفاء بكلمات من حرف الهمزة يبدو شيئاً معقولاً .

(أ ب هـ)

أُبَّهة : الأُبَّهة عند العوام العراقيين : الفخامة والعظمة والرفعة وما شاكلها . وبها يصفون عادة ذوي النعم الوافرة والمناصب العالية . وهي في الفصيح دالة على هذا المعنى وعلى معان أخرى كالنخوة والكبر ، قال الفيروز أبادي[٨٥] : " الأُبَّهة -كَسُكَّرَة- : العظمة والبهجة والكِبْر . وتأبّه : تكبر ، وعن كذا : تنزّه وتعظّم " .

ويلحظ أن العوام تركوا هذه المعاني الأخيرة ، واكتفوا بالمعنى الأول في استعمالهم للأبهة وهو الفخامة والعظمة ونحوهما . ويلحظ أيضاً أن العوام يلفظونها بصيغتها التي وردت في الفصيح . ومعنى ذلك أن التغير والانحراف لم يصيباها .

(أ ث ث)

أثاث : الأثاث عندهم متاع البيت وحاجاته المستعملة في النوم والجلوس وحفظ الملابس والأشياء الثمينة وما إليها ، وذلك كالموائد والأرائك والسُرر والكراسي .. وهم يلفظونها عادة بصورتها التي وردت في الفصيح بفتح همزتها ، ومنهم من يمد هذا الصوت اللين القصير فيجعله صوتاً ليناً طويلاً هو الألف فيقول : (آثاث) . وهذا التغيير الصوتي له نظائر في عاميتنا أشرنا إلى شيء منها سالفاً-والأولى هي الواردة في الفصيح- ، غير أن دلالتها أعم مما يخصصه العوام اليوم ، إذ معناها كما ذكر أبو زيد الأنصاري : "المال أجمع ، من الإبل والغنم والعبيد والمتاع ، وهي جمع مفردها أثاثة "[٨٦].

واللفظة بعد هذا قرآنية وردت في موضعين من الكتاب المبين . فهي إذاً في غاية الفصاحة قال تعالى :﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ﴾ (النحل: من الآية: ٨٠)وقال في (سورة مريم:٧٤)﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً﴾ وقد استعمل العوام الفعل والوصف والمصدر منه ، فقالوا : "أثّث ، وبيتة مؤثثة وتأثيث البيت" وذلك مما ورد في الفصيح من قبل إذ يقال "أثّث الشيء-إذا-وطاه ووثره"[٨٧].

(أ ث ف)

إتفيّي – إتفاية – الإتفيي : لفظة يستعملها الحضر من أهل الموصل ؛ ويريدون بها ما توضع عليه القدر ونحوها . وهي تصنع عندهم من شيء مدور من الطين مفتوح من الأمام ، وهذه دلالتها في الفصيح[٨٨] أيضاً ، وإن تغيرت نوعاً ما صورة المادة التي تصنع منها وتعد . إذ كانت عادة ثلاثة أحجار تسمى (الأثافي) . أما غير الحضر من الموصليين فيقولون (اتفاية) وهي في الفصيح (أثفية) .

ويلحظ أن ظاهرتين صوتيتين طرأتا على هذه اللفظة . أولهما : إبدال الثاء تاء وذلك لقرب مخارجهما[٨٩] والأخرى : إمالة ما قبل تاء التأنيث –في الأتْفَيّي– لوقوفهم عليها فشابوا فتحة ما قبلها بالكسرة حتى غدت تلفظ بما هو قريب من الياء ، لتناسب ذلك الكسر وقلبوا أحد الضعفين في (الأثفية) وهو الياء إلى صوت طويل ، هو الألف فراراً من التشديد وهو المسمى لدى اللغويين المحدثين بقانون المخالفة ، على ما بيَّناه سالفاً . وبذلك خلت اللفظة في صورتها الريفية من الإمالة التي طرأت عليها في صورتها الحضرية ومعلوم أن هذه الإمالة عرفت في القراءات القرآنية . وقد قرأ بها الكسائي عند الوقف على مثل هذه اللفظة كما في (خليفة) و(رأفة) و(وليجة)[٩٠] .

(أ ث ل)

الأثل : عند العوام العراقيين شجر معروف ، مفرده (أثلة) . وفي مدينة البصرة منطقة شهيرة تعرف بـ (الأثل) ، لكثرة ما فيها من هذا النبات . وهذه الكلمة من العربي الفصيح ، وآية ذلك أنها وردت في كتاب الله المبين قال تعالى في حديثة عن سبأ ﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴾ (سبأ: من الآية: ١٦) وقال الرازي[٩١] : "الأثل : شجر ، وهو نوع من الطَرفاء ، الواحدة أثلة ، والجمع أثَلاء" . وفي مجالس ثعلب عن رجل من العرب يصف امرأته ويثنى عليها ، وقد سألته أمه عن حالها : "ظلُّ أثلة ولِينُ رملةٍ وجَنْيُ نحلةٍ"[٩٢] .

(أ ج ج)

وج : يقصد العوام بكلمة (وَجّ) : أشعل . وأكثر ما يستعملونه ذلك في النار ، وقد استعملوه أيضاً في إضاءة المصابيح الكهربائية ، فيقولون : وج النار ، ووج الضوء ، وهي في الفصيح بالهمز : (أَجّ) ، فسهلوه بقلبه واواً على طريقتهم في كثير من الكلمات المبدوءة بالهمزة مثل : (أَنَّ يَئِنُّ) ، و(الألم) ، وذلك لما في الهمزة من شدة ، وما في الواو من لين ورخاوة . ومما يدل على أن فصيح هذه الكلمة مهموز الفاء قول ابن منظور[٩٣] :"الأجيجُ : تلهب النار .. والأجوجُ المضيء" . وقول الرازي[٩٤] : "الأجيج : تلهب النار ، وقد أجَّت أجيجاً" .

(أ ج ن)

إنجانة : الإنْجانة : وعاء كبير مصنوع من الألمنيوم أو النحاس أو شبه من المعادن ، يوضع فيه العجين أو الخبز أو غيرهما مما يؤكل . ويلفظها حَضَريو الموصل بإمالة :"إنجاني"وهي في الفصيح (إجّانة) ، وقد وردت في نصوص إسلامية قديمة . ففي حديث سعد بن أبي وقّاص حين عاد سلمان في مرضه "وما حوله إلا مطهره أو إجانة أو جفنة"[٩٥] . وقال أبو عبيد : "المِخْضَب : هو مثل الإجّانة التي تغسل فيها الثياب ونحوها " وبذلك يتبين أن هذه اللفظة من العربي الفصيح ، وأنها كانت تستعمل إذ ذاك لغسيل الملابس ، أو ربما استعملت اليوم لهذا الغرض في جملة ما تستعمل ، غير أن المتعارف عليه استعمال الطست . هذا من الناحية الدلالية ، أما من الناحية اللفظية ، فقد طرأ على اللفظة تغير صوتي ؛ إذ قلب أحد الضعفين في الجيم نوناً ، وهي صوت متوسط شبيه بأصوات اللين ، يطلق اللغويون المعاصرون على مجموعته (الميم والراء واللام والنون) (اسم الأصوات السائلة)[٩٦] أو (المائعة):"Loquids" ، "وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض كثيراً في اللغات السامية"[٩٧] وقد جرى القلب في هذه الكلمة وفق قانون المخالفة بين الأصوات . وذلك لشدة هذه الجيم بالتضعيف ، ومن ثم ثقلها على اللسان . فخفف العوام ذلك بهذا الإبدال فقالوا : (إنجانة) . وفي اللغة الأكدية كلمة فيها شيء من القرب من العربية وهي (أكنو)"Agannu"[٩٨] وليست العربية بالضرورة مأخوذة من الأكدية بل يصح

القول أن اللفظة متداولة في اللغتين كلتيهما ؛ أذ كثيراً ما تشترك اللغات في مثـــل ذلـــك ، فتنطق الكلمة في هذه اللغات بصورة متقاربة ، وذلك مثل (جَهَنم) في العربية و (جي هَنّم) في العبرية[99] .

وهذه ألفاظ اقتطفناها من لهجاتنا العراقية المعاصرة ، لتكون دليلاً وحجة لما قدمناه من أصالة كثير من ألفاظنا العامية ، وصلتها الوثيقة بفصيح كلامنا العربي القديم مما يدلـــل على أن هذه اللغة الكريمة التي تحدثنا بها سابقاً كانت ولا تزال نبعاً لكلامنا.

وبهذا يبعد عن الخواطر المتعجلة في التأمل والحكم ، أن هذه اللهجات فقيرة إلـــى روح الفصاحة الأولى ، إذ أثبتنا في هذه الدراسة وما تلاها من تطبيق أنها مزدانة بما هـــو فصيح ، أو يمت إلى الفصيح بوشيجة .

الهوامش

١- قسم علمـــاء اللغـــات في دراساتهـــم التي بدءوها في القرن التاسع عشر اللهجات العربية إلى خمس مجمـــوعات ،وتشمـــل كـــل مجموعة منها على لهجات متقاربة في الأصوات والمفردات والأساليب والقواعـــد ومتفقـــة في المؤثرات التي خضعت لها في تغيرها وتطورها ،إحداها :مجموعـــة اللهجات الحجازية ،وتشتمـــل على اللهجات العربية في (الحجاز ونجد واليمن) ،وثانيتهـــا :مجموعـــة اللهجات الســـورية فـــي (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن)، ثالثتها :العراقية وتشتمل على مجموعـــة اللهجات العربية في العراق ،ورابعتها المصرية ،وتشتمل على مصر والسودان ،وخامستها المغربية ، وتشتمل على اللهجات العربيـــــة في شمال أفريقيا بما فيها(المغرب والجزائر وتونس)، ينظر: علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ص ١٤٣

٣- فقه اللغة : ص ١٤٦ .

٢- فقه اللغة ص ١٤٥ .

٤- محـــي الدين توفيق : أصول اللهجات الحديثة ، مقال فـــي مجلـــة كليـــة الآداب ببغـــداد . ص٥٠٥ .

٥- ابن فارس : الصاحبي في فقه العربية ص ٥٤ ، والسيوطي : المزهر ٢٢٢/١ ، وانظر : عبد العزيز مـــطـــر : لـــحـــن الـــعـــامـيـــة فـــــي ضـــوء الـــدراســـات الـــحـديـثـــة ص ١٤٨ .

٦- الصـــاحـــبـــي . ص ٥٤ .

٧- تـــثـقـيـــف الـلســـــان . ص ٩٤ ، وانـــــظر لحـــن العامـــة ص ١٤٨ .

٨- الـــراوي: نظرات في اللغة والنحو .ص٦١ . وقد أفرد فيه مقالاً بعنوان(اللغة الوسطى).

٩- فـقـــه الـلـغـــة : ص ١٤٦ .

١٠- الســـامـــرائـــي : الـتـوزيـــع الـلـغـــوي الجـغـــرافي . ص ٩٥ ومـــا بعدها .

١١- قال في اللسان : "والغضي من نبات الرمل له هدب " مادة غ ض ١ ، ٣٦٤/١٩ .

١٢- وأنشد أبو حنيفة:لنا الجيلان من أزمان عاد ومجتمع الألاءة والغضاة (المصدر نفسه:المكان نفسه)

١٣- وهو معروف في مناطق كثيرة في العراق ، وشائع جداً في السودان ، ولهجتهم فيه قلب القاف غيناً

١٤- عبـــد المجيـــد عـــابدين : المـــدخل إلـــى النحـــو العربي على ضوء اللغات الساميـــة . ص ٨٧ .

١٥- ينظر في هذا : الزمخشري : الكشاف ٣٤٥/٣ .

١٦- كتاب (اللغات في القـــرآن) . ص ١٦ .

١٧- مجـــاز القرآن ١٧/١ .

١٨- جامع البيان في تأويـــل آي القـــــرآن ١/٧-٨ . طبعـــة بـــولاق .

١٩- من تراثنا اللغوي القديم : ما يسمى في العربيـــة بالدخيـــل ص ٧-٨ .

٢٠- قامـــوس رد العـــامي إلـــى الفصيـــح : الـــمـــقـــدمـــة . ص ٩ .

٢١- طبع هذا الكتاب فـــي مطبعة المرسلين اللبنانيـــين - جـــونية - لبنان .

٢٢- الصاحبي : ص٢٠٢ .

٢٣- السيوطي : المزهر ٤٧٦/١ .
٢٤- ابن جني : الخصائص ٧٠/٢-٧٣ .
٢٥- المزهر ٤٨١/١ .
٢٦- المصدر نفسه : المكان نفسه .
٢٧- السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
٢٨- السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
٢٩- شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشر لابن الجزري ص ١٩ واللهجات العربية ص ٤١ .
٣٠- ابن الجزري : تقريب النشر في القراءات العشر . ص ٥٥ .
٣١- المصدر نفسه : ص ٦٩ .
٣٢- الصاحبي . ص٧٣ .
٣٣- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٢١٠-٢١١ .
٣٤- الرازي : مختار الصحاح : مادة (أ ج ص).
٣٥- إبراهيم السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص٧٤ .
٣٦- ينظر مقال الدكتور عبد العزيز بن عبد الله : "ملاحظات حول بحث : (أدوات التعريب المواكب)" للدكتور عفيف دمشقية . مجلة اللسان العربي .ص ١٧٩ . من المجلد ١٩ . ج١ . سنة ١٩٨٢ .
٣٧- السامرائي : التطور اللغوي التاريخي . ص ١٥٤ .
٣٨- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص ١٧٢ .
٣٩- التاء صوت مهموس ، والدال صوت مجهور .
٤٠- اللهجات العربية . ص ١٧٣ .
٤١- ثعلب : مجالس ثعلب . ١٠٠/١ .
٤٢- إبراهيم أنيس:الأصوات اللغوية.ص ٢٠٩ ،ورمضان عبد التواب": فصول في فقه العربية.ص٦٠ .
٤٣- قال :"باهجت الرجل وباهيته ، وبارجته وباريته بمعنى واحد" اللسان : ٩٣/٣ (بنهج) .
٤٤- المزهر ٥٤٨/١-٥٤٩ ، وسمته وشيمته : دعا له ، وجرس الليل وجرشه : أوله.
٤٥- الأصوات اللغوية : ص٢٠٩ .
٤٦- الأصوات اللغوية : ص٢٠٩ .
٤٧- الأصوات اللغوية : المكان نفسه .
٤٨- الصوت الصامت أو الساكن هو ما عدا الألف والواو والياء والفتحة والضمة والكسرة ، إذ يطلق على هذه الأصوات : الصائتة أو المصوتات ، وهي حروف اللين الطويلة والقصيرة .

٤٩- الصراحية – بتشديد الياء – آنية الخمر (قاموس ٣٤/١ : صرح) ،واستعملها العوام لإناء زجاجي يوضع فيه الماء ، أو اللبن ، أو نحوهما .
٥٠- البجل : داء جلدي وبيل .
٥١- الصاحبي : ص ٥٤ .
٥٢- السامرائي : التوزيع اللغوي الجغرافي . ص١٠١ .
٥٣- الخصائص : ١٤٦/٢ .
٥٤- ثعلب : المجالس ص ٨١ ،والصاحبي ص ٥٣. وذكر أنها من اللغات المذمومة وأوردها ابن السكيت في (الإبدال) ص ٨٤ .
٥٥- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص٩٢ .
٥٦- أربع القوم إبلهم: إذا رعوها ، أمالي القالي ١٤٥/١ . (وبربعوا) في العامية : إذا عاشوا في رغد وهناءة .
٥٧- البارياء : شيء يصنع من القصب يفرش في الأرض ، وهو مشهور ، وبخاصة في الوسط والجنوب.
٥٨- أي ملون ،وفي كتاب (العين) للخليل ٣٧/٥ أن الشقرات :طائر مرقط بحمرة وخضرة وسواد وبياض
٥٩- اللسان ١٤/١ فصل الهمزة حرف الهمزة .
٦٠- الإبدال : ص٧٦ .
٦١- اللسان ١٨١/١٦ مادة (أ و ن) .
٦٢- الأصوات اللغوية . ص٩٩ .
٦٣- مختار الصحاح : (ك ر ي).
٦٤- مختار الصحاح : (ج ب ر) .
٦٥- غريب الحديث ٤٥٦/٣ .
٦٦- الخصائص ١٢١/٣ قال :"وإذا فعلت العرب كذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها فتنشئ بعد الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد الضمة الواو ، وأنشد لابن هرمة :

فأنتَ من الغوائل حين ترمي ومن ذمّ الرجال بمنتزاحِ "

٦٧- الرازي : مختار الصحاح ، مادة (وايء) .
٦٨- الرازي : مختار الصحاح ، مادة (وايء) .
٦٩- الطوسي : التبيان ١٤١/١ .
٧٠- خبص : أي خلط ، ومنه الخبيص المعمول من التمر والسمن (القاموس ٣٠٠/٢ خبص).
٧١- ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه :فقه اللغة المقارن .ص ٤٥ .أن عامود هي الأصل وعمود مخففة –أي بغير مد– مأخوذة منها ،ورأى أنها ليست عامية مثلها مثل شاقول وناعور ثم ذكر في ص ٢٤٩ من الكتاب نفسه أن "المد من إطالة الفتحة جرياً على الذوق العامي" ،وهو ما ذهبنا إليه هنا وفي

كلامة اختلاف واضح .والصيغة التي ذكرها (فاعول) قديمة ولها في العربية نظائر مثل كلمة (جاسوس) ولم يقع فيها هذا التخفيف قديماً ،وليس له نظائر مخففة حديثاً ،ليصح القول بما ذهب إليه .

٧٢- القاموس المحيط ٢٠/١ (هـ ر ع) .

٧٣- السامرائي : التوزيع اللغوي الجغرافي . ص١٨٦ .

٧٤- ستيفن أولمان :دور الكلمة في اللغة ص ١٥٣ وانظر :لحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ص٢٧٩.

٧٥- الأمالي ١٢٨/١.

٧٦- الجيم ٢٨١/١ (باب الدال) .

٧٧- غريب الحديث ٤٥٦/٣.

٧٨- اللسان ٦٥/١٤ ، والقاموس ١٠٥/٤ ، مادة (خزم) .

٧٩- وفي كلام كثير من سكان الوسط والجنوب (لبد) ولها وشيجة بالفصيح أيضاً .

٨٠- القالي : الأمالي ١١٠/١ .

٨١- أبو عبيد : غريب الحديث ٣٢٩/٣ .

٨٢- الزمخشري : الكشاف ٢٤٤/١ ، والسيوطي : لباب النقول في أسباب النزول . ص٢٠.

٨٣- الفيروز أبادي : القاموس المحيط ٨٤/١ (السيب) .

٨٥- نفسه ١ /٤ (أبهيته) .

٨٦- ابن قتيبة : أدب الكاتب . ص ٤٩ ، وحكاه عن أبي زيد وعن الفراء ابن منظور في اللسان ٢/ ٤١٥.

٨٧- لسان العرب ٤١٥/٢ : (أثث) .

٨٨- ينظر القاموس المحيط ١١٦/٣ (الأثفية) .

٨٩- ينظر في قرب مخرج الثاء من التاء : إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص٤٦ .

٩٠- ابن الجزري : تقريب النشر في القراءات العشر . ص٦٩.

٩١- مختار الصحاح (أ ث ل) . ٩٢- مجالس ثعلب ٣٦/١.

٩٣- اللسان ٢٧/٢ مادة (أجج) .

٩٤- مختار الصحاح : (أ ج ج) .

٩٥- أبو عبيد : غريب الحديث ٩١/٣ .

٩٦- كامل مراد : اللهجات العربية الحديثة في اليمن . ص٦١ .

٩٧- رمضان عبد التواب : فصول فقه العربية . ص١١٠ .

٩٨- طه باقر : من تراثنا اللغوي القديم من ٥٣ .

٩٩- حسن ظاظا : الساميون ولغاتهم . ص١٥٠ .

الباب الثاني

دراسات نقدية في النحو

الفصل الأول : (مشكلات النحو بين القديم والجديد)

الفصل الثاني: (نحو القرآن بين تقصير القدامى وقصور المعاصرين)

الفصل الثالث: (النحو .. في معاهدنا التعليمية .. طرائق تدريسه ومادته)

الفصـــل الأول

مشكـــلات النحـــو بيـــن القديـــم والجديـــد

المبحث الأول

تَشَعُّب المشكلات النحويَّة

تمهيد :

لا تخلو لغة من لغات العالم ، قديماً وحديثاً ، من مشكلات تحيط بها أو تنفذ إلى صميم كيانها ، فاللغة ظاهرة اجتماعية يصيبها ما يصيب المجتمع من آفات ، وتَحفّ بها في كثير من الأحيان ما تحف به من معضلات . وليست العربية بدعاً في هذا الموضوع من اللغات ، فإن حياتنا اللغوية التي نحياها إنما هي ثمرة ونتيجة لذلك الماضي الطويل الذي تعرضت فيه اللغة العربية لعوامل ومؤثرات شتى ، ولرحلات وانتقالات بعيدة المدى ، وصراع مع لغات أخرى ، وثقافات متنوعة انتصرت فيها عموماً وبقيت حية طوال هذه القرون .

غير أن تلك الثقافات تركت طوابعها في كيانها وعلومها ومناهج دراستها ، وكان النحو أحد علومها التي عرض له مثل هذا التأثير ، ومن هنا فلا بد لمن أراد فهم المنهج النحوي فهماً صحيحاً ، أن يُعنى بدرس هذا الماضي السحيق كله وتتبع آثاره ، ومعرفة تلك المؤثرات التي حدثت فيه ، فلعله بعد ذلك الدرس يستطيع أن يفهم من غوامض هذا المنهج وخفاياه حقائق كثيرة ، ويتبين من خطئه وطرق تحريره ما لا يصل إليه قط المتناول المستعجل[1] .

وفي رأينا أن هذه اللغة حظيت بعناية ربّانيّة ؛ إذ أن ما سُدد إليها من سهام الحقد والتسيب والجهل في عصور متباينة ، ومنها عصرنا الحديث ، لو سدد لأي لغة من لغات العالم ، لانمحت منذ زمن طويل ، ولم تبق إلا أثراً بعد عين ، كما انمحت من الوجود كثير من اللغات بفعل الصراع اللغوي والاحتراب بين الشعوب .

غير أن هذه اللغة بقيت حية نامية مزدهرة بفضل القرآن الكريم ، فلولا هذا الكتاب المجيد ، لما عُمّرت كل هذا العمر الطويل ، غير أنها برغم ذلك كله تنوء بمشكلات لم تغب عن عيون الساهرين على رعايتها وخدمتها ، وبعض هذه المشكلات هيّن لا تثير قلقاً ، وبعضها ليس بالهيّن الذي لا يؤبه به ؛ لما له من تأثير مباشر وفعّال في حياتنا اللغوية اليوم ، وفي استيعابنا لهذه اللغة الكريمة . وكانت قواعد النحو إحدى هذه المشكلات التي استأثرت بهمّ الباحثين والدارسين المحدثين . ومع أن هذا

الهمّ قديم كما سنرى ، إلا أنه بقي على ما هو عليه إلى هذا اليوم ، ومع أن أصوات الشاكين تتعالى في كل مناسبة ، إلا أن هذه القواعد بقيت كما كانت – في صورتها وجوهرها وأساليب تدوينها– في كتب النحو القديمة . وعلى الرغم مما صنف من مؤلفات لإصلاح النحو وتيسيره قديماً وحديثاً ، وما ألف من لجان في العصر الحديث إلا أن المشكلة ما زالت كما هي ، وما زالت الصيحات تتعالى والشكاوى تتكاثر من النحو وصعوبته وجفافه ، وأحسب أن المشكلة النحوية أولى المشكلات اللغوية بالدرس والبحث . وهذا ما حمل صاحب هذا البحث بها ، بعد أن كانت النية ابتداءً منعقدة على تناول أكثر من مشكلة ، كفوضى المصطلحات ، وتسويغ اللحن بدعوى الحداثة وعدم الكفاية اللغوية للمُعرِّبين ، وشيوع الأساليب الصحفية في كتابات المختصين الجامعيين وما إلى ذلك ، وهي المشكلات التي يعني بدراستها طلبة الدكتوراه اللغوية في قسم اللغة العربية عندنا .

ولما كانت المشكلة النحوية متشعبة ، فقد وقّت بالمقصود من هذه الدراسة ، بل زادت مادتها المعدة في المسودة على ما هو مقدر لها من صفحات حتى اضطرنا إلى اختصارها وحذف شيءٍ غير قليل منها .

تحكيم القواعد المنطقية :

يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع قواعد اللغة ، استقراءً دقيقاً وشاملاً للمادة اللغوية ، من أجل صدق تلك القواعد وانطباقها على الواقع اللغوي .

غير أن النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ، فانتقلت عدوى هذا التفكير "الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والميتافيزيقية ، إلى اللغة العربية ودراستها ، وبالأخص أصل اللغة والدراسات النحوية"[2] ، فعمدوا إلى المنطق القياسي مع أن هذا المنطق (غير صالح للدراسات العلمية) ، لأنه يعكس القضية ؛ إذ (يوجد القاعدة أولاً ثم يفكر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات ، مع أن البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي ، الذي يستقصي المفردات أولاً ، فيوجد جهة الشركة بينها ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته)[3] . مما أدى إلى صعوبة النحو على

في صياغة الجملة ، وكانت أبوابه لا تتوخى حدود المنطق الأرسطي ورسومه بقدر ما تتوخى ما فيه الكفاية لتقويم الألسنة[٤] .

وقد انتهى هذا المنهج بالنحاة إلى مزج النحو ولا سيما علله بالمنطق ، واشتهر بذلك منهم في القرن الرابع علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) حتى إن أبا علي النحوي (ت٣٧٧هـ) قال فيه :"إن كان النحو ما يقوله الرماني ، فليس معنا شيء منه وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[٥] ، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق[٦] وقد انتهى بهم ذلك إلى تحكيم هذه القواعد المجردة ، في النصوص القرآنية فحملوها ما لا تتحمل موافاة لقواعدهم التي وضعوها ابتداءً ، عامدين إلى التأويلات البعيدة ، غير آبهين في كثير من الأحيان بما قد تحدث هذه التأويلات من جور على صور التعبير القرآني وروعة تركيبه ومعناه .

فمن هذه القواعد قولهم "إن الأداة لا تعمل حتى تختص" ، وبنوا على ذلك "أن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون مختصاً به"[٧] ولذلك لم يجيزوا عمل (ما) الاستفهامية ، لدخولها على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى . وانتهى بهم هذا المنهج إلى تقدير (أنْ) الناصبة بعد (حتى) و (لام التعليل) أو (لام كي) كما يسمونها[٨] و(لام الجحود) ، للسبب نفسه ، وهو عدم الاختصاص . وتكلّفوا تأويلاً ما أنزل الله به من سلطان ، حين جعلوا أدوات الشرط : مثل (إنْ) و(إذا) و(لو) ، داخلات على أفعال باستمرار ، فإن لم تباشرها قدّروها ، وجعلوا الأفعال الظاهرة في الكلام مفسّرة لها على أساس "أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به"[٩] ، جاعلين ذلك المحذوف المقدر واجب الحذف[١٠] .

وامتد بهم هذا إلى آي الذكر الحكيم ، فقد روى هذا التقدير العجيب في مثل قوله تعالى :﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[١١]، فجعلوه التقدير : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك . وأغربوا في الإعراب حين جعلوا الجملة المذكورة في النص لا محل لها من الإعراب –بعد هذا التقدير– لأنها مفسّرة[١٢] لتلك المقدّرة موافاة لأحد أصولهم :"أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ، ويصرون على هذا الأصل إصرار المكابر" كما يقول أستاذنا الجواري –رحمة الله– بحق[١٣] .

ومثل ذلك قالوه في الآية :﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[١٤]والآية الكريمة ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[١٥]، فنجد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وهو

النحوي البليغ ينساق مثل غيره من النحاة ، فيقدر فعلاً بعد (لو) الشرطية هنا ، هو (ثَبَتَ) ، ويجعل المصدر المؤول من ﴿أنهم صبروا﴾ فاعلاً له[١٦]، موافاة لتلك القاعدة التي وضعوها ابتداءً ، وهي : اختصاص الشرطيات بالدخول على الأفعال[١٧] . مع أن جملة الشرط هنا اسمية هي : (أنهم صبروا) ، وهي بالإجماع في محل رفع ، ولكن على أنها مبتدأ ، ولا خبر لها عند سيبويه ؛ لاشتمال صلة (أنّ) على المسند والمسند إليه ، أو بعبارة أخرى : إن المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها في محل رفع بالابتداء ، وقيل : إن خبرها محذوف ، وذهب آخرون إلى ما ذهب إليه الزمخشري مع تقدير اسم بدل الفعل ، فقالوا :"يقدر الخبر مقدماً ، أي ولو ثابت إيمانهم ، على حد :﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾[١٨] .

وحكى ابن هشام الأنصاري أن المبرد والزجاج والكوفيين كانوا يذهبون إلى ما ذهب إليه الزمخشري من بعد ، من أنها مرفوعة "على الفاعلية والفعل مقدر بعدها ، أي ولو ثبت أنهم آمنوا" . وبين ابن هشام أن هذا الوجه "رُجّح أن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل "[١٩] .

وهكذا سيطرت فكرة اختصاص (لو) وغيرها من الشرطيات بالدخول على الأفعال ، فجرى توجيه الإعراب والترجيح على هذا الأساس المبني على المنطق من أن الأداة لا تعمل حتى تختص كما قدمناه . والغريب في الأمر ، ما يحكيه ابن هشام من موافقة الكوفيين في هذا التقدير للبصريين ، ممثلين باثنين من كبارهم هما المبرد (ت٢٨٤هـ) والزجاج (ت٣١١هـ)[٢٠]. مع أن هذا التقدير مخالف لأصول الكوفيين في عدم تقديم فعل بعد أداة الشرط ، مثل (إن) و(إذا) .

وكان الكوفيون أقرب إلى الفهم اللغوي السليم ، وأكثر أصليه للحق ، حين جعلوا (حتى)[٢١] ، و(اللام)[٢٢] بنوعيها : التي للتعليل والتي للجحود ناصبة للمضارع بأنفسها وكان استقراؤهم الدقيق للغة جعل لهم حجة في ذلك ، إذ احتجوا لنصب هاتين اللامين بأنفسهما من دون تقدير (أن) بعدهما ، بظهور هذه الأداة في الكلام[٢٣] بعدها ، فلو كانت اللام ناصبة بأن لما صح ظهورها بعدها .وكانت نظرة الكوفيين بنصب (حتى) بنفسها بمعزل عن تحكيم قاعدة اختصاص الأداة التي اعتمدها البصريون ، فقد قالوا : إنّا وجدناها حرف نصب تنصب المضارع تارة ، ووجدناها حرف جر تارة

أخرى ، فلم نقدر بعدها حرف جر . وخالفهم – في ما ينقل أبو البركات الأنباري – الكسائي ، إذ عدّ الاسم مجروراً بإلى مضمرة أو مظهرة[٢٤] .

وكان الكوفيون كذلك مصيبين حين لم يقدروا فعلاً بعد الشرطيات ، فيجعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً له ، كما رأى البصريون ، بل جعلوه فاعلاً للفعل المذكور بعده ، أو على حدّ صياغة أبي البركات الأنباري له : "يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل" ، إذ كان الكوفيون يرون المسند إليه فاعلاً تقدم على الفعل أو تأخّر عنه ، كما بيّنا ذلك سالفاً في قولنا : محمدٌ جاء ، وجاءَ محمدٌ وأحسب أن من ظن أنهم يرونه مبتدأ لم يصيبوا ، لأن هذا التقدير يلائم مذهبهم في الجملة الفعلية ، ويدل عليه أيضاً تعليلهم لهذا الإعراب بقولهم : "إنه يرتفع بالعائد ، لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ، فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما قالوا : جاءني الظريف زيد . وإذا كان مرفوعاً به ، لم يفتقر إلى تقدير فعل "[٢٥] .

وكان الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) وهو إمام في اللغة والنحو ورأس مدرسة البصرة في عصره ، قد تجافى عن منهج أصحابه البصريين ، فلم يقدّر بعد أدوات الشرط الداخلية على الاسم ما قدّروه بل جعله مبتدأ[٢٦] وما بعده خبر له.ولما لم يقدّر الكوفيون وآخرون غيرهم بعده (إذا) فعلاً في مثل :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ ، لم يرقْ ذلك لأبي البركات ، ومن هو على منهجه ممن يصح وصفهم بحق بأنهم أكثر بصرية من البصريين ، بل ذهب إلى أن (إذا) فيها "معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا يجوز أن يحمل على غيره "[٢٧] .وهكذا نجد القاعدة تتحكم ابتداء بالتخريج والفهم النحوي ، فتحوّله عن سننه الصحيح ، وتلوي به إلى غير وجهته ، ونحن اليوم ما زلنا نمضي على السبيل نفسها .

وقد يتصور المرء أن الصعوبة تقف عند حد معين بناءً على تركيب نحوي معين ، ولكن الحق غير ذلك ، فإن اختلاف تراكيب الجمل وأساليبها بعد أدوات الشرط يولّد صعوبات أخرى بقدر تلك الاختلافات . وآية ذلك أن القوم حين أعياهم الأمر في دخول (إذا) على الظرف لا الفعل ، قدّر بعضهم بعدها (كان) وبعضهم (استقر) ، وذلك في مثل قول الشاعر :

إذا باهليٌّ تحته حنظليةٌ   له ولد منها فذاك المُذَرَّعُ

فالتقدير فيه عندهم : إذا كان الباهليُّ ، أو إذا استقر باهليٌّ . ثم بحثوا عن المفسّر – على الوجهين– فجعلوا العامل في حنظلية ، وكأنهم أرادوا به الظرف (تحت) ، ثم ردّوه على أساس أن فيه حذف المفسّر والمفسَّر جميعاً وسهلوه بأن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف[٢٨] .

وكل هذا العناء الذي تكلفوه ، من أجل أن تستقيم لهم قاعدتهم في اختصاص هذه الشرطيات بالدخول على الأفعال ، وإلا فإن دخول (إذا) هنا مثلاً على الجملة الاسمية واضح ، ، ومن العجيب أن نحوياً حاذقاً كابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) يقع في تكليف هذا التقدير البعيد المشتط ، ويرتضيه في آي القرآن ، مع ما له فيه من دقة الفهم وسداد القول ، فيري أن (إذا) الشرطية إنما دخلت في مثل قوله تعالى:﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ ، لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ ، خلافاً للأخفش "[٢٩] من البصريين . فكان ابن هشام يرى هذه الأداة "مختصة بالفعلية"[٣٠] .

وإذا عرضنا هذا المنهج الذي اعتمده هؤلاء النحاة ومن سبقهم ، على الدرس اللغوي الحديث ألفيناه مجافياً للمنهج الوصفي ، وهو المنهج الذي دعا إليه قديماً نحوي أندلسي قديم هو ابن مضاء القرطبي ، إذ " دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من صيغ اللغة ، دون الحاجة إلى التقدير والتعليل"[٣١] . كما دعا إليه غير واحد من المعاصرين وفي مقدمتهم إبراهيم مصطفى .ومما تكلفوه من تقدير وتأويل ، وتقديرهم فاعلاً لفعل له فاعله في الكلام نفسه ، لكنه لم يرد صحيحاً ، مع أن هذا وارد في نص قرآني "وللفعل في القرآن قوة الاسم" كفاعل (بدا) في قوله تعالى :﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[٣٢] إذ قدروه : (أمرٌ) ، مع أن في معنى (ليسجننه) غنى عن ذلك ، فكأنه قال : (سِجْنُهُ) . إلا أن النحاة أعرضوا عن ذلك لكونه فعلاً ، ونسوا أن الاسم والفعل فرعان من أصل واحد[٣٣] ، ألا تراهم قد عللوا إعراب الفعل المضارع بمضارعته للاسم[٣٤] ، وجعلهم اسم الفاعل بمنزلة الفعل ، حتى إن الكوفيين سمّوه (الفعل الدائم)[٣٥] .ومما يشعرنا بهذه السمة التي يلتقي فيها الفعل بالاسم ، أننا نرى في بعض نصوص الحديث النبوي الشريف ما يدل على ذلك . فقد قالﷺ:" ما زالت أكلة خيبر تعاديني ، فهذا أوانُ قَطَعَتْ أبهَري "[٣٦]. فأضاف (الأوان) وهو اسم إلى (قَطَع) وهو فعل في (أوانُ قَطَعت أبهري) .وإنما جاء بصيغة الفعل –فيما يبدو– لما في الفعل من بيان قوة الحدث . والتعبير بالماضي عما لم يقع بعدُ من الأحداث يراد

به في البيان العربي تحققُ ذلك الحدث وتأكيده حتى كأنه قد وقع .ومثل هذا كثير في مشاهد يوم القيامة من مثل قوله تعالى:﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾(٣٧).

المبحث الثاني

سلب النحو معانيه والقياس على غير أساس

وهو من أكثر مشكلات النحو إضراراً بالنحو ، ومن أهم أسباب جُشوبته وصعوباته التي يعاني منها الدارسون في عصرنا والعصور التي سبقته . ونعني بها العصور التي ضعفت فيها صلة النحو بمعانيه ، ثم لم تزل تضعف حتى صارت المعاني بمنأى عنه ، وانتهت إلى علم البلاغة .

فقد كان المعنى قبل هذا الفصام ، الذي أصفه دائماً بأنه (الفصام النكد)، قرين النحو يمتزج به ويدل عليه ، ويوضح صورته التركيبية ، من تقديم وتأخير ، وإثبات ، ونفي ، وتوكيد ، ودعاء ، وتمنٍّ ، وترجٍّ ، وتعريف ، وتنكير ، وما إليها من أساليب التعبير التي أعرض عنها النحاة –للأسف– ولم يعنوا منها إلا بما "كان ماساً بالإعراب أو متصلاً بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها"(٣٨) . مع أن هذه الأساليب تمثل المعنى الذي هو المقصود من الكلام .

لقد اكتفى النحاة بالإعراب وحده من دون النظر إلى المعاني ، مع أن الإعراب كان باباً من أبواب النحو وليس النحو كله ، ثم ما لبث أن استأثر بالنحو(٣٩)، حتى طغى عليه ، وصار لدى المعاصرين –في التدريس خاصة– همّ الدارس وغاية المدرس .مع ما داخله من تعليلات وتفلسف ، أدت إلى تشقق الكلام ، والجدل الذي لا طائل وراءه في كثير من الأحيان ، "مفضين في جدلهم إلى فروض وهمية حتى عقدوا مصنفاتهم النحوية تعقيداً شديداً ، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً "(٤٠) .

وإذا كان فردينان دي سوسير ، أبو علم اللغة ومؤسسه الحقيقي في العصر الحديث ، قد شبه وصوّر قوة الارتباط بين الدال والمدلول بوجهي عُملة ، من حيث أنه لا يمكن قطع أحدهما من دون قطع الآخر ،(٤١) فإن هذا التشبيه يصدق كذلك على النحو ومعانيه . لذلك فإن علم البلاغة حين استأثر بالمعاني وملخها من النحو غدا النحو كشجرة قطع عنها الماء الذي يمدها بالحياة والرواء ، حتى غدت كالجذع اليابس الميت .

على أن بيان الوشيجة بين الإعراب والمعنى لدارس النحو ، وتنبيهه عليها في التراكيب والأساليب المختلفة ، أحرى بأن "تكون منه منزلة السليقة"(٤٢) ، وذلك إذا مارسها واعتاد بالدربة والمران تذوقها . ولذلك دعا المرحوم إبراهيم مصطفى المشتغلين بالنحو اليوم إلى أن "يعودوا إلى اللغة ويطيلوا فحصها وينعموا في مراقبة أساليبها ، ليجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير ، ويبيّنوا أساليبها : من النفي ، والإثبات ، والتأكيد ، والتوقيت ، وغيرها من أغراض اللغة ". إلا أنه يرى مع ذلك أنه "لن ينال من ذلك شيئاً إلا من وهب ذوقاً في اللغة وحِساً بأساليبها وأنواع الدلالات المختلفة فيها "(٤٣) .

فكان المرحوم إبراهيم مصطفى يرى أن من ينهض بهذه المهمة ينبغي أن يجمع بين ملكتين : ذوق في اللغة وحسّ بأساليبها وأنواع الدلالات المختلفة فيها(٤٤). وهو لذلك لا يجد المتمكن من ذلك "إلا أديب مرهف الحسّ ، صحيح الذوق ، حتى تدوّن القواعد الجديدة"(٤٥) .

ولم يفت هذا النحوي النابه المعاصر بطبيعة الحال ، أن القرآن الكريم هو النص الأول الذي ينبغي أن يعول عليه في هذه المهمة الدقيقة ، والمادة الغنية التي ستمدّهم بما يريدون ، يقول : لأنه "سيكون لهم البادية والحاضرة السليمة النقية ، يتتبعون فيه أحكام العبارة وأساليب الأداء وينتفعون بقراءاته ورواياته"(٤٦) ، بصرف النظر عن صحتها وشذوذها ، فقد يكون ما سمّى شاذاً "أسلم وأوثق مما رووه في الأدب ونصوصه والشعر وقصائده"(٤٧) .

وهو يرد بهذا ما نبّه عليه قديماً أبو الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) في مقدمة كتابه : (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) ، من أن القراءات التي سمّاها أهل زمانه شاذة كلها "ضارب في صحة الرواية بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه" ، وأن "الرواية تنمية إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول :﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ ، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ "(٤٨) . فهذا ما يرى وهو يصدق على كثير مما عدّوه شاذاً في عصره ؛ إذ منه ما لا يصح القراءة به ثم بين ابن جني أن الشاذ من القراءات ، وإن لم يقرأ به في التلاوة ، إلا أنه مقبول في الإعراب ، ولو كان مجمع عليه أقوى منه إعراباً .

وهذا الذي نبّه عليه وعنى به المرحوم إبراهيم مصطفى ، لم يفت قدامى النحاة في الواقع ، بل كان ضمن منهجهم في الدرس النحوي في كثير من كلامهم . وقد اعتاد الباحثون اليوم –ومنهم إبراهيم مصطفى– أن يجعلوا الأولوية في هذا المنهج العدل المتكامل لعبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) ، مع أنه مسبوق بذلك ، حتى إننا نستطيع أن نعدّ مبتدأ هذه النظرة المتكاملة في عدم فصل المعاني عن النحو لدى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه ، ثم لدى غير واحد ممن ألف في إعجاز القرآن أو مجازه ، كأبي عبيده ، والقاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني ، وجار الله الزمخشري ، وابن هشام الأنصاري .

فنحن إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه ، وجدنا الخليل وسيبويه سابقين إلى هذا المنهج (التكاملي) في النحو في طائفة من عللهما النحوية . فقد علل الخليل التعبير عما لا يعقل بضمير العقلاء(واو الجماعة) في مثل قوله تعالى:﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[٤٩] وقوله :﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [٥٠] ، وقوله :﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾[٥١]، علله بظاهرة (التشخيص) الأسلوبية " Personification " ، وهي خلع صفة العاقل على غير العاقل من المخلوقات ، فقال : "أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حيث حدثت عنه ، كما تحدث عن الأناسي وكذلك في﴿ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ، لأنه جعلت في طاعتها ، وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول مطرنا بنوء كذا ، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها ، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور "[٥٢] . وهذا التعليل النحوي بناه الخليل وسيبويه –رحمهما الله– دون شك على المعنى الذي دل عليه التركيب والأسلوب .

ومن هذا الوادي تعليل سيبويه لتقديم الآدميين على الحيوانات والجمادات ، أو كما سمّاها (الموات) ، بالأولوية في الخلق ، وبالفعل . إذ الآدميون خلق الله الأول الذي خلق كل شيء لمنفعتهم وصالحهم ، وهم أيضا المفضلون بالعلم والعقل على غيرهم[٥٣] وهذا التعليل وذلك جفاهما النحو اليوم للأسف ، تاركاً إياهما لعلم البلاغة ، بعد أن لحق به العلم المعروف بعلم المعاني . فهذا في علم البلاغة يتعلق بالتقديم والتأخير وأسبابهما وهي أسباب كثيرة[٥٤]. وهذا ضرب منها ؛ إذ هي يتناول الأولوية في ترتيب الأسماء والأشياء في سياق الكلام ونسقه ، وبتقديم ما هو أولى وأفضل على ما دونه في الأهمية.

على أن النحو القديم لدى بعض النحاة كان ينتظم أسلوباً رائعاً ومهماً في الكلام العربي ، ألا وهو (الالتفات) ، وهذا الأسلوب فُصِم كذلك على النحو وصار من موضوعات البلاغة . فلو رجعنا إلى (مقدمة خلف الأحمر في النحو) (ت١٨٠هـ) وهو خلف بن حيان البصري ، ألفيناه ينبّه على ظاهرة تغليب المذكر على المؤنث أو العكس . إذ لاحظ أن القرآن الكريم جمع بين أربع آيات من آيات الله الدالة على وجوده وقدره ، وهي أسماء مذكرة ، ثم جاء بالضمير الدال على جمع الإناث بعد ذلك ، بدلاً من الضمير الدال على جمع الذكور ، فقال تعالى :﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾[٥٥] فبين خلف الأحمر أنه سبحانه "جمع ههنا بين المذكر والمذكر والمؤنث ، فجعل المخاطبة للمؤنث" وأن "هذا غير ما أملاه النحويون"[٥٦] . يريد الذين يغلّبون الرجال على النساء إذا اجتمعا في سياق واحد ، على أساس الأولوية في الخلق أو الأفضلية .

ثم بين أنه نظر في النص الكريم مليّاً ، فتبين له أنه سبحانه رد الضمير على الآيات ، لا على المخلوقات السماوية الأربع المتقدمة في السياق ، فقال "كل ذلك من آيات ، والمؤنث والمذكر من آياته ، والآيات مؤنثات ، فرد ذلك على الآيات فأراد : واسجدوا لله خلف الآيات "[٥٧] .

أما أبو عبيدة ، فقد عدّه إبراهيم مصطفى رائداً في هذا المضمار ، وهو مزج النحو بالمعاني ، على أساس أنه حاول "أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم وتأخير أو حذف أو غيرها " ، ويقول الأستاذ [٥٨] :"وكان باباً من النحو جديراً بأن يفتح ، وخطوة في درس العربية حرية أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب ، ولكن النحاة – والناس من روائهم– كانوا قد شغلوا بكتاب سيبويه ونحوه وفتنوا كل الفتنة ".

والذي تبين لنا من مجاز أبي عبيده أنه كتاب شامل في معاني القرآن ، لا في معاني النحو وحدة ، وأن اشتمل على شيء منه . كإشارته في مقدمته إلى ظاهرة (التغليب) كتغليب المذكر على المؤنث الذي رآه في قوله تعالى :﴿ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ﴾ [٥٩] فقال "إذا أشرك فعل ذكر على فعل أنثى ، غلب الذكر وذكروهما"[٦٠] يريد بذلك قوله (إلهين) بصيغة التذكير ، مع أن أحدهما وهي أمه أنثى ، فغلّب الذكر على الأنثى ومن عناية أبي عبيده بمعاني النحو ، إشارته إلى ظاهرة (الإلتفات)[٦١] ،

و(التكرار) لغرض التوكيد ، وإلى (التقديم والتأخير) . ثم يبين أن "كل هذا جائز قد تكلموا به"[٦٢] يريد أنه مما ورد في كلام العرب أيضاً ، مثلما ورد في القرآن الكريم .

ومما عنى به أبو عبيده (أسلوب الاستفهام) ومعانيه المختلفة التي يخرج إليها ، كالاستفهام المراد به النهي ، والتهديد[٦٣]. ولا نريد أن نطيل في تقصي ما في مجاز أبي عبيده من النحو مرفوداً بمعانيه ، غير مجرد منها ، فقد كان الرجل من أوائل من كانوا يجمعون بين العلم النحوي والتذوق الفني . والمجاز للمتأمل فيه مليء بهذا التذوق وهو أحد ما أثار عليه غير واحد من معاصريه كالفراء ، والأصمعي ، وأبي حاتم ، أو تاليه ، كالزجاج والنحاس والأزهري[٦٤] ، لأنهم وجدوه ضرباً من الرأي الذي لم يكن يسمح به في تفسير القرآن إذ ذاك ، على هذه الشاكلة .

فالذي لا يجهد صوابه في منهج أبي عبيده النحوي : "أنه كان يعتمد على حسه اللغوي الخاص في إعراب آيات أو أشعار بدون أن يقدر ما كانت تؤسسه المدرسة النحوية في عهده من قواعد تلتزم بها ولا تتعداها . ومن هنا جاء نكيرهم عليه "[٦٥] .

ثم ظهر على رأس السنة الخامسة للهجرة كتاب للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت٤١٥هـ) ، وهو (إعجاز القرآن) الذي يعد الجزء السادس عشر من موسوعته الكلامية (المغنى في أبواب العدل) ، وكان القاضي رأس المعتزلة في عصره ، وأحد كبار مفكري الإسلام ومتكلميهم في العصر العباسي . وقد سبق القاضي عبد القاهر الجرجاني في بيان علاقة النحو بالمعاني ، وفي هذا يقول أستاذنا الدكتور شوقي ضيف في النظم : "وحقاً إن عبد القاهر حاول تفسيره بتوخي معاني النحو فحسب ، ولكن حين نحلل هذه المعاني نجدها تنحلّ إلى نفس الكلام الذي حاول به عبد الجبار أن يشير إليه صراحة إلى حركات النحو ما ترسم من فروق في العبارات ، ولا شك أن مثله في ذلك مثل عبد القاهر ، فهو لا يريد الحركات الظاهرة ، إنما يريد معنى أعمق هو نفس المعنى الذي أراده عبد القاهر ، هو النظام النحوي للكلام "[٦٦].

غير أن عبد القاهر على الرغم من اعترافه بالتفات القاضي عبد الجبار إلى معاني النحو ، لم يجعل ذلك منه مقصوداً ، بل جعله كأنه حدث من دون قصد ، وحمله عليه حملات من دون أن يعترف بفضله[٦٧] . وكان حقاً يكفيه ، كما قال أستاذنا الدكتور شوقي[٦٨] أيضا :" أن يدع له أصل النظرية ، ويحوز فضيلة تفسيرها تفسيراً

دقيقاً بحيث أصبح فعلاً صاحبها الذي صورها وطبّقها واستخرج على أساسها علم المعاني المعروف بين علوم البلاغة العربية " .

وكان عبد القاهر قد ردّ -بتفصيل وبيان- إلى علم النحو ما أهمل من معانيه ، وأكد في كتابه : (دلائل الإعجاز) ، أن الإعجاز قائم على (النظم) ، وأن هو إلا معنى من معاني النحو ، وما فيه من فروق ووجوه من شأنها أن تكون فيه[٦٩] . وذهب إلى أن الإعجاز يقوم على التركيب النحوي ، وأن فهم المعنى هو الذي يُجلي هذا التركيب واختلافه من صورة إلى أخرى ، ومن أسلوب إلى آخر "جامعاً في هذا الصنيع بين المنطق النحو واستقامة أصوله واعتدال قواعده من جانب ، وبين ذوق الأديب اللوذعي الذي يقف به طبعه المرهف وحسّه الصادق عند مواطن الرابعة والإبداع في نظر الكلام وحسن تأليفه "[٧٠] . فكانت نظرية النظم عنده سداها النحو ولحمتها معانيه .

ونراه يبدئ ويعيد في بيان الصلة الوثيقة بين النحو ومعانيه ، ودلالتها على النظم ، فمعاني النحو ووجوهها إنما هي محصول النظم عنده . وهذه الوجوه كثيرة ومتنوعة ، لا تقف عند تركيب معين أو أسلوب مخصوص ، يقول عبد القاهر :"وإذ عرفت أن مدار النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها"[٧١].

ثم يضرب لذلك الأمثال التي توضح نظرية ، بضروب من التقديم والتأخير التي لا تقف عند جمال الاستعارة وحدها ، بل تتناول التركيب في قوله تعالى :﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [٧٢] ، وقولنا في الكلام : اشتعل شيب الرأس أو نحوه مما يقدم فيه الشيب على الرأس . ولكن عبد القاهر يضع أيدينا على ما في التعبير الأول الذي ورد في الكتاب المعجز المبين من دلائل هذا الإعجاز ، الذي زاد من روعة الاستعارة فيه ، حين جعل سبحانه الشيب -الذي هو الأصل فاعل- تمييزاً ، بتأخيره ، وإسناداً الاشتعال إلى الرأس . فبين عبد القاهر أنه : "يفيد مع لمعان الشيب في الرأس ، الذي هو أصل المعنى الشمول ، وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من نواحيه ... وهذا ما لا يكون إذا قيل : اشتعل الرأس ، أو الشيب في الرأس ، بللا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة "[٧٣] .

وبالمثل وقف الوقفة نفسها عند قوله تعالى :﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٧٤]، مبيناً السر في تأخير العيون ونصبها بدلاً من تقديمها على ما كانت عليه من الأصل[٧٥] وهو المفعولية هنا .

ونراه يعقد عند التقديم الذي يقع فيه متكلم اللفظ لقصد في نفسه دون آخر مبيناً دلالة النظم وقيامه على معاني النحو . وهو يضرب لذلك مثلاً قولهم : قتل الخارجي زيد ، بتقديم الخارجي على الفاعل زيد ، دون العكس ، ويبين أن ذلك يكون إذا علم أن ليس للناس جدوى في أن يعلموا من القاتل ، وإنما يعنيهم وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كفوا شره . فإن كان زيد ليس مظنه لقتل أحد قدموه لما في ذلك من طرافة[٧٦] وقد أشرنا إلى ذلك في كلام سابق .

وأخذ النحاة بعد هذا انصرافهم عن بيان هذه الوجوه المعنوية ، من حذف ، وتكرار ، وإظهار وإضمار ، وفصل ووصل ، وما إليها[٧٧] .

وجاء الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، فإذا به يجعل المعنى أساساً للوجوه النحوية ، عليه تدور وإليه تنتهي . وبذلك جعل الإعراب تابعاً للمعنى وليس العكس . وهو المنهج السليم الذي ينبغي أن يتبع ولا سيما في نحو القرآن . وهذا يتجلى مثلاً في التفاته إلى التقديم والتأخير ، كتقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى :﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[٧٨]، بنصب لفظ الجلالة ورفع العلماء ، في القراءة المشهورة المجمع عليها[٧٩]، وإذ بين بتحليل نحوي دقيق أن هذا التقديم لغرض التخصيص ، لو أخّر لفات هذا الغرض ، فالمراد : "أن الذين يخشون الله من عباده هم العلماء دون غيرهم . وإذا عملت العكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يخشون إلا الله ، كقوله :﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾[٨٠] . وكان هذا جواباً من الزمخشري لو سأله سائل (هل يختلف المعنى إذا قدم المفعول في هذا الكلام أو أخّره)[٨١] " .

وبذلك جلّى الزمخشري ارتباط المعنى بوجوه النحو ، وتباينه بتباين تلك الوجوه والتراكيب . ولم يقصره على ملاحظة المفردات . وهذا المنهج في دراسة الجمل قبل المفردات ، مما دعا إليه غير واحد مما يسعى إلى إصلاح النحو وتيسيره ، وذلك أن دراسة الجملة أجدى وأنفع وأضمن للفائدة من دراسة الألفاظ المفردة ابتداء ، إذ ذلك أن فهم مفردات الجملة ومعرفة أحوالها ينبغي أن يتحقق من خلال الإدراك الكلي لتركيب الجملة ، وللعلاقة التي تقوم بين أجزائها[٨٢] .

ولعل ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) من خيرة النحاة المتأخرين الذي عنوا بمعاني النحو ، ويتجلى ذلك في بحثه عن (حروف المعاني) في كتابه (مغني اللبيب) ؛إذ بناه على ما ينطق به التركيب وتدل عليه الجملة والأسلوب . وقد أقامه على النصوص المعتبرة لا الموضوعة ، أو المجهولة القائل ، أو الشاذة . فهذا منهجه عموماً . وكان للبيان الأعلى ، القرآن الكريم المكان الأسمى بين الشواهد التي اعتمدها ثم اتبع هذه الدراسة لحروف المعاني "بدراسة الجملة وضروبها وأحكامها ، ثم استخلص قواعد كلية –كما يقال– في معاني النحو ، كالذي جاء في الباب الرابع من المغنى .. وهي دراسة قيمة حقاً ، حتى كأنها أساس لما يسمى معاني النحو " . فكان عمله بحق عملاً رائعاً . إننا اليوم في حاجة ماسة إلى إبطال ذلك (الفصام النكد) الذي فرّق بين النحو ومعانيه ، وذلك بوضع نحو جديد يقوم على المنهج السليم الذي ترسمه غير واحد من القدامى ، بدرس النحو من خلال معانيه .

- **القياس على غير أساس :**

فنحن إذا نظرنا في كتب النحو الأولى ألفينا فيها (جملاً مصطنعة) أجاز النحاة القدامى وضع القواعد على أساسها ، مع أنها بشهادة بعضهم ممن يُعنى بالرواية ويحتفي بها –كسيبويه مثلاً– لا شاهد لها من كلام العرب . فكيف إذن يقاس عليها ، وتتخذ القواعد النحوية ؟ يقول سيبويه[٨٣] : "وما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه ، لم تَكَلَّم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا –لو تكلم به– كان هيّناً" .

فحجة سيبويه في إنكاره هذا التعبير عليهم في غاية الصحة والعلمية ، وهو أن ذلك لم يرد في سماع ، وإنما هو قياس منهم ليس له ما يقاس عليه من كلام العرب .

وبهذا تعد هاتان العبارتان شاذتين في القياس والاستعمال جميعاً ، لأنهما لا أساس لهما تقاسان عليه ؛ إذ الأصل في القياس الصحيح المسوغ أن ينبني على شيء سابق في اللغة وارد في السماع واستعمال المتكلمين ، وهو ما يذهب إليه اللغويون المحدثون أيضاً . يقول ج . فندريس[٨٤] : "يطلق القياس على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً لأنموذج معروف" .

وكان ابن مضاء القرطبي ممن أنكروا على النحاة هذا الصنيع ، وقد أورد في (باب التنازع) من أمثلتهم المخترعة : "أعلمتُ وأعلمانيهما إياهما الزيدين المهرين منطلقين"[٨٥] ، وهو كلام ألصق بالرطانة منه بأسلوب العربية الفصيح ، مما أثار تعليق تمام حسان فقال : " وليست أدري أن كان العرب الأولون يعترفون بعروبة هذه الجملة عند سماعها ، أو لا " ؟! ثم حكى عن بعض أساتذة أن هذه الجملة لو قيلت في غرفة مظلمة لحضر كل عفريت ومارد في العالم[٨٦] .

ومن ذلك استعمال النحاة (عامة) توكيداً معنوياً بقولهم : (جاء القوم عامتُهم) على حين وردت في المأثور من كلام العرب اسماً غير توكيد ؛ إذ كانوا يقولون : جاء عامة القوم ، وأخذ عامة المال ، وبقي عامة النهار[٨٧] .

ومع عدم السماع بهذا الأسلوب النحوي ، فإننا لا نزال نستعمله على هذا النحو اتباعاً منا للنحو القديم من دون تأمل في أمثلته . والناظر في كتب النحاة ولا سيما المتأخرون منهم يجدها مليئة بالأمثلة المصنوعة ليوضحوا قواعد معينة "قضت ضرورة المنهج الخاطئ أن يضعوها"[٨٨] ، حتى أوصلوا صور الصفة المشبهة وحالاتها الإعرابية المختلفة إلى ست وثلاثين صورة وحالة . مع أن طبيعة البحث في اللغة : نحوها وبلاغتها وسائر علومها ليست إلا بحثاً استنباطياً استقرائياً يقوم على ملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على فرض وتصور ما لم يقع[٨٩] ، أو يُقل من كلام العرب.

- **الجمود على النحو القديم :**

على الرغم من أن تراثنا النحوي يُعد مفخرة من مفاخر لغتنا الكريمة ، من حيث أن واضعيه من جهابذة اللغويين بذلوا فيه جهوداً كبيرة ، وأفنوا في درسه وتبويبه ومناقشة مسائله أعمارهم ، إلا أنه يؤخذ علينا نحن الذين ورثنا ذلك التراث العريض عنهم ، جمودنا عندما انتهوا إليه من قواعد وأحكام ، من دون إعادة النظر فيها بعرضها على كلام العرب النثري وفنهم الشعري الخالي من الضرورة ، فضلاً عن عرضه على كتاب العربية الأكبر : القرآن الكريم . وكأنه في هذا الصنيع نجري على تلك المقولة المشهورة : (ما ترك الأول للآخر) ، أي ما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر وليس ببعيد أن تكون هذه النظرة القاصرة هي التي حملت الأتراك في مرحلة من المراحل على أن يسدوا باب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، أو بعبارة

أخرى : أن يحرموا البحث العلمي تحريماً تاماً[٩٠] . ولا شك أن النحاة بالغوا حين ظنوا أن النحو قد انتهى درسه ، وأنهم لم يتركوا فيه مجالاً لناظر ولا فسحة لمجتهد . إذ لا يزال فيه جزء غض صالح للبحث فيه وتطويعه على أسس استقرائية وصفية عن طريق العودة إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ ، وتصله بالإفهام والأذهان[٩١] . وكانت الدعوة إلى (إحياء النحو) و (تيسير النحو) في العصر الحديث هي الحل المناسب –لدى القائمين بشؤون النحو– لعقدة الجمود على النحو القديم في تبويبه ومقولاته ومنهجه . وقد لخص طه حسين في تقديمه لكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى فكرة لإحياء هذه بأمرين : "إحداهما : تقريب النحو من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ويتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكّر ، ولسانه إذا تكلم وقلمه إذا كتب والآخر : أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه ، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه "[٩٢] .

والمنهج الأمثل في التصور السليم المقبول ، أن ندرس النحو القديم وتطوره دراسة واعية متبعة لأسباب التعقيد والانحراف فيه ، ثم يأتي من بعد ذلك تقرير ما ينبغي حذفه منه ، من الأبواب والمواد والموضوعات ، مما لا نمس الحاجة إليه ، وهو ما لا يسد حاجة لغوية حقيقية واقعية ، وإنما وضع ليسد قاعدة منطقية وضعت ابتداء أو تصوراً أسلوبياً لم يقع في المأثور من كلام العرب ، أو ورد اعتراض متصوّر محتمل[٩٣] .

الهوامش

٢- الخولي : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب . ص ٣١ .
٢- تمام حسان : مناهج البحث في اللغة . ص٢٥ .
٣- المصدر نفسه . ص٣٣ .
٤- حسن ظاظا : كلام العرب . ص١٦١ .
٥- ابن النديم : الفهرست . ص٣١٩ .
٦- الأنباري : نزهة الألباب . ص٣١٩.
٧- إحياء النحو : ص٦ .
٨- الأنباري : الإنصاف ٣٠٣/٢ .
٩- الإنصاف ٣٢٥/٢ .
١٠- الإنصاف ٣٢٥/٢ .
١١- التوبة : ٦ .
١٢- الإنصاف ٣٢٣/٢ .
١٣- تيسير النحو . ص٥٩ .
١٤- الانشقاق : ١ .
١٥- الحجرات : ٥ .
١٦- الزمخشري : الكشاف ١٤٨/٣ .
١٧- يقول ابن هشام : "إن (لو) خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع لمحذوف ، يفسره ما بعده" المغني ٢٦٧/١-٢٦٨ .
١٨- مغني اللبيب ٢٦٩/١ . والآية من سورة يس : ٤١ .
١٩- مغني اللبيب ٢٧٠/١ .
٢٠- مغني اللبيب ٢٧٠/١ .
٢١- الإنصاف ٣١٤/٢ .
٢٢- المرجع السابق ٣١٢/٢ .
٢٣- المرجع السابق ٣١٢/٢ .
٢٤- المرجع السابق ٣١٤/٢ .
٢٥- الإنصاف ٣٢٣/٢ .
٢٦- المرجع السابق ٣١٣/٢ .
٢٧- المرجع السابق ٣١٦/٢ .
٢٨- مغني اللبيب ٩٣/١ .
٢٩- مغني اللبيب ٩٣/١ .

٣٠- المرجع السابق ١٧٥/١ .
٣١- مناهج البحث في اللغة . ص١٢ ، وينظر في ذلك : الرد على النحاة لابن مضاء . ص ١٠٣ .
٣٢- يوسف : ٣٥ .
٣٣- الجواري : نحو القران . ص٣٠.
٣٤- الزجاجي : الإيضاح في علل النحو . ص٧٧ .
٣٥- الإيضاح : ص ٥٣ .
٣٦- أبو عبيد : غريب الحديث ٧٣/١ .
٣٧- الكهف : ٩٩ ، يس : ٥١ .
٣٨- إحياء النحو : ص٣ .
٣٩- الجواري : نحو التيسير . ص٣٢ .
٤٠- شوقي ضيف : مقدمة (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي ، ص (جـ) .
٤١- فردينان دي سوسير : علم اللغة . ص١٣٢ .
٤٢- إحياء النحو . ص١٩٥ .
٤٣- المرجع السابق . ص١٩٦ .
٤٤- المرجع السابق . ص١٩٦ .
٤٥- المرجع السابق . ص١٩٧ .
٤٦- المرجع السابق . ص١٩٧ .
٤٧- ابن جني : المحتسب ٣٣/١ .
٤٨- المحتسب ٣٣/١ .
٤٩- الأنبياء : ٣٣ .
٥٠- يوسف : ٤ .
٥١- النمل : ١٨ .
٥٢- سيبويه : الكتاب ٤٧/٢ .
٥٣- الكتاب : ٣٩/٢ .
٥٤- تنظر هذه الأسباب في كتاب بحوث لغوية ، للدكتور أحمد مطلوب ، ص٤١-٥٤.
٥٥- فصلت : ٣٧ .
٥٦- خلف الأحمر : مقدمة في النحو . ص ٩٦ .
٥٧- مقدمة في النحو . ص ٩٦ .
٥٨- إحياء النحو . ص١١٥ .
٥٩- المائدة : ١١٦ .
٦٠- مجاز القرآن ١٨٤/١ .
٦١- المرجع السابق ١٩/١ .

٦٢- المرجع السابق ١٩/١ .

٦٣- المرجع السابق ١٨٤/١ .

٦٤- مقدمة محقق مجاز القران . فؤاد سزكين ١٦/١-١٧ .

٦٥- مقدمة محقق مجاز القرآن ١٥/١ .

٦٦- شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ، ص١١٧ .

٦٧- المصدر نفسه ، ص١١٨ .

٦٨- المصدر نفسه ، ص١١٨ .

٦٩- المصدر نفسه ، ص١٢٣ .

٧٠- الجواري : نحو التيسير . ص٤-٥ .

٧١- دلائل الإعجاز . ص١٢٣ .

٧٢- المرجع السابق . ص١٣٣ .

٧٣- دلائل الإعجاز . ص٣٣ .

٧٤- القمر : ١٢ .

٧٥- دلائل الإعجاز . ص١٣٣-١٣٤ .

٧٦- المرجع السابق . ص ١٣٨-١٣٩ .

٧٧- المرجع السابق . ص ١٣٩ .

٧٨- فاطر : ٢٨ .

٧٩- إلا قراءة أبي حنيفة برفع لفظ الجلالة ، وقد وجهت بأنه أريد بالخشية غير معنى الخوف هنا .

٨٠- الكشاف ٥٧٦/٢ .

٨١- الكشاف ٥٧٦/٢ .

٨٢- تيسير النحو . ص ٥٦ .

٨٣- الكتاب ٣٨٣/١ ، وينظر كتابنا : فقه اللغة العربية . ص ٢٧٩ .

٨٤- اللغة . ص ٢٠٥ .

٨٥- الرد على النحاة . ص ١١٣ .

٨٦- تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية . ص ٨٤ .

٨٧- مصطفى جواد . المباحث اللغوية في العراق . ص٥ .

٨٩- المرجع السابق . ص ٦٤ .

٩٠- تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ص١٢ .

٩١- نحو التيسير . ص٧ .

٩٢- طه حسين : مقدمة (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى (س) .

٩٣- الجواري : نحو التيسير . ص ١١ .

الفصل الثاني

نحو القرآن بين تقصير القدامى وقصور المعاصرين

المبحث الأول

مشكلات عامة متعددة

لاشك في أن القرآن الكريم هو المصدر الأساس لحياة الأمة التشريعية والفكرية اللغوية ؛ إذ أنه المصدر الأول للفقه الإسلامي ، كما أنه المصدر الأول للعقائد الإسلامية ، وللمتكلمين من علماء الإسلام ، في جدلهم العقيدي ودفاعهم عن الدين الحنيف . وهو إلى جانب هذا وذاك ، المثال الأعلى للغة العربية ، منه تستمد ، وبه تبقى ، فلولا القرآن لطغت اللهجات – وهي كثيرة بل ما أكثرها – على الفصحى المشتركة (الموحدة) ، وهي اللغة التي نزل بها بل سما بها إلى مستوى رفيع ، وكان في (نظمه) وخصائصه الأخرى ، قد بلغ حد الإعجاز الذي لم تشهد له العرب نظيراً ، في بيانها وفنها القولي الجميل . فهو بحق "كتاب العربية الأكبر" كما وصفه الشيخ أمين الخولي[1] .

وبذا نقرّ جميعاً ، عرباً ومستعربين ، انه لولا القرآن لما بقيت الفصحى المشتركة ، فقد حفظها لنا وصانها من التصدّع والاضمحلال ، بعد أن ترسّمها اللغوي والأديب ، واتخذها مثالاً وقدرة ، وبالتأديب به نبغ من نبغ من الكتاب والخطباء والشعراء .

غير أن الأمر في النحو أخذ طابعاً ومجرى آخر ، مما أضرّ به ، فشعّبه وعقّده وكثّر قواعده ؛ ذلك أن النحاة لم يعتمدوا الاعتماد الكامل على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله ، بل اعتمدوا كثيراً على الشعر ، مع ما هو عليه من الضرورات ، والوضع ، والغلط ، والتصحيف والتحريف .. وما إلى ذلك مما ينتاب الشعر وسائر الكلام ، ولا يتطاول إلى كتاب الله المجيد الذي تكفل مُنزلة –سبحانه– بحفظه من كل تحريف ونقص وزيادة بقوله:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]

ولم يكن خفياً على من سبر أغوار النحو من المعاصرين "بأن دراسة النحو القرآني هي المفتاح الذي ينفتح به كثير من مغاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه وتمهيد سبله المتوعّرة المتشعبة "[3] .

وليس هناك من ينكر في العصر الحديث أنه قد حدث إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات[4] . وكان حرياً بالذين ينشدون إصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث ، أن ينظروا في أسباب صعوبته ، ثم يسلكوا بعد هذا النظر ،

المنهج الذي يزيل عنه هذه الصعوبة ، ويحببه إلى الدارسين ولا بد انهم سيلحظون في أول تأمل لهم أن من مظاهر هذه الصعوبة تعدد القواعد وكثرتها ، وتشعب أصولها وفروعها . ولو بحثوا في سر هذا التشعب لوجدوا أنه يعود إلى طبيعة المادة التي استقوا منها تلك القواعد ، يتصدرها الشعر العربي برواياته المتعددة ، وشواهده المتباينة المستوى : من الشهرة إلى القلة فالندرة فالشذوذ .

وهذا ما جعل القواعد النحوية تتضاعف ، كما أن تصورهم لما لم يقل من الكلام وبناء قواعد عليه ، سبب آخر لكثرة هذه القواعد وتعددها ، بل غرابتها في أحوال كثيرة . فنحن إذا تأملنا في ما أوردوا من قواعد (الصفة المشبهة) ألفيناهم أوصلوها إلى (اثني عشر) وجهاً ، لكل وجه (ثلاثة) أحكام تتعلق بمعمول الصفة المشبهة هي [illegible] ، والنصب ، والجر . وبذلك غدت صورها (ستاً وثلاثين)[5] . مع أننا لو استقرأنا كلام العرب لما وجدنا إلا وجوهاً معدودة منها . ولو رجعنا إلى (كتاب العربية الأكبر) لوجدناها أقل من ذلك ؛ إذ هي جارية فيه على الأفصح الأشهر ، متمثلاً بهذه اللغة (المشتركة) أو (الموحدة) التي نزل بها .

ومن هنا فإن الدعوة إلى (نحو القرآن) عماداً لقواعد النحو العربي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه : أن نعود إلى نصوص القرآن الكريم وقراءاته المختلفة بمستوياتها المتعددة : المشهورة والآحاد الشاذة ، لترسم لنا وجوه النحو[6] . وهو ما لم ينكره النحاة قديماً كذلك ، إلا أنهم اعتسفوا الطريق حين اعتمدوا قبل كل شيء على الشعر ، مع ما ينتاب الشعر من الضرورات وشارد الروايات ، والوضع ، ومجهولية القائل ، فضلاً عن أن جانباً مما في تراكيبه وأساليبه يرجع إلى لهجات في بيئات محدودة ، بل قبائل معينة ، وليس من المفيد لقواعد اللغة إعمام قاعدة على أساسها ، بل في ذلك إضرار بتلك القواعد التي ينبغي أن تحدد لا أن تعدد ؛ تيسيراً على المتكلم والخطيب والمنشئ والشاعر في كل زمان ، وفق ضوابط وتراكيب (اللغة المشتركة) (الموحدة) التي نزل بها البيان الأعلى ، ومثّلها بحق أحسن تمثيل .

فأما القراءات فهي كنز لغوي يقّوم ، لما فيها من مادة لغوية عامة تصلح لأن توضع عليها القواعد . وإذا كانت القراءات المشهورة قد أخذت عن إجماع فقراؤها أجمع عليهم أهل أمصارهم من حيث العدالة في النقل والثقة في القراءة[7]، فإن الذي لا خلاف فيه بين القدامى والمحدثين ، أن القراءات الآحاد والشواذ يحتج بها أيضاً في

اللغة ، ومنها النحو وإن لم يحتج بها في الفقه[٨] . ولذلك أجازوا إدخال لام الأمر على الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، احتجاجاً بقراءة من قرأ(فبذلك فلتفرحوا)[٩] . بدلاً من القراءة المشهورة : (فبذلك فليفرحوا) . أي أنه يصح أمر المخاطب ، خلافاً لمن عدّه قليلاً في اللغة[١٠] ، بل يروى في الحديث ما يدل على جواز أمر المتكلم نفسه فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : (قوموا فلأصل معكم)[١١] . وهذا أفصح كلام بشري على حين أننا إذا نظرنا مثلاً في صور الصفة المشبهة التي أشرنا إليها آنفاً لم نعدم القناعة بأن أكثرها موضوع متخيّل ومفترض ، ليس له من واقع اللغة وكلام العرب سند ، وإنما هو شيء وضعه النحاة أسوة ما ذهب إليه الفقهاء في احتمال وتوقع ما لم يقع من الأحكام الشرعية تحرّزاً من وقوعها وعدم وجود حكم شرعي لها . فاجتهدوا لسد هذا النقص الذي توقعوه . وهذه الحال مباينة لحال اللغة ولا سيما النحو ؛ لأن أحكامه تبنى على ما تحقق من كلام العرب الفصحاء . وليس ثَمّ كلام وراء كلام الله المبين ، وكلام العرب تؤخذ القواعد منه ، لاجماعهم على عدم جواز ذلك إلا في عصور حدودها ورسموا الخارطة اللغوية التي تنضوي فيها .

فمنهج الفقهاء إذن في التشريع ومسائل الفقه ، يختلف من حيث الأساس عن منهج النحاة ، من حيث أن مسائل الفقه مستمرة باستمرار الحياة وتجدد أحداثها ووقائعها . على حين أن مسائل النحو وقواعده قُيّدت بالمادة الفصيحة التي لا يصح تجاوزها واستمداد القواعد من غيرها . ومعلوم أن المولدين لم يحتج بشعرهم ولا بكلامهم كبشّار وأبي تمام والبحتري والمتنبي ، مع ما هم عليه من الإجادة في فن القول وفاقاً لهذا الأساس الذي وضعه النحاة ، والذي بيّناه آنفاً .

ومن أعجب العجب أن النحاة حكّموا قواعدهم وأصولهم في نحو القرآن فحكموا على مواضع من آية بخروجها عن نحو العربية ، ووسّموها بالشذوذ ! وركنوا إلى التأويل والتخريج في مواضع أخرى لتنسجم بأساليبها الرائعة وتراكيبها الدقيقة مع ما افترضوه من تلك القواعد وما رسموه للنحو من حدود[١٢] . وكان المنهج العدل يقتضي منهم العكس ، وهو أن يبينوا قواعدهم ابتداءً على نصوص القرآن ، ويجعلوه حكماً على ما سوى ذلك من كلام . فأنت ترى أنهم عكسوا القضية ، فأدخلوا بذلك في منهج الدرس النحوي وحملوه من القواعد مالا يحتمل ، وما لا حاجة للدارس العربي به وإذا كانت هذه الشكوى تكاد تكون قديمة ، على ما رأينا في صرخة ابن مضاء

القرطبي منذ عدة قرون ، فهي صرخة الدارسين اليوم ، ودعوتهم لأن نعود إلى نحو القرآن . وقد تأولوا النصوص القرآنية بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث : (إنْ) و (إذا) و(لو) ، وجعلوا الفعل المذكور –ضمن جملته– لا محل له من الإعراب لأنه مفسِّر لذلك المحذوف المقدر ! فاعتاصوا الإعراب والنحو على الدارس المتقدم ، فكيف بالشادي الذي لم يتلق من النحو إلا ما تشذّر ؟!.

- ولنضرب لذلك أمثلة من نحو القرآن الذي لم يلتفت إليه النحاة ، ولم يتقيدوا قواعدهم على أساسه ، بل غايروه إلى قواعد أخرى أعمّوها وأذاعوها في كتبهم ودروسهم . فمن القواعد العامة التي أُطلقت في النحو ، ومازلنا نرددها في دراساتنا اليوم ، مع أنها ليست مطّردة ، القول : إن (مَن) الموصولة للعاقل ، و(ما) لغير العاقل مطلقاً . مع أن (ما) ترد في نحو القرآن ، وكذلك في الكلام للعاقل ، وقد نصّ الفراء على ذلك ، وأورد عدة شواهد من القرآن عليه ، كقوله تعالى﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[١٣](النساء: من الآية:٣) وقال ولم يقل : 'من طاب'وكذلك قوله تعالى :﴿وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً﴾[١٤]، وقوله:﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾[١٥] ، وقوله :﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ وقال : 'كل هذا جائز في العربية"[١٦] .

غير أن أكثر النحاة مروا عليه سريعاً ، فلم يوضّحوه ، على نحو ما نجد مثلاً في كتاب (الجني الداني) لابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، فلم يذكر من (ما) الموصولة إلا قوله :'وهي التي يصلح في موضعها (الذي) نحو :﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[١٧]على حين اكتفى معاصرة ابن هشام الأنصاري في كلامة على (ما) وأنواعها معانيها ، بإشارة سريعة إلى إطلاق على (جماعة العقلاء) على حد تعبيره ، مستشهداً بآيتين قرآنيتين[١٨] . وممن أشار إلى ورودها للعاقل ابن مالك ، فقد أشار في (التسهيل) باقتضاب حرياً على منهجه في هذا الكتاب إلى أنها " في غالب الأحيان لما لا يعقل وحده ، وله مع من يعقل ، ولصفات من يعقل " .

واحتمل الزمخشري[٢٠] أن تكون ما في قوله تعالى :﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[٢١] موصولة ، فتكون (عتيد) بدلاً منها ، أو أخبر بعد خبر أو خبراً لمبتدأ محذوف .

ولست أنكر هنا أن النحاة أشاروا إلى ورود (ما) الموصولة للدلالة على العاقل أيضاً ، ولكني أريد أن أبين أنهم لم يقفوا عندها الوقفة التي تجليها جيداً نحو القرآن وتجعل الظن باستعمالها لغير العاقل باستمرار بعيداً . وهو الظن الذي خامر اليوم جمهرة الدارسين من أبنائها ، وخاصة في المراحل الدراسية الأولى : الابتدائية والمتوسطة ، إذ نغرس في أذهانهم دائماً هذه المقولة المكررة : (مَن) اسم موصول للعاقل و(ما) لغير العاقل ، مع أن نحو القرآن يدلنا على عدم اطراد هذه القاعدة وهذه المقولة ، كما بينّا آنفاً .

- وفي القرآن أساليب نحوية كثيرة لم يوليها النحاة حقها من الدرس والوصف ، كجواز الموازنة بصيغة (أفعل التفضيل) بين شيئين متضادين من جنس واحد . وهو ما كان المتكلمون يمنعونه ، فلا يستجيزون مثلاً أن يقال عن الموازنة بين أحمق وعاقل : وهذا أحمق الرجلين ، ولا أعقل الرجلين . يقولون : لا نقول التعبير الأول إلا الأحمقين نفضّل أحدهما على الآخر ولا نقول التعبير الثاني إلا لعاقل نفاضل بينهما . على حين أن أسلوب القرآن يدل على جواز ذلك الذي لم يستجيزوه ، وذلك أنه قال في الموازنة بين أهل الجنة وأهل النار﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾[٣٢] وهذا يعني أن اسم التفضيل يصح استعماله للموازنة بين المتضادين في الحالة أو متناقضين[٢٣] وهو ما لفت الفرّاء فجعله يعد ذلك من غلط المتكلمين في بنائهم أساليب من الكلام على قواعدهم المنطقية المجردة ، من دون النظر إلى ورودها في النصوص العالية التي قيمها القرآن ، فيقول في خاتمة كلامة : "فاعرف ذلك من خطئهم"[٢٤] .

وهذا وامثاله ويلقى لدينا نحن المعاصرين ما ينبغي أن يلقاه من العناية والدراسة ؛ لأننا شايعنا في نحونا ما قرره النحاة من قبل ، وبدوه على قواعدهم المنطقية .

- ومما لم تترسم فيه معاني القرآن من نحو القرآن (دعوى زيادة كثير من الأدوات) فيه ولا سيما الحروف . وهو ما ينبغي علينا حتماً إعادة النظر فيه ؛ إذ ليس في الكلام الصحيح الذي يقرره العقلاء و البلغاء ما هو زائد عنه ، ذلك ان الكلم ينبغي أن يكون موضوعاً على وفق ما يحتاج إليه المتكلم والسامع من

الإيضاح والبيان . ولا سيما حين يكون الكلام معجزاً بذاته ، صادراً عما لا تناله قلة الغلط و الزيادة و الحشو والإقحام ، و ما إليها مما الزم النحويون أنفسهم بتسميته تسميات ما انزل الله بها من سلطان .

نعم لا يبرأ الشعر من هذا الإقحام والحشو والتزيد ، لما يعتوره من ضرورات يمليها عليه الوزن والقافية ، وما إليهما مما يدخل في نطاق الضرائر الشعرية . وما اصدق ما رواه الأخفش الكبير علي بن سليمان عن المبرد ، من أنه لما سمع قول أعربي يرتجز : (أعرفُ منها الأنفَ والعَينانا) ، قال : "إن كان مثال هذا يجوز فليس بين الحق والباطل فرق ، يتركون كتاب الله جل وعز ولغات العرب الفصيحة ، ويستشهدون بأعرابي بوّال"؟![٢٥] .

فما عدّه النحاة –البصريون خاصة–زائداً في التنزيل (ما) في قوله تعالى : ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾ [٢٦]. قال النحاس[٢٧] :"ما زائدة للتوكيد ، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك . والكوفيون يقولون : صلة " . ومصطلح الصلة الذي أحدثه الكوفيون بإزاء مصطلح الزيادة البصري ، يدل على تحرجهم الشديد من القول الزيادة في القرآن ، وهو تحرج يقوم على أن كل ما في القرآن لا بد أن له وجه ، وإلا كان لا فائده فيه ، وهو ما ينزهه عنه كتاب الله . لذلك نجد الفراء يصف (ما) في هذه الآية الكريمة بأنه (صلة ، أي أنها مراده وليس زائدة ، ويضع في ذلك قاعدة مستقاة من استقراء كلام العرب ، وهي أن "العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوي به مذهب الجزاء "ويحتج لذلك بوجودها هذا الأسلوب في مصحف ابن مسعود رضى الله عنه ، ووجود آية (القصص : ٢٨) ، في مصحفه أيضاً : "أيّ الأجلين ما قضيتَ فلا عدوان عليّ ، بدلاً من القراءة المجمع عليها في بقية المصاحف" أيما الأجلين قضيت فلا عدوان عليّ" ويذكر الفرّاء أدلة أخرى من الكلام سنداً لقاعدته هذه بعد ما قدّم من دليل[٢٨] بل أن الزجاج يسميها صلة أيضاً ولا يصفها بالزيادة ، ويذكر أنها جيء بها لتوكيد المعنى [٢٩] .

ومع تعمد النحاس الردّ على الكوفيين كثيراً ، وخاصة الفرّاء ، إلا أنه لم يكتم في تعليقه على ما ذهب إليه الفرّاء هنا ، استحسانه له بقوله :"ومذهبه في هذا حسن"[٣٠] وأقل : منهجه فيه حسن ؛ لأنه لا يجازف بالقول في الزيادة ، كما هو منهج البصريين بعامة .

على أن الذي لابد من بيانه هنا ، أن الذين قالوا بزيادة (ما) أمثالها مما عدوه زائداً ، إنما أرادوا الزيادة الإعرابية ، لا الزيادة المعنوية . إذ إن استقراءنا لاستعمال (ما) على هذا النحو من الأسلوب في نصوص القرآن دلنا على أنها تفيد " تفخيم ما تدخل عليه وتعظيمه عن طريق الجرس"(٣١) ، وهذا يصدق على (ما) في قوله تعالى : ﴿بِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ (٣٢)، إذ دلّت الأولى على عظم هذه الخطيئات التي أغرقت قوم نوح عليه السلام ، ودلّت هذه على عظم نقض الميثاق الذي استحق بسببه بنو إسرائيل اللعن ، ويتضح هذا التفخيم الذي تشعر به (ما) في القرآن ، في قوله تعالى في مخاطبة النبي محمد ﷺ :﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (٣٣) ، فمع ما ذهب إليه النحاة من زيادتها هنا ، ذكر الزمخشري (٣٤) أنها أفادت مع ذلك "الدلالة أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله " .

ولقد يستبد العجب بمن يجد نحوياً حاذقاً كالمبرد يسوي بين وجود (ما) ، هذه التي نعتوها بالزائدة ، وعدم وجودها ، فيذكر أن 'ما تزاد على ضربين : أن يكون دخولها في الكلام كإلغائها" (٣٥) ، وضرب مثلاً الآية التي تتحدث عن الرحمة النبوية !

وهذا الذي ذهب إليه المبرد في (ما) شبيه بما ذهب إليه بعض المفسرين في سورة الفاتحة(٣٦) :﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إذ ظن أن تقديم العبادة على الاستعانة أو تأخيرها عنها واحد(٣٧) .

وهذا لا شك من الغفلة عن طبيعة التركيب القرآني وبنائه وذلك البناء الذي لا اعتبار فيه ، بل هو نسيج محكم ، لكل لفظة في موضعها فيه دلالة وفائدة ليست لها لو تغير ذلك الموضع . وآية ذلك أن تقديم ضمير النصب (إيّا) في الآية ، أريد به التخصيص ، وتخصيص العبادة بالله وحده ، ولو تأخر فقال : نعبدك ونستعينك ، لما كانت له مثل هذه الخصوصية ، إذ يتيح التعبير في هذه الحال معنى عبادته سبحانه وعبادة غيره . كما أقول : إياك أعني ، فأخصك بالكلام وأقول : أعينك فيشملك ، ولا يمنع شمول ذلك غيرك .

على أن الذين قالوا بزيادة أحرف القرآن ، ربما حملهم على تصور ذلك عدم امتناع عمل ما قبلها في ما بعدها ، كالذي رأيناه في عمل الباء في ألفاظ : الخطيئة والنقض ، والرحمة ، مع وجود (ما) بينها وبين هذه الألفاظ . ولم يقصد كثير منهم زيادتها المعنوية . إلا أن الذي يدعو إلى العجب حقاً أن تحمل أسماء من التنزيل على الزيادة ، بلا مسوغ قويّ أو ضعيف (إذ) ، فضلاً عن قوله آخرين بزيادة عدد من الحروف مثل (من) و (الواو) و(لا) ... ، فقال بزيادة (إذ) ، وهي ظرف لما مضى من الزمان ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾(٣٨) فقال : "معناه : وقلنا للملائكة ، وإذ من حروف الزوائد"(٣٩) . وجعل مثل ذلك لـ (إذا) الظرفية أيضاً ، واحتج بقول الأسود :

فـإذا وذلك لا مهاة لذكره   والدهر يعقب صالحاً بفساد

وقال : "معناه : وذلك لا مهاة لذكره ، ولا طعم ولا فضل" (٣٩) .

وكأنه نسي أن الشعر يخضع للضرورة ، وأنه قد يقحم فيه لفظ ، اسماً كان أو حرفاً ، ليس ذلك مما يصدق على كتاب الله المجيد ؛ لأنه لا تنتابه الضرورات . على أن البيت الثاني الذي احتج به (٤٠) ، وهو لعبد مناف الهذلي :

حتـى إذا أسلكوهم في قُتائدةٍ   شلا كما تطرد الجمالة الشردا

لا ضرورة فيه للقول بزيادة (إذا) ، إذ قد تكون مراده بدلالتها الظرفية التى للاستقبال ، ويكون جوابها محذوفاً ؛ إذ هو يرد في الكلام كذلك(٤١) . كما حذف في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ (٤٢) ؛ إذ الواو عند البصريين مراده وليست مقحمة في قوله (واقترب) خلافاً للكوفيين . فيكون المحذوف على هذا جواب شرط (إذا) ، وهو الأجود كما قال الطوسي (٤٣) . وليس هذا الأسلوب غريباً على العربية ، إذ هو ضرب من الإيجاز الذي يعد أخص خصائصها ، وإنما لغير بإبطال لفظ من دون ضرورة ولا سند .

ومع أن النحاة أنكروا على أبي عبيده قوله بزيادة (إذ) و(إذا) ، فرد عليه الطبري وفق قاعدة عامة في نحو القرآن وهي :"أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له"(٤٤) ، ورد عليه النحاس ، بقاعدة نحوية تتعلق في هذين الاسمين في أي استعمال ، فقال "هذا خطأ ، لأن (إذ) اسم ، وهو ظرف زمان ليس مما يزاد"(٤٥) .
أقول : مع أن النحاة أنكروا على أبي عبيده ما ذهب إليه ، إلا أنهم مع ذلك لم يعدموا

القول بزيادة أدوات أخرى لم يكن ثمّ موجب لحملها على الزيادة في القرآن الكريم ، إذ يتحمل أسلوبه بالقول بأصالتها .

وقد انتهى إشكال (إذ) و (إذا) بتقدير النحاة فعلاً عاملاً فيها فقدر الزجاج (ت٣١١هـ) : ابتدأ خلقكم إذ قال ربك للملائكة (٤٦). بعد أن نقد على أبي عبيده أيضاً قوله بزيادتهما ، فقال : "هذا إقدام من أبي عبيده ، لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق . و(إذ) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لغوياً ومعناها الوقت"(٤٧) ؟! .

على أن ولع أبي عبيده –وهو بصري– بالقول بالزيادة في القرآن ، جعل بعض آرائه تنحاز إلى آراء الكوفيين . فلقد كان الكوفيون يقولون بزيادة الواو في مثل قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾(٤٨). يقدرون الكلام : قال لهم خزنتها " ويعد جواب (إذا) الشرطية . وهو ما كان يذهب إليه أبو عبيده أيضاً ، مع ما بين منهج المدرستين من فارق في هذا الموضوع . وقد عاد إلى الاحتجاج من جديد(٤٩) ببيت عبد مناف الهذلي الذي احتج به على زيادة (إذا) كما تقدم بيانه .

وبالمثل ذهب إلى زيادة (من) في قوله تعالى :﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾(٥٠)، إذ قال : "مجازة : من يفعل من لمن شيئاً . (من) من حروف الزوائد" (٥١). وأحسب أن حملها على التبعيض سائغ ، بل لعله أقوى للمعنى ، إذ يكون المراد : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه ، أو بعضاً منه . وإن كان من القرآنيين من سكت عنها فلم يذكرها بشيء ، على نحو ما نرى لدى النحاس(٥٢)، ومنهم من لم يصرّح بزيادتها ، ولكن تقديره قد يشعر بذلك على نحو ما نجد لدى الزمخشري(٥٣) ، إذ قال :"هل من شركائكم" الذين اتخذتموهم أنداداً له من الأصنام وغيرها (من يفعل) شيئاً قط من تلك الأفعال ....؟"

ومهما يكن من أمر ، فإن أكثر النحويين وقسماً غير قليل من المفسّرين متساوقون مع القول بالزيادة الحرفية ، وأحياناً الإسمية – كما رأينا لدى أبي عبيدة– في القرآن الكريم .

غير أن الذي تستطيع أن نعده أقوى الواقفين بوجه هذا التيار هو المفسر الكبير والنحوي الكوفي (٥٤) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، الذي ردّ على

كل من قال بزيادة اسم أو حرف في القرآن الكريم ، في عدة مواضع من تفسيره ، وتعقب أبا عبيدة خاصة ، فرد عليه في مواضع متعددة ، ذكرنا أحدها آنفاً ، ونود أن نشير إلى ردّه على نحاة آخرين قالوا بزيادة الفاء والواو . فقد أنكر زيادة الفاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ﴾(٥٥) ، وزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾(٥٦) . وذلك على وفق قاعدته العامة التي نوهنا بها آنفاً ، وهي "أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له" . وذهب إلى أن الصواب أن تكون الفاء والواو هنا حرفي عطف دخلت عليهما ألف الاستفهام ، عاضداً رأيه في الأولى برأي أحد الكوفيين في أنها عاطفة ، وموضحاً المعنى في الثانية بقوله : فكأنه سبحانه قال : قالوا سمعنا وعصينا وكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ، ثم أدخل ألف الاستفهام على (كلما) ، فقال سبحانه : ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ﴾ (البقرة: من الآية:٩٣) ﴿ أَو َكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة:١٠٠)(٥٧).

على أن هذا المفسر الكبير والنحوي الواعي ، لم يسلم من ذلك من الوقوع في مالا ينبغي لمثله أن يقع فيه من الوهم في هذا الموضوع ، إذ أنكر ظاهرة نحوية تكررت في القرآن الكريم ، ولها ما يعضدها من كلام العرب من الأمثلة الكثيرة ، وهي جواز ورود صيغة (فاعل) للدلالة على الواحد ، بدلاً من الدلالة على الإثنين في فعل المشاركة . ويتجلى ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (البقرة: من الآية:٩)(٥٨) ، في قراءة من قرأها بالألف(يخادعون) (٥٩) . إذ أنكر أن يراد بصيغة (فاعل) هنا الدلالة على المخادعة من واحد ، وذلك في أثناء نقده لرأي أبي عبيدة ، فقد قال أبو عبيدة : "يخادعون" في معنى يخدعون ... ولا يكاد يجيء "يفاعل" لا من اثنين إلا في حروف هذا أحدها " ، واحتج بقوله تعالى في موضع آخر: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ﴾ ، وبين أن معناه :"قتلهم الله" (٦٠). فرد عليه الطبري ، وعد الكلمات التي وردت بصيغة (فاعل) للدلالة على (فعل) "شاذة عن منطق العرب"(٦١) . وكأنه وجد في النظير الوحيد الذي أورده أبو عبيدة حجة للقاعدة ، حجة له في توهينها ، والقول بشذوذ ما ورد منها في كلام العرب ، مع أن أبا عبيدة في الواقع لم يقصد إلى شيء من كلام العرب ، بل أورد شاهداً من القرآن الكريم ، وبين أنه لم يرد فيه كثيراً ولكنه لم ينف وروده في كلام العرب وأقوالهم بكثره ؛ إذ لا شك انه –وهو اللغوي

الراوي– يحفظ منه الكثير ، على نحو ما تهيأ لمن هو أقل منه رواية ، كالزجاج ، والطوسي ، والزمخشري ، وغيرهم من المفسرين الذين ذكروا عدة ألفاظ وردت بهذه الصيغة والدلالة في كلام العرب .

فأما الزجاج ، فكان يرى مثال (يخادعون) كثير الوقوع في اللغة للدلالة على الواحد لا اثنين ، وضرب له مثلاً : عاقبتُ اللص ، وطارقت النعل (٦٢) .

وحكى مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) حجة اللغويين في جواز ذلك ، وهو أن "خادع وخدع بمعنى واحد . والمفاعلة قد تكون من واحد كقولهم : داويت العليل ، وعاقبت اللص" . ثم بين علة هذه القراءة ، وهي أنه "لما كان (يخادعون) و"يخدعون" في اللغة بمعنى واحد ، أجرى الثاني على لفظ الأول ، إذ معناهما : "يخدعون أولياء الله . فذلك أحسن في المطابقة والمشاكلة بين الكلمتين ، أن تكونا بلفظ واحد" يقصد : التي في أول الآية والتي في آخرها . ثم حكى حجة المبرد وتوجيهه لهذه القراءة التي بالألف ، وذلك بأن "قال : معناه : وما يخادعون بتلك المخادعة المذكورة أولاً إلا أنفسهم ، إذ وبالها راجع عليهم "(٦٣).

وهذه حجة نحوي كبير في جواز هذه القراءة على معنى الدلالة على الواحد هنا . ومثل ما بينه الطوسي (٦٤) في حجة من قرأ بالألف من أن (فاعل) يرد بمعنى (فعل) في كلام العرب ، كقولهم : قاتله الله ، وعافاه الله ....

وبذلك يصبح ابو جعفر الطبري محجوجاً في ما ذهب إليه من شذوذ استعمال هذه الصيغة في كلام العرب للواحد بدل الإثنين ، إذ قد تبين أن أمثلته كثيرة ، فضلاً عن أن القراءة على هذه الصيغة جعلت النص يحتمل أكثر من معنى في توجيهها ، كالذي روى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه قال "ليس أحد يخدع نفسه ، وإنما يخادعها ، فوجب أن يقرأ : "وما يخادعون إلا أنفسهم" ، إذ لا يخدعون أنفسهم ، وإنما يخادعونها"(٦٥) . وهذا يعني أنه يرى يفاعل هنا للواحد ، وكان يقرأ بهذه القراءة التي بالألف دون التي بغير الألف ، كما هو معلوم من قراءته ودال عليه كلامه هذا . وقيل في توجيهها أيضاً :"معناه : أنهم يعملون عمل مخادع ، كما يقال : فلان يسخر من نفسه" (٦٦) . وكذلك قيل : إن ذلك على أسلوب المشاكلة والازدواج ، فقد قال في أول الآية : (يُخَادِعُونَ) ثم قال (وَمَا يَخْدَعُونَ)بعد ذلك ، كما قال : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا﴾ كما قال : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾(٦٧) إلى أمثلة كثيرة دالة على هذا النوع من

الأسلوب(٦٨) . فاجتمع –كما ترى– لتسويغ ورود (فاعل) في الآية الكريمة دليلان متعاضدان ، أحدهما : استعمال العرب في أمثلة غير قليلة ، والآخر : تأويل المفسرين للآية في وجوه كثيرة محتملة . فكيف يقال بعد هذا كله أن هذه الصيغة وردت في ألفاظ شاذة ؟!!

فإذا كان مفسّر ثبت لغوي ونحوي مقتدر كالبري ، يقع في مثل هذا ، فما بالك بمن دونه ؟ ثم أين نحن –المعاصرين– من هذا كله ؟ ألسنا مازلنا نمر على مثل هذه الظواهر النحوية التي شاهدها الأول القرآن الكريم من دون أن نقف عندها في أمثلتنا المدرسية وقفه مطمئنة ، نجلي بها المادة ونعضد بها القاعدة . وهي أن (صيغة فاعل يصح ورودها للدلالة على الواحد فضلاً عن دلالتها المعروفة على الاثنين ، بقصد المشاركة) .

وليس قصدنا هنا استيفاء ما يتعلق بنحو القرآن الكريم في هذا الموضوع ، وما هو شاكلته ، ولكنّا أوردنا هذا المثال للتنبيه على غيره .

على أن أكبر إشكال وقع فيه الطبري هنا –وهناك غيره أيضاً– ردّه لهذه القراءه المشهورة ، التي قرأ بها ثلاثة قرّاء كبار من السبعة بينهم أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) –وهو من هو في الوثاقة في الرواية– وقد كان لا يقرأ إلا برواية كما نقل عنه كلام في ذلك (٦٩) – فوق أنه لغوي ونحوي حاذق .

المبحث الثاني

مشكلة القول بتناوب الحروف

ولعل من خاتمة المطاف في هذه العجالة عن نحو القران ، الإشارة إلى الظن بتناوب الحروف في القران ، بأن يستعمل حرف في موضع ويراد غيره . وهذا في رأينا محوج إلى كتاب برأسه يزيل هذا الوهم ، مثلما وضع كتاب بعنوان (تناول حروف الجر في لغة القرآن)(٧٠) . أورد فيه مؤلفه منهج النحاة البصريين في أن الحرف لا يقع في موقع حرف آخر ، على حين يجيز الكوفيون ذلك (٧١) . وهو ما أوضحه ابن هشام الأنصاري ، إذ قال :"مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك . وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ : إن (في) ليست بمعنى (على) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع الحال في الشيء ، وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمّن بعضهم شربن في قوله : شربن بماء البحر ، معنى روين ، وأحسن في (وقد أحسن بي) معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وأخرى الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً . ومذهبهم أقل تعسفاً"(٧٢) ، يقصد : من مذهب البصريين .

ومن الواضح هنا أن ابن هشام يميل إلى رأي الكوفيين . وفي كل هذا نظر إذا أخذ على إطلاقه .

والحق في هذا ما قاله استاذنا الجواري-رحمه الله – من "أن الذي ينعم النظر في كلام النحاة على حروف الجر ، يتبين أنهم معنيون بجانب الإعراب قبل كل شيء ، أما جانب المعنى فأمره عندهم هيّن ، إذ يقع الحرف عندهم موقع حرف آخر ، أو يضمن الفعل معنى فعل قريب من معناه . وهذا يدل بوضوح على تجاهل الجانب اللغوي وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه ، كأنه مؤلف من مفردات تجردت عن مدلولاتها اللغوية " (٧٣) .

نقول إن هذا هو الحق ، إذ ليس ثمة ضرورة في تأويلات الفريقين سواء منهم الكوفيون في تأويلهم الحرف بالحرف ، أم البصريون في تضمينهم الفعل معنى فعل آخر . ذلك أننا إذا ولجنا باب النحو القرآني لنستدل به على هذا المنهج ، ألفينا بقاء

الحرف على معناه أدلّ على المراد وأقوى للمعنى على نحو ما مرّ من إشارة ابن هشام إلى بقاء (في) على أصالتها ودلالتها على الظرفية من دون حملها على حرف (على) قال تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(٧٤) . وهو ما نبه عليه ابن جني في (الخصائص) ، إذ كان يرى في القول بنيابة حرف مكان حرف بعداً عن الصواب ، ويضرب لذلك مثلاً هذه الآية الكريمة ، فيذكر أنهم يحتجون بها على نيابة (في) عن (على)(٧٥) .

على أن ابن جني لا ينفي وقوع ذلك مطلقاً ، بل ينفي قياسيته ، إذ يجوز عنده أن يكون الحرف بمعنى حرف آخر في موضع دون آخر ، أما في جميع الأحوال فلا ودليله أن ذلك لو كان مطلقاً لصح القول : سرت إلى زيد وأنت تريد : عليه(٧٦) ،وهذا كما ترى مذهب وسط بين من أباحوا ذلك ، وبين من منعوه . وهو في ما يبدو والقول إلا أننا في القران لا نراه ، بل نرى أن كل حرف فيه موضوع لمعناه الذي يقتضيه السياق . على نحو ما مر في آية الشعراء ، وعلى نحو ما نراه أيضاً في آيات أخرى .

وإذا تتبعنا أقوال كبار النحاة واللغويين ، وجدنا بعضهم يسكت عند آية الشعراء ، فلا يشير إلى أصالة (في) فيها ، أو حملها على معنى (على) وهذا ظاهر لدى أبي عبيده(٧٧) ، والفراء(٧٨) . على حين رأى ابن قتيبة بعدها (ت٢٧٦هـ) أن "في مكان على" ، وقدر الكلام : "أي : على جذوع النخل " محتجاً بقول أحد الشعراء :

وهم صلبوا العبديّ في جذعِ نخلةٍ   فلا عَطَستْ شيبانُ إلاّ بأجدعا

وبيت آخر لعنترة(٧٩)، من دون أن يلحظ –مع أنه قرآني– دلالة الظرفية التي في الحرف (في) على معنى تمكن الصلب ، كما لاحظ ذلك البصريون .

وحمل ابن قتيبة(عن) على (الباء) ، في قوله تعالى:﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾(٨٠) فقال :"أي : بالهوى " واحتج له بأن "العرب تقول : رميت عن القوس ، أي رميت بالقوس"(٨١) . ولا يبعد أن يكون قد تأثر في هذا بأبي عبيدة ، إذ كلامة في (المجاز) يشعر أنها عنده بدل البناء فقد قال :" (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى):أي ما ينطق بالهوى"(٨٢).

وتابع ابن قتيبة غير واحد من المفسرين ، فقال الطوسي (٨٣) :"أي : ليس ينطيق عن الهوى ، أي بالهوى ، يقال : رميت بالقوس وعن القوس" فهو كما ترى يستمد من ابن قتيبة التمثيل أيضاً . على أننا نجد أيضاً عبارة الفرّاء في (معاني

القرآن)[٨٤] مشعرة بمذهبه في جواز تناوب حروف الجر ، إذ يقول في تفسير الآية الكريمة :"ما يقول هذا القران برأيه إنما هو وحي" .

واذ انتقلنا إلى المتأخرين ألفينا ابن مالك يرى ورود (عن) بمعنى (الباء) [٨٥] ويحتج بما احتج به ابن قتيبة ، من دون أن يحملها في الآية الكريمة على ذلك . أما المعاصرون ، فنجد فيهم من لم يشر مطلقاً إلى نيابتها عن الباء ، كما في (جامع الدروس العربية) لمصطفى الغلاييني [٨٦] ، إذ أورد لها ستة معان ولم يذكر من معانيها الباء . وهذا يشعرنا أنه يرى (عن) في الآية باقية على دلالتها الأصلية من دون تأويل .

إلا أننا في رجوعنا إلى (كشاف) الزمخشري ، تبين لنا من عبارته أنه يرى (عن) في آية النجم مراده ، وليست بمعنى الباء . وهذا يرجع في رأينا إلى إدراكه حقيقة المعنى ، وأنه يتحقق بـ(عن) من دون اللجوء إلى تأويلها بالباء ، فقد قال :.. وما أتاكم من القرآن الكريم ليس بمنطق يصدر عن هراء ورأيه ، وإنما هو وحي من عند الله يوحى إليه"[٨٧] .

ولم يفت ابن هشام الأنصاري [٨٨] الالتفات إلى هذه الحقيقة ، فقد رأى في "الظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى : وما يصدر عن هوى" وهذا ما نراه منهجاً في نحو القرآن، إذ لا نرى أن المعنى واحد في قوله تعالى :﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ وقولنا في غير القرآن "وما ينطق بالهوى" . فالمعنى في الآية أقوى وأدل على نفي الذاتية في القول عنه -ﷺ- فكأن المراد : ما يصدر قول له عن الهوى ، بل هو وحي من الله تعالى .

ولسنا هنا بصدد استقصاء كل ما يمكن أن يقال في هذا الباب ، إذ هو كثير في القرآن الكريم ، ونعني به الذي رآه النحاة من الحروف نائباً عن حروف أخرى ، وإن كان بعض من خاض فيه بلغ غاية العجب ، على نحو ما ذهب إليه الزركشي (ت٧٩٤هـ) عند كلامه على معاني (في) ، إذ عدّها بمعنى (عن) في قوله تعالى : ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾[٨٩] معتمداً على سبب النزول ، وهو أنه لما نزلت : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾[٩٠] ، لم يسمع الكافرون ولم يصدقوا ، فنزل : ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ ، أي : عن النعيم الذي وصفناه في الدنيا ، فهو في نعيم الآخره أعمى إذ لم يصدق [٩١] .

ولا يخفى ما في هذا التأويل من بعد عن المعنى المراد بالآية إذ هو يفوّت على قارئها روعة المجاز في إسناد العمى في الآخرة ، إلى الكافر في الدنيا .

ومن هذا القبيل الذي يثير العجب ، حملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ﴾[٩٢] ، محتجين بقوله تعالى : ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾[٩٣] ، مع أن الأولى تختلف من حيث الأسلوب عن الثانية ، إذ دلت على أن الناس حالين في الفلك وصائرين فيها ، فمجيء (في) بدلالتها الظرفية ملائم جداً لهذا المعنى . على حين أن (على) في الآية الثانية هي الأليق بالتعبير والسياق ، ومن ثم المعنى إذ تقدم في بدايتها فعل الاستواء ، فجاءت (على) مناسبة له ، لأن المراد به الاعتدال[٩٤] .وآية ذلك أنه تعالى لما استعمل الاستواء صفة له لبيان عظمته وسعة ملكه وسلطانه ، استعمل (على) معه أيضاً ، فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[٩٥] وذلك أن الاستواء دال على التمكن والاستعلاء ، فناسبه الحرف الدال على هذا المعنى وهو (على) ، مثلما ناسبه الحرف الدال على "الانتهاء إليه أما بالذات أو بالتدبير . وعلى الثانية قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾[٩٦] .

وبذلك يبطل ما ذكره النحاة من الاستدلال بقوله تعالى : ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ ، بمعنى (على) لما بيناه من اختلاف السياقين والمعنيين .

• ومن مشكلات النحو القرآني المتعلقة بالحروف تقدير النحاة حروفاً عدوها محذوفة من نصوص قرآنية ، وبانين ذلك التقدير على أساس قاعدة عامة بنوها ، هي أنه يجوز حذفها ، إذا تعين الحرف ومكان الحذف[٩٧] والحديث في هذا إذا استقصيناه يطول ، ولكننا نجتزئ منه ببعض ما يوضح منهجهم فيه .

فمن ذلك أن البصريين -الأخفش- أوجبوا في قواعدهم النحوية دخول (قد) على الماضي الواقع في جملة الحالة ، كما في قوله تعالى :﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ [٩٨] . فإن لم تظهر في نص قدّروها ، ولو كان نصاً من التنزيل ، على نحو تقديرهم لها في قوله تعالى:﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [٩٩] وقوله :﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [١٠٠] . وخالفهم في هذا الكوفيين والأخفش فقالوا : "لا نحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد) . والأصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله"[١٠١] .

فوقف الكوفيون والأخفش موقفاً وصفياً ، إذ لم يتجاوزوا ظاهر النص ، ولم يتكلفوا تقدير (قد) فيه تصديراً لجملة الحال الفعلية التي فعلها ماضٍ مستندين في ذلك إلى دليلين قويين : أحدهما أصولي ، هو استصحاب الأصل وهو عدم التقدير ، إذ هو الأصل والتقدير تالٍ وطارئ ، والآخر استقرائي ، وهو كثرة الاستعمال الذي يعتد به في التعقيد اللغوي .

ومن هنا نستطيع القول : إن ما جاء في القرآن الكريم –وكذلك كلام العرب- يدل على أن (قد) ربما تدخل على جملة الحال التي فعلها ماض ، وقد لا تدخل . فلا موجب إذن لتقديرها عند خلو الجملة منها ؛ لأن الأصل في قواعد اللغة أن تقوم على الاستقراء الفصلي الفعلي الواقعي للنصوص ، وليس على القواعد الموضوعة ابتداء ، ثم تكييف النصوص عليها بتقديرات لا سند لها .

وقد نبّه استاذنا الدكتور أحمد عبد الستار الجواري –تغمده الله برحمته- على طائفة من النصوص القرآنية التي قدر فيها النحاة حروفاً غير واردة في تلك النصوص كتقدير اللام في قوله تعالى :﴿ وَتَبْغُونَهَا عِوَجاً ﴾[١٠٢] فقال الزمخشري[١٠٣] تقديره : تطلبون لها إعوجاجاً . مثله :﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[١٠٤] إذ رأى الزمخشري[١٠٥] أن (كل) منصوب على الظرفية بقصد التوسع في الكلام ، الذي يشير عليه النحاة بقولهم أسقط حرف الجر توسعاً .

وهذا لا شك يشعر بالاطلاق وعدم التقييد بحرف جر على معنى من المعاني ، في حين أن تقدير حرف كـ(في) بدلالتها الظرفية يفوت هذا الغرض ، لأنه يحصر المعنى بدلالة خاصة معينة ، كما فعل الزمخشري ، حين قدّره حذفاً .

وبعد ، فهذه لمحات من نحو القرآن الكريم وما أحاط به من مشكلات كثير منها قديم سببه منهج النحاة في التعقيد والتفكير النحوي ، ، ومنها ما هو حديث نراه امتداداً لذلك القديم واستمراراً له . مع أن ذلك التراث النحوي العريض ، لم يعدم صدق النظرة ودقتها إلى نحو القرآن ، متمثلاً بتلك الآراء التي لم تكن لتعسف الإعراب والتأويل والتقدير ، بل نظرت نظرة وصفية واقعية ، فكانت بحق جديرة بالاكبار والذكر .

وفي الوقت الذي تكثر فيه الشكوى وتكبر من النحو نجد في منهج القرآن ونصوصه وأساليبه ما يمد النحوي بمادة القواعد ، مثلما يمد اللغوي بمادة اللغة السليمة العالية ، ويمد الأديب والبلاغي بكل فنون التعبير الرائعة والصور الجميلة المعبرة .

ولعلنا ندرك في ما نستقبل من أيامنا همة جادة صادقة من لدن المعنيين بالنحو والمختصين به والقائمين على شؤونه ، تقوم على اعتماد البيان الأعلى ، القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو العربي ، في دراسة وصفية استقرائية بعيدة عن قواعد المنطقة الموضوعية ابتداءً ، وبعيدة عن كل تعسف في استنباط تلك القواعد كالتقديرات والتأويلات البعيدة ، والله سبحانه المسؤول بتحقيق هذه الأماني ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

الهوامش

١- مناهج تجديد ، في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، ٣٠٢ .

٢- الحجر :٩ . ٣- الجواري : نحو القرآن الكريم ، ص٦ .

٤- مناهج تجديد ، ص٤١ .

٥- ينظر في هذا : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٢١-٢٢٢ .

٦- مناهج تجديد ، ص٤٥ . ٧- مكي : الإبانة عن وجوه القراءات ، ص٤٧ .

٨- مناهج تجديد ، ص٤٦ .

٩- يونس : ٥٨ ، وقد قرأ بعض من روى عن نافع وغيره (رويس والمطّوعي) ينظر : اتحاف فضلاء البشر ، ص ٢٥٢ .

١٠- الدمياطي : اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، ص٢٥٢ .

١١- الدمياطي : اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، ص٢٥٢ .

١٢- نحو القرآن الكريم . ص٧-٨ . ١٣- النساء : ٣ .

١٤- النساء : ٢٢ . ١٥- الليل : ٣ .

١٦- معاني القران ٣/٢٦٣ .

١٧- ابن ام قاسم المرادي: الجني الداني في حروف المعاني ،ص٣٣٤-٣٣٥ .والآية من النحل :٤٩.

١٨- مغني اللبيب ١/٣٠٨ .

١٩- ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص ٣٦ أسفل .

٢٠- الكشاف ٣/١٦٢ . ٢١- ق : من الآية ٢٣ .

٢٢- الفرقان : ٢٤ .

٢٣- ينظر عرض رأي المتكلمين في هذا الموضوع في : معاني القران للفراء ٢/٢٦٧ .

٢٤- معاني القرآن ٢/٢٦٧ . ٢٥- النحاس : إعراب القران ٢/١٥٣ .

٢٦- نوح : ٢٥ . ٢٧- إعراب القرآن ٢/١٥٣ .

٢٨- معاني القرآن الكريم ٣/١٩٠-١٩١ . ٢٩- الزجاج : معاني القران وإعرابه ١/٤٩٧ .

٣٠- النحاس : إعراب القران ٢/٥١٨ .

٣١- ينظر بحثنا : الجرس والايقاع في تعبير القرآن ،في مجلة آداب الرافدين العدد ٩ لسنة ١٩٧٨، ص ٣٤ .

٣٢- المائدة : ١٣ . ٣٣- آل عمران : ١٥٩ .

٣٤- الكشاف ١/٣٥٧ . ٣٥- المبرد : الكامل ٢/٣٤٢ .

٣٦- الآية : ٥ .

٣٧- الطوسي : التبيان ١/٣٩ . ينظر رسالتنا للدكتوراه : منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم ، ص ١٥٧-١٥٨ و مطبوعة بالرونيو .

٣٨- البقرة : ٣٤ . ٣٩- مجاز القرآن ١/٣٦-٣٧ .

٤٠- مجاز القرآن ١/٣٧ . ٤١- مغني اللبيب ١/٩٦ .

٤٢- الأنبياء : ٩٦-٩٧ . ٤٣- التبيان ٧/٢٧٩ .

٤٤- الطبري : جامع البيان ٢/٤٠٠ ، طبعة دار المعارف .

٤٥- النحاس : إعراب القران ١/١٥٦ .

٤٦- معاني القران وإعرابه ١/٧٥ ، وقدر أبو البركات :"واذكر إذ قال" البيان في غريب إعراب القرآن ١/٧٠ .

٤٧- الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ١/٧٥ . ٤٨- الزمر : ٧٣ .

٤٩- مجاز القرآن ٢/١٩٢ . ٥٠- الروم : ٤٠ .

٥١- مجاز القرآن ٢/١٢٣ .

٥٢- ينظر : إعراب القران ٥٩٢-٥٩٣ ، إذ لم يقف عند آية الروم : ٤٠ .

٥٣- الكشاف : ٢/٥١٠ .

٥٤- أوضح دليل على كوفيته ردّه على البصريين في النحو مراراً في تفسيره فضلاً عن استعماله لمصطلحاتهم النحوية ، كالرد والتفسير وغيرهما .

٥٥- البقرة : ٨٧ . ٥٦- البقرة : ١٠٠ .

٥٧- الطبرى : جامع البيان ٢/٤٠٠ . ٥٨- البقرة : ٩ .

٥٩- بضم الياء وكسر الدال مع ألف ، قرأ بها الحرميان (ابن كثير ونافع) وأبو عمرو . ينظر الطوسي : التبيان ١/٦٨.

٦٠- مجاز القرآن ١/٣١ . ٦١- جامع البيان ١/٢٧٤ .

٦٢- الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ١/٥٠ .

٦٣- مكي : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِللها وحججها ١/٢٢٤-٢٢٥ .

٦٤- التبيان ١/٦٦ . ٦٥- الكشاف ١/٢٢٥ .

٦٦- التبيان ١/٦٩ . ٦٧- التبيان ١/٦٩-٧٠ .

٦٨- التبيان ١/٦٩-٧٠ . ٦٩- الذهبي : معرفة القرّاء الكبار ١/٨٥ .

٧٠- من تأليف استاذ أردني هو الدكتور محمد حسن عواد ، وطبع سنة ١٩٨٢ في دار الفرقان .

٧١- محمد حسن عواد : نيابة حروف الجر في لغة القرآن ، ص ١٢ .

٧٢- ابن هشام : مغني اللبيب ١/١١١ .

٧٣- نحو القرآن ، ص٦٠ . ٧٤- الشعراء : ٤٩ .

٧٥- ابن جني : الخصائص٢/٣٠٦-٣٠٧ وينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، ص١٨-١٩

٧٦- الخصائص ٢/٣٠٨ .

٧٧- إذ لم نجد في المجاز ٢/٨٥ إشارة إلى ذلك .

٧٨- لم يشر الفراء في معاني القرآن ٢/٢٧٩-٢٨٠ إلى ذلك .

٧٩- ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٦٧

٨٠- النجم : ٣.

٨١- تأويل مشكل القرآن ، ص٥٦٩ .

٨٢- مجاز القرآن ٢٣٦/٢ .

٨٣- التبيان ٤٢١/٩ .

٨٤- ٩٥/٣ .

٨٥- المرادي : الجني الداني في حروف المصافي ، ص ٢٦٣ ، للدلالة على الاستعانة .

٨٦- جامع الدروس العربية ١٧٤/٢-١٧٧ ، الطبعة الأولى .

٨٧- الكشاف ١٧٦/٣ .

٨٨- مغني اللبيب ١٤٨/١ أسفل .

٨٩- الإسراء : ٧٠ .

٩٠- الإسراء : ٧٠ .

٩١- الزركشي : البرهان في علوم القرآن ٣٠٣/٤-٣٠٤ ، وينظر : تناوب حروف الجر ، ص٣٩ .

٩٢- يونس : ٢٢ .

٩٣- الزركشي : البرهان ٣٠٣/٤ . الآية من سورة (المؤمنين) : ٢٨ .

٩٤- الراغب : مفردات ألفاظ القرآن ، ص ٢٥٧ (سوا) .

٩٥- طه : ٥ .

٩٦- فصلت : ١١ .

٩٧- نحو القرآن ، ص ٥١ .

٩٧- البقرة : ٢٤٦ .

٩٩- يوسف : ٦٥ .

١٠٠- النساء : ٩٠ .

١٠١- ابن هشام : مغني اللبيب ١٧٣/١ .

١٠٢- الأعراف : ٨٦ .

١٠٣- الكشاف ٣٣٨/١ ، وينظر نحو القرآن ، ص ٥٣ ، وقد أورد قولاً مماثلاً للزمخشري في الآية ٣ من سورة إبراهيم .

١٠٤- التوبة : ٥ .

١٠٥- الكشاف ٢٨/٢ . وينظر نحو القرآن ، ص ٥٥ .

الفصل الثالث

نقد لغوي قديم وحديث

المبحث الأول

النقد اللغوي والنحوي .. عند ابن جني

يعد أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ للهجرة ، لغوياً ، ونحوياً وصرفياً بارعاً ، ويعد كذلك ناقداً في هذه العلوم اللغوية ، فضلاً عن العلوم العقلية ، من منطق وكلام وغيرهما . وقد بثّ ذلك كله في ثنايا كتبه ، ولا سيما كتابه الفذ الشهير : (الخصائص) ؛ إذ حفل هذا الكتاب الرائع بألوان من النقد في شتى العلوم اللغوية ، مراعياً في ذلك الدقة والإيجاز غالباً .

وكان ابن جني يضع النقد في موضعه السليم من القول ، مادام يجري فيه الناقد على سنن الحق ، وينحو فيه طريق الصدق ، من غير أن يحيف على أحد من السلف –رحمهم الله– أو يتكثّر على أحد من الخلف ، بتجاوز الواقع وطمس الحقائق . فإذا فعل الناقد ذلك –يقول ابن جني– كان رأيه سديداً وخاطره صواباً . وقد عضد رأيه هذا بقول أبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) : "ما على الناس أضرّ من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئا" .

ثم حكى عن أبي عثمان المازني بعد ذلك ، أن العالم إذا قال قولاً متقدماً، فإن للمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلا .
وكنت قد كتبت بحثاً عن جهود ابن جني في تفسير القرآن الكريم ، وحين كنت أستاذاً في جامعة الموصل ، ألقيته في (الندوة المتخصصة عن ابن جني) التي أقيمت هناك سنة ١٩٨٩ م ، ثم لفتني بعد ذلك موضوعات أخرى حرية بأن يكتب فيها ، وفي مقدمتها كونه ناقداً في شتى ضروب المعرفة النقلية والعقلية ، وقد وقع اختياري منها في هذا الأوان على ما يتعلق بموضوع (النقد اللغوي والنحوي) . وهو حصيلة قراءة دقيقة في كتابه : (الخصائص) ، والذي بُني فيه هذا النقد على : نقد الكتب ، ونقد النحاة واللغويين ، من بصريين ، وكوفيين ، وبغداديين .

(١) **فأما نقد الكتب** : فقد تناول فيه ابن جني معجمين شهيرين هما (العين) و(الجمهرة) والعين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) ، فوقع ابن جني بما وقع فيه الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، صاحب معجم (تهذيب اللغة) ، من نسبة (العين) إلى غير الخليل ، مع اختلاف الدواعي لهذا الصنيع ؛ إذ يغلب الظن على أهل العلم أن الأزهري دفعه إلى ذلك الحسد ، فسحاً لإغفال عمل الخليل ، واشتهار عمله هو . على حين لم يكن لابن جني مثل هذا القصد به بل كان يصدر عن ظن لديه ، وهو على أية حال لا معجم لديه ليقال أنه حسد على الخليل إبداعه المتمثل في معجمه ، الذي هو رائد المعجمات كلها ، وأساس مادتها على اختلاف مناهجها وعصورها .

لقد نسب الأزهري كتاب (العين) إلى تلميذ الخليل المعروف باسم (الليث بن المظفر الخرساني) ، وهو مما يعجز عنه مثل هذا الشخص الذي لم يعرف له علم ولا فضل ، ليصح القول أنه هو الذي صنف مثل هذا المعجم . وهذا مع الإقرار بأنه لم يسلم من ظنه إقحام ما ليس منه أصلاً ، إذ ذلك واضح في مواضع منه . وأغلب الظن أنه مما أضيف إليه بعد عصر الخليل ؛ إذ فيه من الأوهام والمهنات ما لا يمكن صدوره عن الخليل في علمه وفضله الكبيرين .

غير أن ابن جني –غفر الله له– بالغ في نقد (العين) ، أذ وصفه بأنه : "فيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه " . وحكى ذلك أيضاً عن شيخه أبي علي النحوي ، فلم يكن لهما بدّ إلا أن يعزوا ما فيه من الخلل لآخرين جاءوا من بعده . وقد عبّر ابن جني عن ذلك بقوله :" ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره ، رحمه الله " .

ثم بين أنه "إن كان للخليل فيه عمل ، فإنما هو أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء ولم يله بنفسه ولا قرره ، ولا حرره .. " . فهذا ما يتعلق بكتاب العين .

وأما كتاب (جمهرة اللغة) : وهو المشهور بالجمهرة ، فهو لابن دريد الأزدي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ، فقد نقده أبو الفتح لاذعاً ، وعزا إلى مؤلفه جهله ببعض ما كتب فيه ، وأنه "فيه من اضطراب التصنيف ، وفساد التصريف ما أعذر واضعيه فيه ؛ لبعده –فيما يرى– عن معرفة هذا الأمر" . وبين أبو الفتح بعد ذلك أنه لما كتب الجمهرة ، نبّه في متونه وحواشيه على هذه المواضع ، ثم وصفتها بما يدل على كثرتها وحكى مثل ذلك عن شيخه أبي علي . ومع ما أُخِذَ على الجمهرة من هنات ، إلا أنه يمثل في الواقع مرحلة من مراحل التطور المعجمي ، حتى إن الدكتور حسين نصار عدّه على رأس ما سمّاه (المدرسة الثانية) ، وهي المدرسة التي عدلت عن المدرسة الأولى ، مدرسة الخليل ، فلم ترتب الحروف على المخارج ، بل رتبتها حسب الترتيب الألفبائي الشائع ، الذي يستفتح به كل طالب علم دراسته ، يقول الدكتور حسين : "فكان ذلك أهم خطوة للتيسير" .

وقد درّس هذا المعجم في كتابات ، ودرسه أحد طلبتي في رسالة دكتوراه سنة ١٩٩٩ بعنوان : (الشاهد القرآني في تآليف ابن دريد) وذلك في كلية التربية للبنات بجامعة بغداد ، إذ كان ابن دريد كثير العناية بالشاهد القرآني في تحرير معجمه ، في جملة ما عني به من الشواهد .

ومن الكتب التي نقدها ابن جني الكتاب الذي حرره أبو العباس المبرّد (ت٣٨٤هـ) وسمّاه (مسائل غلط سيبويه) ، إذ وصف ابن جني هذا الكتاب بإيجاز ، بأنه قد تتبع فيه المبرد كلام سيبويه ، غير أنه لم يلبث أن تخلى عنه –فيما نقله ابن جني عن أبي علي عنه– ، إذ قال المبرد لأبي علي :"هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا" . فهذا ما يتعلق بنقد الكتب في خصائص ابن جني .

(٢) وأما نقد النحاة واللغويين : فهو قائم على حقيقتين لا تغفلان عند الدرس : إحداهما أن ابن جني أوتي من المعرفة اللغوية ما ينهض به إلى نقد كبار النحاة واللغويين الذين سبقوه أو عاصروه . والأخرى : أنه كان غالباً مقتصداً في النقد ، لا يعتسف الملاحظ فيه اعتسافاً ، ولا يتكلفها تكلفاً . وكل من نقد من جهابذة اللغة ، لم يجاوز نقده له موضعين أو ثلاثة ، يقابل ذلك من الإكبار والثناء ما هو أضعاف ذلك . إذ أن القارئ لنقده لا يخطئ استشعار إجلاله عموماً لمن ينقده . وهو فوق ذلك –يقيم نقده على الأصول المعتبرة في النقد لدى أهل العلم ، وفي مقدمتها : الإجماع ، الذي هو حجة في الفقه واللغة والنحو على السواء ، فضلاً عن السماع والقياس واستصحاب الأصل .

ولنضرب لذلك مثلاً : النحوي اللغوي أبا العباس المبرد ، الذي يعد من كبار البصريين والذي نقد عليه ابن جني إنكاره جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فبين أن أحد ما تحتج به عليه في ذلك مذهب سيبويه والأخفش وكافة أهل البلدين من البصريين والكوفيين بإجازتهم ذلك . الأمر الذي يلزم المبرد –في رأيه– الأخذ بما ذهبوا إليه من جواز ذلك ، فقال : "فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين ، وجب عليك –يا أبا العباس– أن تنفر من خلافه .. ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه" .

ومن مؤاخذاته على المبرد تغليطه قارئ الكوفة الكبير حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٦٩هـ) أحد السبعة المشهورين ، حين جرّ (الأرحام) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ ، إذ قرأ الآخرين بنصبها عطفاً على لفظ الجلالة .

فعلق ابن جني على هذه التخطئة بقوله :"ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد .. والضعف على ما رآه فيها و وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وهو أن حمزة لم يرد حمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل أن تكون هناك باء ثانية مقدرة ، فكأنه قيل : (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها في الكلام" . واحتج لذلك بالشعر وكلام العرب .

والمعروف عن النحويين أنهم لا يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور ، إلا بعد إعادة الجار . فلا يجوز عندهم : مررت بك وزيد ، بل يجب : مررت بك وبزيد ، وما ورد بخلاف ذلك فجائز عندهم في الشعر فحسب . وأيضاً فإن غير واحد من قدامى النحاة كأبي حيان الأندلسي يرون القراءات أصلاً للنحو ، وليس العكس . وعليه معاصرون أيضاً .

وممن نقدهم ابن جني من البصريين أبو اسحق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، شيخ شيخه أبي علي ، ذلك أن الزجاج يذهب إلى أن (التاء) في (اتخذت) ، كتاء (التقيت) و(اتزنت) ، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى (الواو) ، على حين يراها ابن جني أصلية ، وليست بدلاً من شيء ، فهي عنده بمنزلة (اتبعت) من (تبع) . واحتج لرأيه هذا ببيت شعر أنشده الأصمعي وبين أن عليه قوله تعالى :﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ بتخفيف التاء في قراءة الحسن البصري بدلاً من القراءة المشهورة : (لاتخذت) بتشديدها . ثم وصف ما ذهب إليه الزجاج في هذا بأنه (ضعيف) ، لم يلت منه إلا ما هو شاذ في كلام العرب .

ومن البصريين الذين نقدهم ابن جني شيخه أبو علي النحوي ، فمع إجلاله لعلمه والثناء عليه كثيراً ، إلا أنه لم يعدم نقده في بعض المواضع ، سالكاً في ذلك التزام الأدب وحسن العبارة . فمن ذلك نقده إياه لذهابه إلى أن تاء (تجاف) للإلحاق بباب (قِرطاس) ، واحتجاجه لها بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . وهو رأي لم يرتضه ابن جني ، بل علّق عليه قائلاً : "ويبعد هذا عندي" ، وعلله بأنه "يلزم منه أن يكون باب (إعصار) و(إسنام) ، ملحقاً بباب (حِنبار) و(هِلقام) . وهذا غير جائز عنده ؛ لأن باب (إفعال) لا يكون ملحقاً" .

ونقد ابن جني شيخه أبا علي في ذهابه إلى أن (الحركة) تحدث مع (الحرف) لا قبله ولا بعده ، على حين يرى هو أنها "تحدث بعد الحرف" ، وهو ما حكاه عن شيخ

النحاة سيبويه ، إذ قال بعد عرض أدلة : "فهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه ، في أن الحركة حادثة بعد حرفها المحرك بها" . ثم انبرى ابن جني بعد ذلك بنقض الأدلة على القولين الآخرين المخالفين للرأي الذي تبناه ، فقال : "فهذا يفسد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضاً" . وهذا الذي ذهب إليه ابن جني من تأخر عن الحرف ، هو الذي يراه جمهور المعاصرين اليوم . فهو أقرب إلى واقع اللغة من الرأيين الآخرين المخالفين .

وبالمثل نقد ابن جني على البغداديين أقوالاً ، مثلما نقد على البصريين والكوفيين أقوالاً لهم وسمّاهم بهذه التسمية : (البغداديين) ؛ وهي تسمية صحيحة وواقعية ، إذ هناك مدرسة ظهرت بعد المدرستين : البصرية والكوفية من علم المدرستين ، وبها قال شيخه أبو علي أيضاً ، إذ سمّاها بهذه التسمية : (البغداديين) في كتابه (التكملة) وغيره من كتب . وكان أستاذنا العالم الجليل الدكتور شوقي ضيف قد درسها في كتابه (المدارس النحوية) ، ورد على من شك في وجود هذه المدرسة . وهو الدكتور مصطفى الصاوي الجويني– رحمه الله – في مناقشة رسالة للدكتوراه في كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م ، كنت الممتحن فيها .

أما ابن جني ، فقد قال : "ومن ذلك قول البغداديين" ، ورد عليهم في موضع قالوا فيه : "إن الاسم يرتفع بما يعود عليه ، نحو زيد مررت به ، وأخوك أكرمته وبين أن الذي يردّ هذا القول الذي ذهبوا إليه ، وجود عائد في تعابير ، وهو غير رافع له " .

وبعد ، فهذه إلمامة يسيرة بالنقد النحوي واللغوي لدى أبي الفتح بن جني ، استقيناه من كتابه الرائع : (الخصائص) ، راعينا في إيجازه استيعاب المكان الذي ينشر فيه ، ودفعاً للاطالة والسأم .

المبحث الثاني

نظرات في أساليب التعريب

لم يقتصر أثر احتكاك العربية باللغات الأعجمية (الأجنبية) على انتقال مفردات من تلك اللغات إليها ، بعد تطويعها لقوانين العربية وأساليبها ، صوتاً وبنية ، وهو الذي عرف عند اللغويين العرب باسم (المعرَّب) ، ولا اقتصر على انتقال ألفاظ من تلك اللغات من غير تغيير وهو الذي عرف باسم (الدخيل) ، وإنما كان من نتائج ذلك الاحتكاك وآثاره ، انتقال طائفة من أساليب هذه اللغات الأعجمية إليها .

وإذا كان هذا التأثير قديماً من الوجهة التاريخية ، على ما هو معروف ، وبخاصة في العصر العباسي الزاهر ، عصر التقاء الثقافة العربية بالثقافات الأخرى المنضوية تحت ظل الاسلام ، أو المتصلة به عن طريق الترجمة ، فإن التأثير الأسلوبي الذي يلحظ على أقلام كتابنا في العصر الحديث ، قد انتقل معظمهُ من اللغات الأوروبية ، وبخاصة الانكليزية والفرنسية .

ومع أن من هذه الأساليب ما يمكن إرجاعه إلى أصول غير عربية ، حتى إنه يمكن أن يقال عند النقاش إن هذا الأسلوب لم يعرف في العربية ، وعُرف في اللغات الأجنبية ، من مثل قول لكتاب معاصرين : "تبادلاً التهاني" و "تبادلاً بعض الكلمات"[١] .

غير أن هذا الأسلوب–في الواقع– ليس أجنبياً محضاً ، لأن استعمال الفعل (تبادل) فصيح ، ووارد في كلام البلغاء ، كقولهم : "تبادلا ثَوبيهما" ، فاستعمال إذا في كلامهم كان للدلالة الحسية ، ثم استعمل حديثاً في الأمور المعنوية كالتهاني ، جرياً على اساليب العرب في استعمال المجاز . وقد استعمل العرب في الأمور المعنوية ، فعلاً قريباً من هذا الفعل هو "تقارض" ، فقالوا : "هم يتقارضون الثناء بينهم"[٢] .

ولو استعمل المترجمون مثلاً الفعل تَقارضَ" بدل الفعل "تبادل" ، لكانوا قد وقعوا على اللفظ العربي نفسه والمستعمل في هذا المقام[٣] .

وإلى جانب هذا تسربت إلى أقلامنا –نحن المعاصرين –أساليب لا خلاف في أنها ليست عربية ، كقولهم : "إنه لا يرى أبعد من أرنبة أنفه" ، و"إنه يتصيّد في الماء العكر" ، و"ساد الجهل أو الفوضى" ، و"صبّ عليه جام غضبه[٤]". وما إليها وهذه الأساليب وإن لم ينطق بها العرب ، جارية على طرائق كلامهم في المجاز ، سواء أكان هذا المجاز كناية ، كما في العبارتين الأوليين ، أم كان "استعارة" ، كما في

العبارتين الأخيرتين . وقد امتازت العربية من بين سائر اللغات بقدرتها على النمو والاتساع بطرائق كثيرة ، منها على تعبير المرحوم الدكتور مصطفى جواد[٥] : مجازها العريض .

وقد انعقد إجماع الثقات من العلماء – كما يقول علي عبد الواحد – : "على قياسية المجاز والكناية ، وهو إباحة "استعمال اللفظ في غير ما وضع على طريق المجاز ، أو نقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحي ، متى تحقق بين المعنيين علاقة من العلاقات المقررة في علم البيان ، التي جرت عادة العرب أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم المجازي[٦]" .

وعلى هذا سار القدامى وكذلك المحدثون ، "وبفضل هذا المنهج اتسع فن البيان العربي ، وأحرزت اللغة ثروة كبيرة ، واتسعت للعلوم والفنون ، ومختلف مظاهر الحضارة[٧] " . فعدم قياسية المجاز جمود لا يلائم روح العربية وقدرتها الفائقة على التطور والتجديد والتوليد ، لأنه لا يصح– على رأي الذين لا يجيزون قياسية اللغة – أن نقول مثلاً : "كان القمر يسبح في بحيرة صافية من الماء" ، إلا إذا ثبت أن العرب استعملوا هذا الأسلوب للتعبير عن انعكاس صورة القمر على صفحة الماء الجميلة ، حتى بدا كأنه سابح فيه . وهذا ما لا يقره ولا يرتضيه الذين يريدون لهذه اللغة الكريمة النمو والثراء .

فاستعمال هذه الأساليب إذاً ، لا يضير العربية في شيء ، بل على العكس من ذلك ، إنه ينمّيها . ولكن اشترط اللغويون المعاصرون أنه إذا وجد لتعبير من هذه التعابير نظير في كلام فصحاء العرب ، كان الأفضل والأصح ، العدول عنه إلى ما يماثله من كلامهم[٨] . غير أن كثيراً من الكتاب والأدباء والمترجمين المعاصرين ، وخاصة المؤلفين في العلوم فيها ، قد يستعملون أساليب لا تتفق أحياناً من أساليب العربية ، وذلك لعدة أسباب ، نجملها بما يأتي :

١–عدم كفاية تعوّد الأساليب الفصحى العالية ، وذلك يرجع إلى عدم كفاية العناية بقراءة الأساليب الرفيعة ودراستها ، التي يحفل بها تراثنا العربي الاسلامي ، كالقرآن الكريم ، وأقوال النبي الكريم محمدﷺ وخطب الفصحاء ورسائلهم ، وأدب الكتّاب البلغاء ، وشعر الشعراء المبدعين ، وبخاصة شعراء العصر العباسي ، فضلاً عن عدم اطلاع كثير منهم على أدب الكتاب المعاصرين المجيدين ، مثل طه حسين ،

ومصطفى صادق الرفاعي ، وعباس العقاد ، وأحمد حسن الزيات ، وإبراهيم عبد القادر المازني وأمثالهم من مشاهير الكتاب ونابغيهم .

ولم يكن ذلك ليفوت المترجمين في الجيل السابق ، أو الذي قبله ، ولذا كانت أغلبيتهم من أدباء ذوي أساليب متينة ولغة سليمة ، على نحو ما نجد في ترجمات فؤاد صرّوف وعبد المسيح وزير[٩] وغيرهما .

إن الإدمان –إن جاز التعبير– على قراءة المتون الأدبية الرفيعة ، يطبع أسلوب (المعرّب) بطابع السلاسة والمتانة (التلقائية) ، الأمر الذي يجعل هاتين السمتين من خصائصه .

٢– عدم الإلمام الكافي بأساليب العربية وطرائقها في صوغ مفرداتها وهيئات تراكيبها وهذا –فيما تبين لنا – سبب أساسي لكثير من الأوهام التي يقع المعرّبون في استعمال المفردات والتراكيب ، وفي نسق العبارات وتلاؤمها . وهذا باب كبير لا مجال لتفصيله ولكن نكتفي بإيراد مثله وشواهد منه ، مستقاة في أغلبيتها من النصوص المعرّبة في جامعاتنا العربية ، من خلال الكتب المؤلفة أو المعربة عن طريق الترجمة :

أ– فمن ذلك ما لاحظناه من عدم ارتباط الأسماء المتعاطفة –في كثير من الأحيان – بحروف العطف ، والاكتفاء بعطف الاسم الأخير منها فحسب . وهذا يغلب عند التعداد كقولهم : "وكانت المدارس منتشرة في العصر العباسي في مدن العراق المختلفة ، كبغداد ، الموصل ، البصرة ، وواسط" . والصحيح أن يكون كله بواو ، فيقال : ".. كبغداد ، والموصل ، والبصرة ، وواسط" . ذلك أن إضافة (حرف العطف) في النص المعرب ، ليس تزايداً من لدن المعرب ، بل هو أمر جائز ، تمليه خصوصية العربية ، ولذلك يسميه أحد أساتذة الترجمة المعروفين [١٠] في جامعتنا : "الحشو المشروع" .

ب– التأثير بالترجمة (الحرفية) للنصوص ، تأثراً قد يحيل الترجمة العربية إلى جمل تبدو مفككة مضطربة –لا رابط بينها يجمعها – مما يجعل المعنى يغم على "الخبير اللغوي"[١١] ، والذي هو عادة مختص باللغة العربية اختصاصاً عالياً ، حين يكون من الجامعة . فإذا غمّ عليه معاني تلك الجمل ، وهو بالوصف الذي وصفنا ، فكيف حال الطالب المبتدئ الذي سيقرؤها في الكتاب المعرّب الذي سيزوّد به بعد طباعته ؟! . لا شد أن المعاناة لدية تكون أشد ، إذ سيجهد نفسه وقضي وقتاً غير قليل في فك رموزه

بعد أن اعتاصت العبارات عليه . وقد لا يجديه ذلك نفعاً ، بل قد يؤدي به إلى فهم خاطئ للنص غير مراد أصلاً من لدن معربه.

وبيان ذلك أن من الاخوة المعربين من يتناول الفكرة عند التعريب مجزأة – فيما يبدو – فيعرّبونها جملة جملة ، أو تركيباً تركيباً ، أو لفظه لفظه ، من غير النظر على وجه الإجمال إلى صياغة تلك الفكرة ، فكأنهم –سدد الله خطاهم– يترجمون ترجمة حرفية مجزأة ، ولو أنهم راعوا في أثناء قراءتهم للنص معناه العام ، وردّوا آخر الكلام على أوله ، وربطوا بين أجزائه وفقراته ، لوجدوا أن تعريبهم أكثر إصابة للمراد . وقد مرّ بي وأنا أقرأ كتباً معرّبة في الجامعة أو خارجها شيء من ذلك ، والإخوة الذين عربوها ، وكنت خبيرها اللغوي يتذكرون ذلك .

ومن أمثلتها هذه الترجمة : ".. لذا بالنسبة لمشاهدة على الأرض ، والساعة المتحركة في السفينة الفضائية ، تظهر تعطي إشارات بسرعة أبطأ من سرعة انبعاث الإشارات" .

ج– ومما يلحظ على أساليب التعريب أيضاً ، عدم الدقة في "الاستعمال اللغوي" ، إلى الحدّ الذي يخرج فيه إلى "الغلط اللغوي" . وهذا في الواقع له مظاهر كثيره وصور منوّعة ، منها عدم الدقة في استعمال الحروف ، ولا سيما حروف الجر ، مما يسبب أغلاطاً في الجمل ، ولا سيما الفعلية منها ، التي هي لب اللباب في الجملة العربية ، موضع القوة فيها . وهذا الاستعمال الخاطئ له ثلاثة مظاهر وصور رئيسة في الحروف :

أحدها : استعمال حرف مكان حرف ، لا يصح استعماله في موضعه ، كاستعمال (على) في موضع (عن) أو العكس ، على نحو ما نجد في قوله : "تكلّم عن" ، إذ هو كثير الشيوع ، والصحيح أن يقال : "تكلّم على" ، ما دام لا يريد بذلك النيابة ، ومن هذا القبيل في الوهم قولهم : "أجاب على" ، والصحيح : "أجاب عن" .

وثانيها : إدخال حرف جر في الكلام الذي لا يحتمل دخول هذا الحرف فيه ، بحسب أساليب العربية ، وذلك حين يكون هناك فعل يتعدى بنفسه لا بحرف الجر ، أو كما يقال في الاصطلاح النحوي : "لا بالوساطة" . فيعدّيه المعرب بحرف جر لا يتعدى به في ذلك الموضع والاستعمال .

فمن ذلك الفعل : (لاحظ) ، الذي كثيراً ما يعدّيه المعربون –فيما تبين لي– بحرف الجر (الباء) ، لأنه لا يقال : رأيت بذلك الشيء ، بل يقال : رأيت ذلك الشيء ، ومثله قولهم : "يسمى بعلم اللغة" ، والصحيح "يسمى علم اللغة" من غير باء ، والشاهد عليه القرآن الكريم ، فقد قال تعالى :﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[١٢] ، فعدّى الفعل بنفسه لا بالباء ، فلم يقل : "وإني سميتها بمريم" . وكان الدكتور مصطفى جواد يحتج بهذه الآية الكريمة على تعدّي الفعل (سمّى) بنفسه ، لا بالباء كما هو شائع بين الناس .

وثالثها : تعدية الفعل إلى مفعوله مباشرة بغير حرف جر ، مع أن المعنى يقتضي تعديته إليه بهذا الحرف . ولنضرب مثلاً الفعل (وصل) ، الذي يتعدى إلى مفعوله بـ(إلى) ، إذا اريد به بلوغ مكان أو شيء ما . فيقال : "وصلت إلى شاطئ السلام" ولا يقال : "وصلت شاطئ السلام" . لأن هذا الفعل من "الصلة" ، كما كان يقال قديماً "فوصلة الخليفة" ، أي أعطاه صلة ، وهي العطية[١٣] والرفد من مال وغيره .

ومن استعماله في أحد الكتب المعرّبة في الجامعة هذه العبارة :"إن أشعة الشمس تصل الأرض بمعدل .." . والصحيح أن يقال: "تصل إلى الأرض" ، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾[١٤] والمعنى : لم تصل إلى الطعام الذي قدّمه إبراهيم عليه السلام إليهم ، ولم يتناولا منه ، إذ كانوا ملائكة .

ومن أمثلة عدم استعمال حرف الجر في موضع يقتضي استعماله ، هذه العبارة : "لكي يُسمح للالكترونات أن تصل" ، والصحيح : "بأن تصل" ، إذ لا يقال في العربية : "يسمح له الوصول" ، بل يقال : "يسمح له بالوصول" .

وينبغي أن نعترف بأن استعمال حروف الجر –وخاصة في العربية– ليس شيئاً يسيراً ، بل هو يحتاج إلى إحاطة كافية بمعاني تلك الحروف وطرق استعمالها . ولا شك في أن للممارسة والدربة ومداومة القراءة في كتب التراث الأدبي الخالدة ، أثراً في تيسير هذه المهمة .

د– ومما يلحظ على كثير من أساليب التعريب تكرار عدد من الألفاظ أو التراكيب من دون أن يكون لتكرارها حاجة ، حتى أنها لتغدو عند قراءة عدد من الصفحات كاللازمة ومن أظهر ما لفتنا عدداً من الزملاء المختصين ، هذا التركيب : (فإن) ، الذي استعمل

في أكثر من كتاب زائداً في الكلام ، بحيث أنه لو حذف منه لما أثر في المعنى ومجرى التعبير . وقد تبين لي أن عدداً من المعربين كانوا يستعملون هذا التركيب للتعليل ، وكذلك (حيث) ، فهي ترد كثيراً في الكتب العلمية المعربة مضمنة معنى : (لأن) أو (إذ إن) ، وكلاهما تعليل ، مع أن هذه الأداة تستعمل في اللغة للظرفية المكانية بلا خلاف بين النحاة ، كقولنا : "اجلس حيث يجلس أخوك" ، وفي التنزيل : ﴿فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾[15] وتدخل عليها (من) كقولنا : "عاد من حيث أتى" ، كما تدخل عليها الباء أيضاً ، كقول وضّاح اليمن :

سبَوا قلبي فحلّ بحيثُ حلّوا ... ويعظمُ إن دعوا ألاّ يُجيبا[16]

وعليه قوله تعالى : ﴿فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [17] . وتستعمل (حيث) قليلاً للظرفية الزمانية . وتتضمن معنى الشرطية إذا دخلت عليها (ما) الكافة[×] كقول القائل: "حيثما تسافر في بلدك تجد ما يسرك" . وقول الشاعر : حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً ..

فهذه استعمالات (حيث) في الكلام الفصيح . غير أن الذي يلحظ هو استعمالها لدى المعربين للتعليل ، كما بيّنا آنفاً ، كقول أحدهم في كتاب معرّب عن الانكليزية مطبوع[18] : ".. لأن ما يمكن أن يبرر ذلك التعريف ، الاشارة إلى أفكار أو أعمال معينة ، والعكس صحيح أيضاً . حيث لا يوجد أي تعريف صحيح تماماً ، أو مُرض بصورة نهائية "[19] .

ومثله قوله في موضع آخر : "وهذان المظهران للحركة الرومانتيكية – التجديد في القيم الجمالية وفي كتابة- يتداخلان تداخلاً كبيراً ، حيث أن إعادة التقييم النظرية ، سبقت ورافقت وصاغت أشكال التعبير الشعري"[20] . واستعمال المعرّب (حيث) للتعليل ، والصحيح أن يستعمل بدلاً منها (إذ) ، لأن هذه الأداة قد تستعمل للتعليل ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [21] . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ﴾ [22] ، وكذلك قول الشاعر :

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتهم ... إذ هُمْ قريش وإذْ ما مِثْلهم بَشَرُ[23]

هـ – التأثر بأسلوب اللغة الأجنبية ، المنقول منها النص المعرب ، تأثراً يجعل التعبير يندّ عن سنن الأسلوب العربي السليم . وله صور وأمثلة متعددة منها :

تقديم الاسم على الفعل في الجمل من غير أن يكون هناك داع بلاغي معنوي لهذا التقديم ، ويرجع ذلك في الواقع إلى طبيعة صوغ الجملة –الانكليزية مثلاً– إذ تبدأ عادة كما هو معلوم بالاسم ، حين تكون خبرية كما في (Ali Sent a Letter to his father) ، فإذا ترجمناها بحسب صيغتها وتركيبها في النص الانكليزي ، قلنا :"عليّ أرسل رسالة إلى والده" ، وإذا ترجمناها فصغناها بحسب تركيب الجملة العربية ، قدمنا الفعل وجئنا بالاسم بعده فاعلاً له ، فقلنا : "أرسل عليّ رسالة إلى والده" . فهذا هو الأصل في تركيب هذه الجملة . ويجوز في العربية تقديم الاسم على الفعل ، لأغراض بلاغية متعددة ، كالتخصيص ، والتأكيد ، وهو إعلام السامع –كما في هذا المثال– أن علياً هو الذي أرسل الرسالة إلى والده وليس سواه . فيقال عندئذ : "عليّ أرسل رسالة إلى والده"وهذا مرتبط بعلم المعاني في العربي .

وهذا هو أسلوب العربية . وعلةُ تقديم الفعل على الاسم في العربية ، هو أن الفعل أقوى من الاسم ، لأنه يمثل الحدث . آية ذلك اشتقاق الأوصاف المعروفة بـ(المشتقات) منه . كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، بل المصدر أيضاً –على ما يقرره علم اللغة الحديث[24] – ، وعلى أساس ما هو مقرر في هذا العلم من أن اللغة تنتقل من الحسّ إلى المعنوي ، ومن التجسيد إلى التجريد(*).

وعلى هذا فليس قوياً ما ورد في عدد من الكتب العربّة من تقديم الاسم على الفعل ، تأثراً بالترجمة الحرفية ، كالذي ورد مثلاً في النص الذي يقول : "في هذه الحال ، مشاهد في المرجع (S) يرى الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة ". والصحيح أن يكون تركيب العبارة بهذه الصورة : "في هذه الحال يرى مشاهد في المرجع (S) الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة " .

ومن مظاهر التأثر بالأسلوب الأجنبي عند الترجمة ، قولهم مثلاً : "إن هذا الموضوع كان قد دُرس من قبل عدد من الباحثين" ، ترجمة للعبارة الانكليزية وهي : (The subject was studied by many researchers) . والصحيح أن يقال بحسب أسلوب العربية الفصيح : "وكان هذا الموضوع قد درسه عدد من الباحثين" ، بدلاً من "دُرسَ من قبل عدد من الباحثين" .

و- ومما يلحظ على أساليب التعريب ، استعمال طائفة من الألفاظ والمصطلحات الأجنبية بصيغتها الأعجمية ، التي وردت بها في اللغة المعربّة ، فتكتب كما وردت فيها ، غير مشفوعة باللفظة العربية الدالة عليها ، أو تكتب بالعربية مع وجود بديل عنها . فمصطلح (الفيزياء الكلاسيكية) مثلاً ، يمكن أن يبدل به مصطلح (الفيزياء التقليدية) ، ومصطلحات : (الفوتونات) ، و(الألكترونات) ،(النيوترات) ، وما تزال تتردد في الكتب المعربّة بهذه الصيغ ، فتكتب بالعربية على هذه الصور التي ذكرناها آنفاً ، أو تكتب بصيغتها الأجنبية من غير أن يذكر لها نظير بالعربية .

فكلمة (الفوتونات) مثلاً تكتب (Photones)، وكلمة (Anode) تستعمل بالعربية بصيغتها الأجنبية : (أنود) ، حتى أن أحد المترجمين يقول متحدثاً عن الظاهرة "الكهرو-ضوئية" في الفيزياء الحديثة : "الصفيحة المعدنية المشققة تعمل كأنود (Anode)" وكان من الصحيح إيجاد لفظة عربية لها . وقد ترجم زميلان في جامعة الموصل (Photones) بـ(الكمات)[٢٥] ، بدلاً من الفوتونات" التي هي تعريب للكلمة وليست ترجمة لها ، وهي في معايير المعرّب والدخيل ، تعد لفظاً دخيلاً ، لأنها لم تصغ بحسب أساليب العربية وطرائقها في التعريب ، إذ ليس في صيغتها (فوعول) و(فوعولات) . ونظيرها (الفولتية) ، تعريباً لكلمة(Voltage) .

إننا في هذه المرحلة العلمية الجديدة ، مرحلة التعريب ، أو لنقل : مرحلة نهضة التعريب ، نطمح كثيراً في أن يستغني المعرّبون -ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً- عن الألفاظ الأجنبية ، وذلك بالبحث عن نظيرها العربي ، سواء في الغوص في بطون المعجمات ام في دواوين الشعر وكتب اللغة والأدب والفلسفة والمنطق وغيرها من كتب التراث . وقد كان اللغويان السوريا الأصل العراقيا الموطن : عز الدين التنوخي وساطع الحصري ، من الرواد الأوائل في هذا المضمار ، فقد ترجما وعرّبا عدداً من الألفاظ العلمية وغيرها . فنال جهدهما اللغوي هذا الاستحسان ، وقد كتب لكلمة (الفيزياء) ترجمة للمصطلح الفرنسي (Physique) ، كتب لها بقاء في معاهد العراق الثانوية والجامعية إلى هذا اليوم ، فهي اللفظة الشائعة المتداولة . وكانت من تركمات الأستاذ التنوخي رحمه الله[٢٦] . ولم يجد اعتراض الأب أنستاس ماري الكرملي- اللغوي العراقي- على هذه الترجمة نفعاً ، بلا أخذ أهل العلم بترجمة التنوخي ، لأن قياسها سليم ، إذ قيست على لفظة علمية ظهرت في العصر العباسي الزاهر ، عصر

العلم والتقدم الحضاري ، وهي (الكيمياء) ، فكان ما اقترحه الكرملي من ترجمة اللفظة الفرنسية بـ(فوسيقي) على غرار (موسيقي) ، قياساً مع الفارق ، كما أوضحنا ذلك في تعليقنا عليه[٢٧] . إذ أن الفيزياء علم والموسيقى فن ، فلا يحسن القياس إلا على النظير وكان هذا الجهد الذي بُذل في الترجمة والتعريب قد سبق بعضه تأسيساً (المجمع اللغوي العراقي) في سنة ١٩٢٦ ، وبعضه بعده ، فكان بادرة خير ، في نهضتنا اللغوية الحديثة ، مثلما كان المجمعان المصري والسوري .

ومن المعجمات الحديثة التي تفيد في الترجمة والتعريب : (معجم المصطلحات العلمية في اللغة العربية) لمصطفى الشهابي ، وقد نشر في دمشق سنة ١٩٦٥ ، و(معجم المصطلحات الأثرية) ليحيى الشهابي ، وهي فرنسي-عربي- ، طبع في دمشق سنة ١٩٧٦ ، و(قاموس المصطلحات الاقتصادية والرياضية) لمحمد لبيب ، وغيرها من المعجمات الحديثة ، فضلاً عما نشرته مجلة (اللسان العربي) الدورية التي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ، التابع لجامعة الدول العربية إذ كان يُصدر أكثر الأعداد بجزأين أحدهما يتعلق بالبحوث ، والآخر بالمعاجم ، فقد تضمن المجلد السابع مثلاً الصادر في ذي القعدة سنة ١٣٨٩هـ ، شباط ١٩٧٠ ، ما يأتي من المصطلحات وألفاظ اللغة : (المصطلحات الرياضية في اللغة العربية) للدكتور محمد واصل الظاهر ، وهو أستاذ في جامعة بغداد معروف ، و(الجديد في ألفاظ الحضارة) لمحمود تيمور عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة ، و(مستحدثات) لعبد الحق فاضل ، وهو من المعنيين باللغة في العراق . وقد قدّم الأخير لهذه المستحدثات بكلمة قال فيها : "تعرض لنا في القراءة والكتابة كلمات أعجمية لا مقابل لها في العربية وقد وضعنا لبعضها ألفاظاً مشتقة من صيغ عربية .. مع بعض الألفاظ المعجمية المهملة التي نقترح إحياؤها"[٢٨] .

فهدف الأستاذ عبد الحق من عمله اللغوي هذا فائدتان عمليتان رئيستان :

إحداهما : وضع صيغ عربية بإزاء ألفاظ أجنبية .

والآخر : : إحياء عدد من عالم التعريب ، وهو مطمح نشط له غير واحد من المعربين فكان مما أورده عبد الحق في (مستحدثاته) عدد من الصيغ ، التي ضمت أوزاناً لأسماء الآلة فكان منها : (الفاكورة) : آلة التفكير ، أي العقل الالكتروني ، وهي بزنة : (فاعولة) من قبيل (الطاحونة) و(الناعورة) ، ومنها(المنذار) ، وهو الرادار ، بزنة

(مفعال) الدال على الآلة في العربية . ومنها (الحاسوبة) : للحسبة الالكترونية الكبيرة ، وأما الصغيرة فهي (المحسبة) ، بزنة (مفعلة) . وهناك أيضاً (الحطيطة) ، وهو ما يحط من الثمن ، وقد اقترحها بدلاً عن (Discount) ومنها : (الأرضانيات) ، وهو علم طبقات الأرض بديلاً عن اللفظة الأجنبية (Geology) .

وهذا الذي قدمه الأستاذ عبد الحق فاضل في بحثه هذا ، يمثل مطمحاً من مطامح الغيارى على العربية في العصر الحديث ، لأنه يضع اللفظ العربقي مكان الأعجمي (الأجنبي) . ومع أن أكثر الألفاظ التي اقترحها لم تنل الشهرة والشيوع الآن ، إلا أن الزمن قد يتكفل بذلك في سنين مقبلة . وإن كانت لفظة (حاسوبة) شائعة اليوم بصيغتها المذكورة (حاسوب) . فهذه إحدى مقترحاته التي شاعت ، وإن لم يكن أول من اقترحها .

ونحن نؤكد هنا ما بيّناه آنفاً ، من أننا نطمح إلى أن يستغني المعربون في أقطارنا العربية عن كل لفظ أجنبي له نظير في العربية ، وُجد في عصور الاحتجاج ، أو استعمله المولّدون في مختلف العصور ، أو أدخله باحثون في العصر الحديث في كتبهم المعرّبة والمؤلفة . فإن لم يتيسّر ما يعبّر عن معنى اللفظة المراد نقلها إلى العربية ، بدقة ووضوح وكفاية ، عمدوا إلى (التعريب) ، والوسيلة القديمة-الحديثة-في نقل ألفاظ كثيرة إلى لغتنا الكريمة . وذلك بتغيير في الصور أو البنية أو كليهما . خير مثال على ذلك (دراخما) اليونانية الأصل (الرومية) ، إذ عرّبها العرب بعد نقلها ، فجعلوها (درهم) ، بزنة (فعلل) ، قياساً على (هجرع) كما ذكر سيبويه[٢٩] ، ومن ذلك في العصر الحديث (تلفزيون) ، إذ عرّبتها المجامع اللغوية العربية ، ومنها المجمع العراقي[٣٠] إلى (تلفاز) ، لكونها دالة على إسم آلة ، وأمثال ذلك كثيرة في عصرنا هذا

أما استعمال اللفظ الأجنبي ، مع إمكان ترجمته إلى العربية أو تعريبه ، فهو محظور ، وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة "عدم جواز استعماله ، لأن في العربية غنية عنه" ، ولأن في بطون معجماتنا مئات الألوف من الألفاظ المهجورة الحسنة النغم والجرس ، الكثيرة الاشتقاق مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة من غير حدوث اشتراك ، لأن بعثها من مراقد الإهمال والنسيان يصيرها كأنها موضوعة وضعاً جديداً[٣١] .

فهذا ما قرره المجمع المصري ، وعُني بتطبيقه ، فوضع عدداً كبيراً من الأسماء العربية ، لمسميات حديثة جرت العادة باستعمال ألفاظ أجنبية في التعبير عنها . غير أنه احتاط للحالة التي قد تدعو فيها الضرورة التي استعمال لفظ أجنبي في الشؤون العملية والفنية ، ويتعذر إيجاد لفظ عربي يحل محله . فأجاز في هذه الحال فقط استعمال اللفظ الأجنبي معرّباً أي بعد صقله صوتياً وبنيوياً بما يلائم أساليب العربية وطرائقها في التعبير ، وذلك بقرارة الذي يقول فيه :"يجيز المجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة ، على طريقة العرب في تعريبهم"[٣٢] . فاقتصر الجواز على المعرّب دون الدخيل . وهذا مبني على أن العربية غير عاجزة بحال ، عن تطويع اللفظ الأجنبي وفق أساليبها ، وهي حقيقة لا شك فيها . ولذلك عمد التونخي إلى الترجمة ، فاستعمل (مكثاف) و(محرار) و(محماض) ، لألفاظ أجنبية فاستحق ذلك الثناء .

وحين بدأ (المجمع العلمي العربي) بدمشق أعماله عام ١٩١٩ ، توخى في ذلك خدمة اللغة العربية بإصلاح لغة الدواوين ، ولغة التعليم والتدريس والكتب المدرسية ، ومواجهة مقاصد الحضارة الواسعة ومطالب الحياة العصرية في القرن العشرين[٣٣].

ولم يكن منهج (المجمع العلمي العراقي) مختلفاً عن منهج المجمعين المصري والسوري ، إذ كان يؤثر اللفظ العربي على ما سواه من ألفاظ مولده ، ويؤثر على الحديث ، إلا إذا اشتهر . واستعمل اللفظ العربي الأصل إذا كان المصطلح الأجنبي مأخوذا عنه ، مثل لفظة (الكحول) (Alcohol) ، وقد تجنب تعريب اللفظ الأجنبي إلا في أحوال معينة[٣٤] .

الهوامش

١- الدكتور علي عبد الواحد وافي : في فقه اللغة ، ص٢٣٤ وما بعدها .

٢- ابن منظور : لسان العرب ، مادة (قرض) ٨٢/٩ .

٣- وافي : فقه اللغة ، ص٢٣٥ .

٤- الجام : إناء من فضة ، عربي فصيح ، ينظر لسان العرب ٣٧٩/١٤ ، مادة (جوم) .

٥- المباحث اللغوية في العراق ، ص ٣٨ .

٦- فقة اللغة : الوافي ص ٢٢٦ .

٧- المصدر نفسه ، ص٢٢٧ . وينظر ما كتبه في ص ٢٢٤ أيضاً .

٨- فقة اللغة : الوافي ص ٢٣٧ .

٩-عبد المسيح وزير : مترجم عراقي حديث لامع ، برز في بداية النهضة الأدبية ، ترجم كثيراً من الألفاظ ، ومنها الرتب العسكرية العراقية عند تأسيس الدولة العراقية ، عام ١٩٢٠ .

١٠- وهو الدكتور يونيل يوسف عزيز ، رئيس قسم اللغة الانكليزية في كلية الآداب بجامعة الموصل سابقاً ، ومترجم كتاب (علم اللغة العام) لفيرديناند دي سوسير .

١١- وهو شخص مختص في العربية يختار من بين التدريسيين في الجامعة ، ويكون على مستوى لغوي معتدٌ به ، يعهد إليه إصلاح ما في الكتاب المترجم ، أو المؤلف من أغلاط أو ضعف في التعبير والأسلوب ، وقد اختير لهذه المهمة عدد غير قليل من الأكفياء في كل جامعة في العراق .

١٢- سورة آل عمران : ٣٦ .

١٣- لسان العرب ٢٥٤/١٤ (وصل) .

١٤- هود : ٧٠ .

١٥- النساء : ٣١ .

١٦- أبو الفرج الأصفهاني : الأغاني ٢١٧/٦ .

١٧- البقرة : ٣٥ . (×) ابن هشام : مغني اللبيب في كتابه الأعاريب ١٣٢/١ .

١٨- وهو كتاب (الرومانتيكية) لليليان فيرست ، وترجمة الدكتور عدنان خالد – الموصل .

١٩- كتاب الرومانتيكية ص ٨٠ .

٢٠- كتاب الرومانتيكية ص ٨٠ .

٢١- الزخرف : ٣٩ .

٢٢- الأحقاف : ١١ .

٢٣- مغني اللبيب ٨٢/١ .

٢٤- اللهجات العربية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ص ١٤٤ .

*- المباحث اللغوية في العراق ، ص ١٤/١٣ .

٢٥- ينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ص ٣٢٦ ، عند كلامنا على التعريب في العصر الحديث .

٢٦- ينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ص ٢٨٦ و ٣٢٢ .

٢٧- المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .

٢٨- مجلة (اللسان العربي) م حـ جـ ٢ ، لسنة ١٩٧٠ ، ص ٥٢ .

٢٩- الكتاب ١٣٠/١ .

٣٠- تنظر نشرة المجمع (مصطلحات وألفاظ حضارية) الصادرة سنة ١٩٨٧ .

٣١- ينظر مثلا ج١ من مجلة المجمع المصري ص٣٨ – ١٣٨و ج٢ ص ٦٣-٧٩٥ ، وج ٣ ص ٣٥-١٩١ و ج٤ ص ٨-١٦٦ ، وينظر فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد ص ٢٠٢ .

٣٢- مجلة المجمع المصري ج١ ص ١٣٣ ، وص١٩٩-٢٠٢ ، وينظر فقه اللغة لوافي ص ٢٠٢ .

٣٣- ينظر بحث أ.د. محمود أحمد السيد : المبادئ الأساسية في وضع المصطلح وتوليده – مجلة التعريب ، العدد ١٩ ، السنة ١٤٢١هـ ، حزيران ٢٠٠٠م ، ص١٥ .

٣٤- المصدر نفسه ص ١٩-٢٠ ، وينظر بحثنا : من جهود المجمع العلمي العراقي في التعريب ، مجلة التعريب ، العدد ١٩ و٢٠ ، ففيهما تفصيل لجهود المجمع العراقي في التعريب ، في ضوء نشرته : (مصطلحات وألفاظ حضارية) الصادرة سنة ١٩٨٧ .

المبحث الثالث

الضاد في العربية

بين نطق القدامى ونطق المعاصرين

(١)

ماهية الضاد وتسمية العربية بها

الضاد – كما يصفه علماء الأصوات[١] – صوت مجهور ، رخو ، مطبق ، مستعل . وهو في الترتيب الألفبائي للأصوات ، الصوت الخامس عشر ، وفي الترتيب الأبجدي السادس والعشرين ، من بين أصوات العربية البالغة تسعة وعشرين صوتاً .

وقد سميّت العربية به ، وكنّي به عنها ، فقيل : "لغة الضاد" ، تمييزاً لها من بقية اللغات إذ اختصت هذه اللغة الكريمة به في النطق ، هذه اللغة التي وصفها من ليس من أهلها وهو المستشرق الفرنسي ماسينيون ، بوصف يدل على فرط إعجابه بها ، وإكباره لها . وذلك حين قال عنها : "الضادية المعجزة"[٢] .

وقد وصف هذا الصوت : (الضاد) ، الذي تميزت به العربية من غيرها من لغات العالم القديم والحديث ، بأنه لا يستطيع أن ينطقه بصورته السليمة ، غير العربي وغير من تعلّم العربية وشبّ عليها ، بل لا بد أن يحرفه من لم يعتد على النطق به ، عن مخرجه الصحيح ، الذي يلفظ به العربي ، إلى مخرج آخر هو في أغلب الأشهر : (الزاي) ؛ إذ مهما تكلف غير العربي محاولة نطقه ، لم يستطع أداءه بصورته السليمة فإذا قيل له مثلاً :"قل هذا ضروري" قال "زروري" . وقد جرّبت ذلك بنفسي ، حين عُهد إليّ –قبل عشرين عاماً– بتعليم الأساتذة الأجانب العربية في جامعة الموصل ، وكانوا من الأوروبيين والهنود والباكستانيين .. فهذا يلحظ لدى السلالة (الهندو-أوروبية) وغيرها عادة .

بل إن هذا الصوت "الفريد" ، على فرض وجوده في اللغة الجزرية[٣] الأم –أو كما يسمونها السامية– قد اختفى من بقية الجزريات ، ولم يبق إلا في العربية .

وقد ذكر ذلك من القدامى ابن منظور في معجمه[٤] ؛ إذ قال "الضاد للعرب خاصة ،ولا توجد في كلام العجم" . ومن المعاصرين الأجانب المستشرق برجشتراسر[٥] فقد قال : "فالضاد القديمة حرف غريب جداً ، غير موجود –حسب ما

أعرف– في لغة من اللغات إلا العربية . ولذلك كانوا يكنون عن العرب الناطقين بالضاد" .

لقد اختصت لغتنا العربية بالضاد إذن واستأثرت به ، حتى أن اللغات الجزرية الأخرى ، كانت تنطق أصواتاً قريبة منه في الصفة والمخرج ، أو بعيده عنه ، من دون أن تقدر على النطق به . وهذا جليّ في عدة ألفاظ لها عين الدلالة ، استعملت في عدة لغات جزرية . فكلمة (أرض) مثلاً في العربية ، نجدها (أرص) –الصاد– في العبرية ، ونجدها : (أرسيتو) – بتفخيم السين أحياناً – في الأكدية (البالية – الأشورية)، وتنطق : (أرد) في الحبشية ، و(أرعا) أو (أرقا) في الحبشية[٦] .

وهذا الذي قدمنا من كلام أهل العلم ومن تعدد صور الضاد في اللغات الجزرية في كلمة (أرض) ، يردّ زعم من يرى أن صوت الضاد يختص به العرب ، ويدفع استثناء ابن منظور في كلامه الذي أوردناه آنفاً حين قال : "ولا يوجد كلام العجم، إلا في القليل" ، إذ لا يعرف علم اللغة ولا تاريخ اللغات –قديماً أو حديثاً– أحداً كان ينطق هذا الصوت ، غير الناطقين بالعربية .

ووصف العربية بأنها (لغة الضاد) قديم ، وثمة رواية يتناقلها الناس منذ عدة قرون ، ويعزونها إلى النبيﷺ ، أنه قال : "أنا أفصح من نطق الضاد" ، أي : أفصح من نطق العربية ، وذلك بذكر الجزء وإرادة الكل وهو اللغة ، على أسلوب في العربية معروف ،وهو(المجاز المرسل) .غير أن هذا الخبر لم يثبت عن النبيﷺ فلم تذكره كتب الحديث المعروفة ، ومنها الكتب الستة ، ولذلك استبعد ابن الجزري[٧] وجوده وصحته ، بقوله : ".. والحديث المشهور على الألسنة : (أنا أفصح من نطق بالضاد) ، لا أصل له ولا يصح" . وقد ذهب الدكتور حسن ظاظا إلى أن من أقدم الإشارات إلى لغة الضاد بيت المتنبي :

وبِهِمْ فَخرُ كُلِّ مَنْ نَطَقَ الضا ... دَ وعَوذُ الجاني وغَوْثُ الطَّرِيدِ[٨]

مع أن المتنبي عاش–كما هو معروف– في القرن الرابع للهجرة ، ثم استدرك الدكتور حسن ظاظا قائلاً : "ولكن لعل التسمية بلغة الضاد كانت من قبل جارية على ألسنة اللغويين ، بل لعلها كانت شائعة بين العامة"[٩] ، من غير أن يعتد بالأثر الذي ذكرناه سالفاً ، ولعل علم بعدم ثبوته عن النبيﷺ، فأهمل الإشارة إليه .

(٢)

الضاد في نطق القدامى

أقدم من حدّد موضع الضاد من جهاز النطق سيبويه[١٠] المتوفى سنة ١٨٠ للهجرة . وكان تحديده لها دقيقاً ؛ إذ بيّن أنها تخرج "من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس"، على حين حددها بعده الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ للهجره ، تحديداً عاماً حين بيّن أنها تخرج من الشدق الأيمن أو الأيسر بحسب اختلاف الناس في استعمال أيديهم ، كما سنوضح ذلك .

وقد تابع علماء القراءات والتجويد سيبويه في هذا التحديد الدقيق لمخرج الضاد من الفم . ولم أجدهم قد أضافوا شيئاً إلى ما قاله ، اللهم إلا ملاحظاتهم الدقيقة في وصفها كوصفها مثلاً بالاستطالة[١١] ، والوشيجة التي تقرأ بها من اللام[١٢] المفخمة .

وهذا التحديد توارثه علماء القراءات والتجويد ، وتناقلوه خالفاً عن سالف من أفواه أهل الإقراء والتجويد من الأئمة والعلماء ، على نحو ما نجد في وصف مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي المتوفي سنة ٤٣٧ للهجرة له ، ووصف أبي عمرو الداني المتوفي سنة ٤٤٤ للهجرة ، وابن الحزري المتوفى سنة ٨٣٣ للهجرة وغيرهم .

ويتبين من كلام علماء القراءات والتجويد ، أن الضاد صعبة النطق على ألسنة الناس ، وأن عدم مراعاة نطقها بدقة ؛ نتيجة لصعوبتها ، قد يحيلها إلى صوت آخر بل أصوات أخرى ، تنطق في بيئات مختلفة . وهي : الظاء ، أو اللام ، أو ما يقرب من الطاء (الدال المفخّمة) ، أو صوت ممزوج بالذال ، أو صوت أشِمّ الزاي .

ولسنا هنا في مقام تفصيل هذا الانحراف الصوتي الذي لحق (الضاد) ، ولكن الذي لا بد من بيانه هو أن أصوات الظاء والطاء والذال ، تشارك الضاد في عدد من الصفات ، لا تشاركها فيها اللام ، وإنما تشارك اللام الضاد في المخرج ، حيث تنحرف إلى جهة الأضراس اليمنى ، انحراف الضاد في نطقها القديم الفصيح .

وقد علل علماء القراءات والتجويد هذا الانحراف الذي في الضاد ، بأن فيها استطالة . فما لو توفَّ هذه الصفة حقها ، تنقلب الضاد ظاء أو ذالاً ومرادهم بالاستطالة خروج الهواء منها بقدر أكبر[١٣] من خروجه من الظاء . فكأن الوقت الذي تستغرقه

الضاد عند النطق بها أطول من الوقت الذي تستغرقه الظاء . وهذا يحتاج في الواقع إلى مران على النطق بالضاد لتحقيق هذه الاستطالة فيها .

يقول مكي بن أبي[١٤] طالب :"فإذا تمادى المجوّد بذلك ، ومرن عليه ، صار التجويد بلفظها عادة وطبعاً وسجية" . وهذه حقيقة يعرفها القائمون بتعليم أصول التجويد والتلاوة . وهو واضح جداً لدينا –أساتذة الدراسات القرآنية– في تلقين ذلك لطلبتنا ؛ إذ يحتاج ذلك –غالباً– إلى جهد وتكرار من أجل حمل المتلقي على الأداء السليم لهذا الصوت الفريد .

وكلام مكي يشعرنا –وقد عاش في النصف الأول من القرن الخامس– أن النطق بالضاد صار في العصور المتأخرة ، يحتاج على دربة ومران على أدائه صحيحاً من مخرجه ، مع سلامة صفته . وذلك بعد أن ذهبت السليقة من الألسن ، وهو ما نتبينه في أيامنا هذه في عدة أقطار عربية .

ويبدو أن صعوبة النطق بالضاد ، تضاعفت بمرور العصور ، حتى غدا المران عليه في نظر بعض أئمة الإقراء والتجويد ، أمراً مشوباً بالصعوبة ، على نحو ما نجد في كلام ابن الجزري المتوفي في النصف الأول من القرن التاسع للهجره ، إذ يذكر أن "هذا الحرف خاصة ، إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه ، لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم"[١٥] . وهذا الرأي يراه ابن الجزري لا يسلم له ، ذلك أن الناس بعد عصر الفصاحة ، فقدوا السليقة في نطق الضاد ، وصار الاعتماد على الدربة والمران في عصور سبقت عصره بعدة قرون ، كعصر مكي مثلاً . وقد مرّ علينا سالفاً كلامه في أثر تمادي المجوّد في النطق بالضاد من مخرجها الصحيح ، في صيرورة ذلك بعدئذ طبعاً وسجيته .

وكان بعض من عاش في القرن السابع من أئمة القراءات ، يذكر أنه قل من يحكم نطق الضاد من الناس[١٦] . ولعل هذا الحكم قد بنى على ما يدور على الألسنة في الحياة اليومية ، لا على ما يؤديه المجوّد ، الذي سمع الضاد وحذق نطقها ، فصار لا يحيد عنها عند التلاوة والأداء .

وكان الجاحظ قد تفرّد بوصف الجهة التي يخرج منها الضاد في الفم ، بدقة وتفصيل ، ولم نجد أحداً قبله قد نبّه عليها ، في ما رجعنا إليه من المصادر وذلك

ونطق العراقيين ، الذين ينطقونها اليوم ظاء خالصة . وهو نطق وصفه الدكتور عبد الصبور شاهين وصفاً مصيباً حين قال : "إن ما نسمعه من نطق أبناء الجزيرة العربية والعراق للضاء ، هو أقرب الوجوه النطقية إلى القديم ، ولكنها تلتبس في نطقهم كثيراً بالظاء"[٢٥] ولو قال : إنها هي الظاء بعينها لم يعد الصواب . ولذلك كان احتماله مقبولاً، وهو أن يكون هذا الالتباس الذي نشأ عن تقارب هذين الصوتين ، هو الذي دعا إلى تطور الضاد المصرية المعاصرة إلى صورتها الحاضرة ، كي تتميز من الظاء . ولا تلتبس بها عند النطق[٢٦] ، فهذا تعليل ليس ببعيد .

فهذا لغوي عربي معاصر بحث في الضاد ، فأصاب في شيء ، وأبعد في شيء وهو الدكتور إبراهيم أنيس ثم هذا لغوي آخر وهو تلميذه النابه الدكتور عبد الصبور شاهين ، يحتمل ما هو مقبول في ضوء دراسة هذا الصوت اللغوي الفريد ، فينال بذلك التأييد .

وبقي لنا رأي مستشرق كبير ، وهو برجشتراسر . يمثل وجهة نظر مفكر غربي ، فيذهب في تصور الضاد العربية القديمة مذهب آخر ، غير الذي ذهب إليه سابقوه أو معاصروه ؛ إذ يرى أنها قريبة جداً في النطق من (اللام) المفخّمة ، أو كما سمّاها : المطبقة . واستدل على ذلك بنطق أهل حضر موت لها نطقاً قريباً من اللام المفخّمة . واستظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل هذا النطق ، يقول : ولذلك استبدلها الإسبان بـ (LD) في الكلمات المستعارة في لغتهم . ومثل لذلك بكلمة (القاضي) . التي صارت في اللغة الاسبانية : (alcalde)[٢٧] . واحتج هذا المستشرق لكون نطق الضاد كان قريباً في العربية من نطق اللام ، بما ذكره الزمخشري في كتابه "المفصّل في النحو" من أن بعض العرب كانوا يقولون : (ألطجع) بدل (اضطجع)[٢٨] وهذه في الواقع احتمالات لا يمكن القطع بها بغير بينة وحجة ؛ إذ من اليسير أن يقال : إن العرب الذين كانوا يقولون : (الطجع) ، إنما يبدلون بذلك الضاد لاماً ؛ لما بين اللام والضاد من الاشتراك في جزء من المخرج ، وهو حافة اللسان وإنما تكون الضاد من جهة اللسان التي في أقصى الحنك مما يلي الأضراس ، وتكون اللام من اللثة مع انحراف قليل نحو الأضراس . ولهذا وصفها سيبويه بأنها صوت منحرف ؛ لانحراف اللسان مع الصوت[٢٩] .

الضاد الضعيفة :

وهي فرع من الضاد ذكرها سيبويه ، ووصفها بأنها :" لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر"[٣٠] ، وأنها كغيرها من الأصوات اللغوية "لا تتبين إلا بالمشافهة" ثم حدد موضع هذه الضاد الضعيفة بأنها : "تتكلفُ من الجانب الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر ، وهو أخف" .

ثم علل خفة تكلفها من الجانب الأيسر ، بأنك تنتقل بها من هذا الجانب إلى الجانب الأيمن ، فيسهّل عليك ، وأنها "تستطيل حين تخالط حروف اللسان"[٣١] . وهذا الذي أوردناه هنا موجز ما يفهم من كلام فيه طول ، لا يخلو من غموض ، كما لاحظ الدكتور حسن ظاظا بحق[٣٢] .

غير أن الذي يفهم مما كتبه سيبويه عنها ، أنها لا تخرج مخرج الضاد المعهودة القوية ، من اعتماد مؤخر اللسان على أضراس في منطقة أقصى الحنك ، ولكن ترتكز على نقطة أكثر تقدماً نحو سقف الحنك . وهذا ما فهمه الدكتور حسن ظاظا[٣٣] من وصف سيبويه لهذه الضاد التي وصفها بالضعف . ويبدو أنها قريبة من الضاد الخليجية التي نسمعها أيضاً أضعف من القديمة ، وذلك بعد أن صارت تنطق في هذه المنطقة من مخرج الظاء لا من أحد جانبي الفم .

غير أن الدكتور حسام النعيمي[*] يرى أن الضاد الضعيفة لا وجود لها في نطق أحد من العرب اليوم ، وكان شيخنا الدكتور مصطفى جواد –رحمه الله– يصوّر الضاد العربية القديمة القوية ، بما يشبه وصف سيبويه للضاد الضعيفة ، إذ يدير لسانه عند تمثيلها من جهة اليسار إلى جهة اليمين ويقول : هكذا كانت العرب الفصحاء تنطقها وكأنها اشتبهت عليه بتلك الضاد الضعيفة التي وصفها سيبويه بالضعف ، لأن أحداً لم يقل بتحويل القوية من جهة إلى جهة ، على النحو الذي وصف سيبويه ، وإنما الإجماع على خروجها من أحد جانبي الفم ، من أول حافة اللسان ، وما يليها من الأضراس ، كما وصف سيبويه ، في ما نقلناه من كتابه سالف .

الهوامش

١- ينظر في وصفهم لها : الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، ص٤٨ وما بعدها .

٢- خواطر مستشرق في التضمين ، بحث لماسينيون ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٢١/٨ ، سنة ١٩٥٥ م .

٣- لأن أصلها من الجريزة العربية ، أما تسميتها بالسامية ، نسبة إلى سام بن نوح ، فلا تثبت للدليل العلمي ؛ إذ ليس هناك شعوب تسمى السامية ، ينظر : المدخل إلى تاريخ اللغات السامية للدكتور سامي سعيد الأحمد . ومن تراثنا اللغوي القديم لـ طه باقر وينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ، ص ٦٩ وما بعدها .

٤- لسان العرب ، ٢٥٥/٤ (ضود) .

٥- التطور النحوي ، ص١٨ .

٦- حسن ظاظا : كلام العرب ، ص ٢٩ .

٧- النشر ، ٢١٨/١-٢٢٠ .

٨- حسن ظاظا : كلام العرب ، ص ٢٩ .

٩- المرجع نفسه ، كلام العرب ، ص٢٩ .

١٠- الكتاب ٤٣٤/٤ .

١١- ينظر مثلاً الكشف عن وجود القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ١٣٧/١ .

١٢- والنشر في القراءات العشر ٢١٩/١-٢٢٠ .

١٣- ينظر في تفصيل ذلك : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم قدوري ، ص ٢٦٧ وما بعدها .

١٤- الرعاية ، ص١٥٨-١٥٩ . وينظر جهود علماء التجويد ، ص٦٦٨ .

١٥- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .

١٦- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .

١٧- الجاحظ : البيان والتبيين ٦٢/١ .

١٨- المصدر نفسه : المكان نفسه .

١٩- ابيان والتبيين ٦٢/١ .

٢٠- ابن جني : سر صناعة الإعراب ٥٢/١ ، وينظر : الدكتور حسام النعيمي : أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص٥٠ (*) اللآلي السنية في المقدمة الجزرية / مخطوط وهو كتاب له شرح فيه مقدمة ابن الجزري في التجويد .

٢١- ابن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء ٥٠/١ .

٢٢- ابن الأنباري : الزاهر في كلام الناس ٢٥٩/٢ .

٢٣- ينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ، ص٢١٣ ، عند الكلام على التخلص من الهمز في لهجات العرب .

٢٤- الدكتور إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص٤٩ ، وينظر : فقه اللغة العربية ، ص٤٦٣ .

٢٥- الدكتور عبد الصبور شاهين : علم الأصوات لبرتيل مالبرج ، ص١١٧ فوق.

٢٦- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

٢٧- التطور الحضري ، ص ١٨-١٩ .

٢٨- التطور الحضري ، ص ١٨-١٩ .

٢٩- الكتاب ، ٤٣٥/٤ .

٣٠- الكتاب ، ٤٣٢/٤ .

٣١- الكتاب ، ٤٣٢/٤ .

٣٢- كلام العرب ، ص٢٨ .

٣٣- المصدر نفسه ، المكان نفسه .

(*)- أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٤٧ .

٣٤- ابن الجزري : التمهيد في علم التجويد ، وينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٩ .

٣٥- وهو ما ينطق به اللبنانيون والسوريون أيضاً .

٣٦- التمهيد ، ص ٤٢-٤٣ . وينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص٢٦٩ .

٣٧- أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص٥١ .

المبحث الرابع

اللغات الجزرية ... لا اللغات السامية

يراد بمصطلح (اللغات الجزرية) : مجموعة من اللغات التي نطقت بها شعوب كانت تسكن الجزيرة العربية ، مثل اللغة الأكدية – البابلية – الآشورية – والعربية – والآرامية – والفينيقية – والحبشية – والعبرية[١] وهي التي يطلق عليها الغربيون اسم (اللغات السامية)[٢] .

وهذا الاصطلاح الأخير غير دقيق ولا صحيح من الناحية العلمية ، بل الصحيح الذي ينبغي أن تسمّى به هذه اللغات هو (اللغات الجزريّة) ؛ نسبة إلى (الجزيرة العربية) ذلك أن الشعوب التي كانت تنطق بهذه اللغات ، كانت تسكن الجزيرة العربية ثم هاجرت منها إلى العراق ، ودول أخرى مجاورة له ، طلباً للخصب ورغد العيش . فتسميتها (اللغات السامية) إذن لا وجه لها ، ولا يعضدها دليل يعتد به .

وكان أول من أطلق عليها ههذه التسمية الخاطئة الألماني شلوتسر في ابحاثه عن التاريخ القديم عام ١٧٨١ م ، مستمداً ذلك من جدول تقسيم الشعوب الواردة في (سفر التكوين)[٣] من كتاب (العهد القديم)[٤] ، الذي يسمى خطأ : (التوراة)[٥] . ذلك الجدول الذي يُرجع كل الشعوب التىعمّرت الأرض بعد الطوفان إلى أولاد نوح عليه السلام الثلاثة : سام ، وحام ، ويافث وهو أقدم ما وصل إلينا من أنساب هذه الشعوب[٦]

فهذه فرضية لا تستند إلى حقيقة تأريخية ، ولذلك قال فيها المستشرق الألماني الشهير تيودر نولدكه[٧] : "ينبغي على العلم أن يصطنع لها اسماً " ، أي : يختار لها تسمية ، غير تلك التسمية التي اعتمدها الباحثون بعد وضع شلوتسرلها ، والتى شاعت ولا تزال –للأسف– لدى عدد غير قليل من الباحثين العرب أيضاً ، وإن غدت مرفوضة من عدد آخر من عرب ومستشرقين ؛ ذلك أنه يلحظ على (سفر التكوين) من كتاب (العهد القديم) ، الذي تحدّث عن هذه الشعوب جملة أخطاء في علاقة بعضها ببعض . فقد عدّ (العيلاميين) (Elamen`s) من الساميين ، مع أنهم –في حقيقة الأمر– لا صلة لهم بهم ؛ إذ يغلب على ظن العلماء أنهم من سكنة إيران ، فضلاً عن أن هذا السفر عدّ (الفينيقيين) من الشعوب الذين سمّاهم (حاميين) ، وذلك بناءً على الصلات

التي تربطهم بالشعوب الأفريقية : المصرية والبربرية[٨] . مع أن الفينيقيين لا صلة لهم البتة بهم من الناحية العرقية .

وإذا كان الأمر كذلك ، فبماذا ينبغي تسمية هذه الشعوب والأقوام التي سمّوها (ساميين) ؟

الجواب : هو أنه ينبغي تسميتهم (الجزريّين) أو (الجزيريين)[٩] ، بناء على الرأي الذي صار حقيقة لدى جمهرة الباحثين ، من عرب ومستشرقين ، في تاريخ اللغات والشعوب القديمة ، من أن (الجزيرة العربية) كانت مهد تلك الشعوب والأقوام ، فيها عاشوا ، ومنها انطلقوا في هجرتهم إلى العراق ودول أخرى مجاورة له . فأسست تلك الجموع ملكاً وحضارات راقية ، ولا سيما في وادي الرافدين ، حيث حلّ الآشوريون على مقربة من دجلة عند نينوى ؛ وحل البابليون على مقربة من الفرات في بابل ، وحل الكنعانيون والآراميون في العراق وسورية وفلسطين ومصر[١٠] ، فالاسم الصحيح من الناحية التاريخية والقومية والجغرافية ، أن يُسمّوا بـ (الجزريين) لما بيّناه آنفاً من ثبوت نسبهم إلى أرض الجزيرة العربية . وكذلك سمّى كثير من المستشرقين والعرب هذه الشعوب –كما بيناّ آنفاً– (الجزريّين) وسمّوا لغاتهم (الجزرية).

فمن العرب الذين اعتمدوا هذه التسمية طه باقر[١١] والدكتور سامي سعيد الأحمد[١٢] أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة بغداد ، والدكتور كامل مراد[١٣] الاستاذ في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، والدكتور عامر سليمان[١٤] أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة الموصل ، وكاتب هذا البحث في كتابه (فقه اللغة العربية)[١٥] المعتمد اليوم في الجامعات العراقية .

ومن المستشرقين شبر نجر ، وشرادر[١٦] ، ونولدكه[١٧] ، وولفنسون[١٨] الذين لم يختلفوا في أن جزيرة العرب كانت الموطن الذي انطلقت منه هذه الأقوام إلى موطن هجرتها حيث الخصب ورغد العيش .

وقد لقي استعمال مصطلح (اللغات الجزرية) ، بدلاً من (اللغات السامية) ، لدى الباحثين والدارسين العرب في أيامنا هذه ، ومنذ بضع سنين استحساناً كبيراً ، تجلى بوضوح لدى أساتذة فضلاء في المملكة العربية السعودية[١٩] ، حين اطلعوا على

ما كتبناه في كتابنا المذكور آنفاً ، من استعمال هذا المصطلح وعلميته وصدق واقعيته ، بدلاً من المصطلح الغريب والبعيد عن الواقع ، وهو (اللغات السامية) .

ومع سطوع هذه الحقيقة التي ذكرناها في التسمية ، وكونها بُنيت على حقيقة وأساس تاريخيين ، إلا أن من المستشرقين وبعض من يأخذون بمقولاتهم من غير تمحيص ، حاولوا طمس هذه الحقيقة ، فأوقعوا أنفسهم في خطأ ، كانوا في غنى عنه ، لو كانوا موضوعيين في بحثهم وحكمهم . فقد زعم المستشرق الشهير (جويدي) (Ignazio Guidi) ، أن موطن هذه الجموع كان بابل[٢٠] . وأبعد منه في الزعم المستشرق الجيكوسلوفاكي (كارل بترجليك)[٢١] ، إذ ذهب إلى أن موطنها أفريقية وخاصة المنطقة الشمالية .

ووقع جرجي زيدان في خطأ ، حين زعم أن موطنهم ما بين النهرين متأثراً – في ما يبدو – بما ورد في (سفر التكوين) من (كتاب العهد القديم) ، إذ سكن الآشوريون والبابليون –بعد الهجرة– على مقربة من نهري العراق الكبيرين دجلة والفرات ، كما ذكرنا سالفاً ، إلا أن موطنهم الأصلي كان هناك . وإنما سكن (السومريون) ، وهم غير جزريين ، جنوب العراق قبل أن يسكنه الجزريون من آشوريين وبابليين وآراميين وغيرهم . وكانت لهم حضارة شامخة أفاد منها البابليون ، وأثّرت فيهم بوضوح ، ومنها التأثير اللغوي في الأصوات ، كالقاف والعين[٢٢] ، لعدم وجودها في اللغة السومرية .

وقد أجمع الباحثون المنصفون من المستشرقين وغيرهم ، على أن العربية أقرب اللغات الجزرية إلى (اللغة الجزرية الأم) ، وهي اللغة التي كانت تلك الشعوب تتحدث بها ، في موطنها الأصلي : جزيرة العرب ؛ وذلك لما في العربية من خصائص امتازت بها من غيرها من الجزريات ، كظاهرة الإعراب ، التي بقيت محتفظة بها . والتى عرفها الشعر العربي قبل الاسلام ، وكلّلها القران المجيد ببيانه المعجز المبين . فضلاً عن أن العربية أتمّ الجزريات في الحروف ، إذا خلت العبرية من عدد من الأصوات ، وكذلك البابلية ، على ما قدّمنا سالفاً . فضلاً عن احتفاظ العربية بعدد كبير من الصيغ التي تبدو صيغاً قديمة[٢٣] ، مما جعل العربية توصف منذ أقدم العصور بأنها (لغة اشتقاقية)[٢٤] . وهذا إلى أن العربية تمثل العقلية الجزرية

"بأكمل وجه وأتم صورة" على حدّ قول المستشرق ولفنسون[٢٥] ؛ معللاً ذلك بأننا معها "بإزاء مادة غزيرة تمكننا من البحث الدقيق ، والتأمل العميق"[٢٦] . فالعربية تحتفظ بعناصر جزرية قوية ما زالت تحتفظ بها إلى اليوم . وبذلك تكللت لُغتنا الكريمة الحبيبة بكل معاني السمو والارتقاء ، فضلاً عن العزّ والشرف ، لأنها وعاء لتراث أمتنا العربية الاسلامية ، في حضارتها السابقه ، وتاريخها المشرق المجيد . وستبقى بإذن الله حيّه متطوّره مواكبة لروح هذا العصر وكل عصر ؛ لما لها من الخصائص والمزايا التي تبوئها هذه المنزلة الرفيعة .

الهوامش

١- تيودورنولدكة ، اللغات السامية ص٨٠ ، ترجمة د.رمضان عبد التواب ، دار النهضة – مصر .

٢- أ.ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ص٢ . دار القلم – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠ .

٣- الإصحاح العاشر ٢١-٣١ ، والحادي عشر ١٠-٢٦ .

٤- تاريخ اللغات السامية، ص٢ .

٥- حقيقة (التوراة) الأسفار الخمسة الأولى ، وهي التي أنزلت على موسى عليه السلام . وهي مع ذلك لم تسلم من التغيير والتحريف في جملة ما تعرّض له كتاب (العهد القديم) من ذلك . وقد صنّف ذلك علماء الإسلام في بيان ذلك كالإمام القرافي المالكي ، والإمام ابن القيم ، ومن المعاصرين الأستاذ (أحمد محمد شاكر والدكتور فؤاد حسين علي ومن الغربيين هـ . ج . ويلز وغوستاف لوبون وغيرهم). وينظر في تفصيل هذا كتابنا (الطبيعة في القرآن الكريم) ص١١١-١١٣ ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠م .

٦- تاريخ اللغات السامية ، ص٢ .

٧- اللغات السامية، ص٩ .

٨- د.علي عبد الواحد وافي : فقة اللغة ، ص٢ ، ط٦ ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م بمصر .

٩- والأولى أصح ؛ لأن النسبة إلى (فَعيلة) (فَعَلى) ، فيما هو علَم أو كالعلَم . وللجزيرة العربية مثل هذه الصفة ؛ إذ صارت علَماً أو شبة علم على هذه الأرض العربية الشهيرة .

١٠- تاريخ اللغات السامية ، ص٦ .

١١- في كتابه : من تراثنا اللغوي القديم ، ما يسمى في العربية بالدخيل ، ص١٧ ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

١٢- في كتابه : المدخل إلى تاريخ اللغات الجزرية ، بغداد .

١٣- في كتابه : اللهجات العربية الحديثة في اليمن ، ص٥-٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .

١٤- اللغة الأكدية ، ص٦ ، دار الكتب الموصل ١٩٩١م .

١٥- ص١٥ ، وقد طبع سنة ١٩٨٦م ، في دار الكتب ، جامعة الموصل .

١٦- نولدكه : اللغات السامية.ص٢٣-٢٤ .

١٧- نولدكه : اللغات السامية.ص٢٣-٢٤.

١٨- تاريخ اللغات السامية ، ص٥ ، حيث صرح أن أرض الجزيرة كانت منطلق هجرات نحو بلدان المعمورة في عصور مختلفة ، ومنها العراق حيث الحضارة البابلية .

١٩- حيث طلبوا قبل نحو خمس سنوات من رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب ، الدكتور حاتم صالح الضامن ، نسخة من كتابنا (فقه اللغة العربية) فبعث لهم أكثر من نسخه ، وكنت إذ ذاك في جامعة الموصل .

٢٠- نولدكه:اللغات السامية ص٢٥.

٢١- وذلك في مقال له في مجلة الاستشراق بعنوان (لغات شبه جزيرة العرب ما قبل التاريخ) .

٢٢- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٠ .

٢٣- اللغات السامية، ص ١٤ .

٢٤- د.إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ١٢ ، ط٣ ، القاهرة .

٢٥- اللغات السامية ، ١٩-٢٠ .

٢٦- اللغات السامية، ١٩-٢٠ .

الفصل الثالث

النحو في معاهدنا التعليمية ... طرائق تدريسه ومادته

التجربة التعليمية في النحو

الملخص :

انتهت التجربة التعليمية الطويلة لصاحب البحث ، إلى القول بوجوب استعمال العربية الفصيحة عند التدريس ، ابتداء من المرحلة الابتدائية . وإن (مادة النحو) التي انعقد عليها البحث ، ينبغي أن يراعى فيها أمور أحدها : العدول عن استظهار القواعد من غير فهم ، والثاني : إبعاد الطلبة –ولا سيما المبتدئون– عن تحكيم القواعد المنطقية في فهم النحو . والثالث : وجوب النأي عن التعقيد على ما لا شاهد له . والرابع : ضرورة البناء على نحو (القرآن الكريم) وقراءاته المشهورة بما فيه الكفاية . والخامس: وجوب النأي عن الأعاريب المبنية على تأويلات بعيدة ، لا ضرورة لها إلا قواعد عامة وضعها النحاة ابتداء ، وعدم المجازفة بالقول بزيادة عدد من الأدوات وتاويلها في القران بلا ضرورة ، ووجوب إعادة معاني النحو إليه عند دراسته .

تمهيد :

كانت تجربتي الطويلة في التعليم العام بفرعيه : الابتدائي والثانوي ، وفي التعليم الجامعي ، قد أمدتني بفيض من الملاحظات ، ووجهات النظر المتعلقة بتدريس علوم العربية ، من لغة ونحو وصرف وبلاغة ، إذ مارستها جميعاً ، وألفت في (النحو) و(فقه اللغة) خاصة ، فاجتمعت لي بذلك تجربتا التعليم والتأليف في المراحل الثلاث .

وقد انطوت تجربتي في التأليف النحوي على كتابين : الأول لطلبة السنة السادسة الابتدائية سنة ١٩٥٧ م ، وهو (في الإعراب الابتدائي) ، والآخر لطلبة السنة الأولى المتوسط سنة ١٩٦٥ م ، بتكليف من وزارة التربية ، ومعي زميلان ، وأما المرحلة الجامعية فلي فيها كتابان : أحدهما منهجي معروف في جامعات قطرنا ، وجامعات عربية ، وهو (فقة اللغة العربية) للسنة الرابعة في أقسام اللغة العربية . والكتاب الآخر شامل جامع طبع قبل نحو سنة في انكلترا واسمه (منهج أبي عبيد في تفسير غريب القران) ، وقد ضم كلا الكتابين مادة نحوية في جملة ما ضمّا .

وحين كنت في جامعة الموصل ، كتبت مقالات في جريدة (الحدباء) ، بعنوان: (مشكلات جامعية) ، تناول أحدهما (المستوى العلمي للطلبة)[1] ، وآخر كان بعنوان : (الحفاظ على سلامة العربية وفاء للغة الضاد ، وإخلاص لهذه الأمة)[2] ، وكان الثالث بعنوان : (الضاد .. لغة أم وجود)[3] ، والرابع بعنوان : (قرارات المجمع .. أترف هي

أم ضرورة)[4] ؟ ثم كان الخامس : (معنى استمساكنا بالقرآن الكريم)[5] وغير ذلك .

وكانت هذه المقالات تتوخى التنبيه على التفريط في الالتزام بالعربية الفصيحة ، ولا سيما في نطاق التدريس الجامعي ، ومسميات معاهده بعد تعريب طائفة منها مثل (معهد التكنولوجيا) الذي صار (معهد التقنية) بعد هذا التنبيه ، وذلك في جامعة الموصل . في حين بقيت (الجامعة التكنولوجية) ببغداد محتفظة بتسميتها من غير أن تأخذ بالتعريب فيها ، وهو (التقنية) ، ولعلها تفعل ذلك قريباً بإذن الله .

وها أنا ذا أستجيب للدعوة الكريمة من لدن أمانة المجمع العلمي ، بالمشاركة في هذه الندوة ، ببحث يتناول أحد علوم العربية وطرائق تدريسها ومناهجها بإيجاز ؛ للوصول إلى مقترحات عملية ، تكون منطلقاً لتدريس لغة الضاد ، كما جاء في تلك الدعوة .

وقد اخترت مادة (النحو) لهذا البحث ؛ إذ هي أكثر مواد العربية صعوبة لدى الدارسين ، قديماً وحديثاً ، وأكثر ما يشتكي منه في مراحل التعليم المختلفة –ومنها الجامعية– في أيامنا هذه النحو ، فهو_لذلك_ حري بأن يفرد له بحث ؛ إذ يشكو الطلبة من صعوبته ، ويشكو الأساتذة من عدم استيعاب الطلاب لمادته ، الأمر الذي يلجئم إلى الحفظ الرتيب من غير فهم .

وسيدور البحث –بعون الله– على ضوء الموضوعات الآتية وهي :

لغة التعليم ، ومادة التعليم مضمنة مسائل وموضوعات فرعية متعددة وهي : استظهار القواعد من غير فهم كاف لها ، وتحكيم القواعد المنطقية ، واختلاق التقديرات والأعاريب المختلفة ، ثم تشعب القواعد النحوية وتضاعفها ، وقبول الشواهد الشعرية ، مع قلتها وندرتها ، بل مجهوليتها وشذوذها ، وعدم الأخذ بشواهد الحديث الشريف الثابت عن رسول الله ﷺ، بدعاوى متعددة ، إلا ما ندر . وعدم البناء في التعقيد النحوي على نحو القران بما فيه الكفاية ، والقول بزيادة عدد غير قليل من الأدوات الحرفية والإسمية ، ومنها القرآنية ، مع إمكان حملها على الأصالة ، فضلا عن فصل النحو عن معانيه ، وعدم كفاية التطبيقات النحوية . فهذه الموضوعات أهم ما يلفت نظر الباحث في مشكلات النحو .

المبحث الأول

لغة التعليم ومادته

أولاً : لغة التعليم

وهي الإطار الذي توضع فيه الصورة . فالمادة اللغوية تصاغ بأساليب ، وتقدم إلى الطلبة بتعابير . وقد تبين لي من تجربتي التعليمية أن هذه اللغة التعليمية تدور في مدارسنا الابتدائية على الكلام بالعامية غالباً ، وفي المتوسط والاعدادية والجامعة على الوسطى –وهي التي تجمع بين العامي والفصيح– ، والتي يتكلم بها المتعلمون عادة[٦] أو تكون تلك اللغة التعليمية فصيحة . غير أن هاتين المرحلتين : الاعدادية والجامعية لم تعد ما يستعمل العامية في تعليم العربية ، سواء أكان ذلك عن عمد أم تهاون أو عجز .

وقد زاملت تدريسياً في الجامعة مختصاً باللغة العربية وآدابها ، لا يكاد يُحكم جملة فصيحة . بل وجدته إذا تطلبت الحال الكلام بالفصيحة في محاضرة أو ندوة أو مجلس علم ، أو تكريم شخص ، يتلكأ ، ويبدأ ويعيد ، خالطاً العامي بالفصيح ، ثم لا يلبث أو يلوذ بالعامية !.

وقد نبّهت مدرساً شاباً يدرّس مادة إسلامية ، على ضرورة الكلام بالفصيحة لا العامية ، بعد أن وجدته يتكلم بالأخيرة ، فتكلفها وقتاً ما ، ثم ما لبث أن عاد ثانية إلى العامية . ويبدو أننا اليوم نحتاج إلى اختيار عملي في التعبير يقوم على اختيار قدرة التدريس –ولا سيما الذي في الجامعة– على التعبير الفصيح ، وأن يكون ذلك تمهيداً للترقية العلمية . وقد يبدو ذلك أول وهلة أمراً صعب التنفيذ مستغرباً ، إلا أن الواقع الذي وصفت ، يجعله شيئاً ضرورياً ؛ إذ لا يخفى ما فيه من بعث لحياة العربية الفصيحة ، في ذات كل من لا قدرة له على أدائها .

وأذكر أني حين كنت معلماً في الابتدائية سنة ١٩٥٤م ، كان طالب نابه يعاني من (تأتأة)[٧] عند الكلام في الدرس ، أو مع شخص يهابه أو يخشاه .. فجعلته عريفاً للحفل الأدبي الذي كان يقام إذ ذاك عصر كل يوم إثنين ، فيسهم فيه الطلبة وغير واحد من المعلمين ، بكلمة أو قصيدة أو توجيه أو نحو ذلك .. ولم يثنني عن هذا العزم اعتراض مدير المدرسة على ذلك ؛ إذ كان يرى أن ذلك بالعبث الذي لا طائل وراءه

إلا تعريض الطالب الجاد (عبد العظيم) ، وهذا اسمه ، لسخرية زملائه ، عند عجزة عن الكلام بيسر ، في تقديم تلك النشاطات المدرسية !

وكانت النتيجة –بحمد الله– كما حدست وتوقعت ، إذ زال عنه ذلك العيب النطقي ، ويبدو أن إحساسه بهذه الثقة العالية به ، هو السبب في ذلك .

وقد علمت عند انتقال الطالب إلى مرحلة المتوسطة ، أنه تفوّق في الخطابة ، فنال جائزة ضمن مباراة أجريت فيها في ثانوية الناصرية . وقد التقيته قبيل سفره إلى انكلترا لأكمال دراسته العليا في الهندسة ، –وكنت إذ ذاك مدرساً في بغداد –فوجدته قد شفيَ تماماً في نطقه من تلك (التأتأة) .

تسويغ اللحن بدعوى الحداثة :

وهناك من يسوّغ اللحن –وهو الغلط في كلام الفصيح– بدعوى (الحداثة) ، فيبيح الغلط الشائع ويعده صحيحاً ، وربما احتج لذلك بعدد من الشعراء والكتّاب والأدباء المعاصرين لنا ، في دعواه هذه ، إذ يتخذهم حجة وذريعة لتسويغ غلطه ، ولا سيما حين يكون الأمر متعلقاً باستعمال ألفاظ عامية بدل الفصيحة . فإذا قيل لذلك المدرس : إن هذا لا يجوز ولا يسوغ في العربية ، احتج لذلك بما يتداوله عدد من الشعراء من عاميّ الألفاظ في أشعارهم ، كاستعمال شاعر معروف لكلمة (هَلاهِل)، بدلاً من الكلمة الفصيحة المستعارة مما استعملته العرب ، وهي (زَغاريد) ، إذ (الزغْردة) معروفة في كلامهم ، وهي في أصل استعمالهم لها ، تعني أنها "هدير للإبل يردده في جوفه"[٨] ، فاستعاره المعاصرون لهذا الصوت الذي ينطلق به اللسان تكريراً عند الفرح ، واستعمل الشاعر المعاصر العاميَّ المتداول ، وهو ما لا يسوغ .

وقد يحتج هذا المُبيح للعامي بقول بعض الشعراء اللبنانيين : (يا هَلا)! ، للتعبير عن الترحيب بالقادم ، من غير أن يكون له علم بأن ذلك مستنكراً لدى شعراء كبار معاصرين ، غير أولئك الذين يراهم صاحبنا مبيحين . ويكفي أن الشاعرة الكبيرة والناقدة المُجيدة نازك الملائكة ، قد استنكرت مثل هذا التعبير ، وألقت باللوم على النقاد اللبنانيين ؛ لأنهم لم ينكروا على الشاعر الذي استعمل (يا هَلا) ، هذا التعبير[٩] ؛ إذ الفصيح المروي عن العرب : هو (يا مرحبا) بألف غير منوّنة عند الوقف ، فأهمله هذا الشاعر اللبناني ، عامداً إلى لفظ عامي يماثله في الدلالة ، ويغايره في الماهية ، وأصول استعمال المفردة في ما هو فصيح من الكلام : شعراً كان أو نثراً .

وقد صار سُنة لدى المعلمين والمدرسين ، وأساتذة الجامعات المختصين بالعربية ، استعمال ألفاظ شبّوا على استعمالها مع غلطهم فيها ، كاستعمال (بينما) وسط الكلام لا في بدايته ، واستعمال (التكنولوجية) بدل (التقنية) ، التي هي معرّبات (المجمع العلمي العراقي)[١٠] ، واستعمال الفشل –وهو الجبن في فصيح الكلام– بدل (الخيبة) إلى ألفاظ أخرى .

ثانياً : مادة التعليم

حين يتأمل الباحث في مادة (النحو) في مراحل التعليم الأربع الابتدائية ، والمتوسطة ، والإعدادية ، والجامعية ، يتبين له عدة أمور منها ما يعم هذه المراحل الأربع كلها ، ومنها ما يتعلق بأكثرها ، ومنها ما يتناول مرحلة منها ، وذلك :

١– استظهار قواعد النحو من غير تفهّم كاف لها :

وهذا ما يلحظ في التعليم الابتدائي خاصة ؛ إذ يتعلم الطلبة عادة قواعد العربية في السنتين الأخيرتين ، ويتلقونها من معلميهم من غير إدراك لكثير من معانيها وحقائقها بكفاية وتفهّم تام . فإذا أعرب المعلم مثلاً (يكتب زيدٌ الدرس) علّل المعلم بعبارة يقولها التلاميذ ولا يفقهونها غالباً ، وهي : " لتجرده من الناصب والجازم" مع أن فكرة "التجردة" ذات مدلول عقلي منطقي مبني على مبدأ المخالفة ، وهي لا تناسب عقول وفهوم الصغار في الابتدائية ، ولذلك يعمد هؤلاء إلى حفظها كما هو ، من غير أن يسأل أحدهم مدرس النحو عن دلالتها . فذلك ما لا يجرؤ أكثر الطلاب عليه ، خوفاً من إتهام المعلم لهم بالغباء وقِلّة الفَهم للعبارات النحوية . ولو كان الإعراب : "لأنه لم يدخل عليه ناصب ولا جازم" ، لكان الأمر أهون على الصغير مما أثقله به الإعراب التقليدي الصعب الموروث .

وما يزال الطلبة في مراحل التعليم كلها –ومنهم طلبة الجامعة– لا يستطيعون أن يدركوا معاني كثير من المصطلحات والعبارات النحوية مثل : (المفعول المطلق) و (الصفة المشبهة) ، و(المطلق) من أي شيء و(المشبهة) بأي شيء ؟ وهكذا الحال في مصطلحات نحوية أخرى .

٢– تحكيم القواعد المنطقية :

يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع القواعد استقراء دقيقاً وشاملاً للمادة العلمية[١١] ، وذلك لإحراز جانب الصدق في القواعد ، وانطباقها على الواقع اللغوي.

غير أن النحاة القدامى تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ، فانتقل هذا التأثير "الذي يخلط بين الدراسات اللغوية ، والدراسات المنطقية والميتافيزيقية ، إلى اللغة العربية ودراستها ، وبالأخص أصل اللغة والدراسات النحوية[١٢]" . ويبدو هذا التأثير في النحو العربي من جانبين اثنين (أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام ، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية)[١٣] .

وقد ترتب على ذلك تعدد العلل على درجات ، فكانت (العلل الأوائل) و(العلل الثواني) و(العلل الثوالث) .

وكان من نتيجة التأثر بالمنطق الأرسطي ، أن عمدوا إلى (المنطق الدراسي) ، وهو المنطق الذي يعكس القضية ؛ إذ يوجد القاعدة أولاً ، ثم يكيّف النصوص على أساسها . مع أن البحث العلمي –ولا سيما في اللغة– على عكس ذلك تماماً ؛ إذ يستعمل (الأسلوب الاستقرائي) الوصفي ، ويبني عليه بعد ذلك القاعدة[١٤] ، بلا تكلّف .

وقد أدى اتخاذ هذا المنهج الذي عمد إليه النحويون ، إلى صعوبة النحو على الدارسين ، ولا سيما في عصرنا الحديث ، وفي أيامنا هذه بخاصة . مع أن الهدف من النحو كان "وقاية الألسنة من الخطأ في صياغة الجملة . وكانت أبوابه تتوخى ما فيه الكفاية ؛ لتقويم الألسنة[١٥]".

وقد عقّد ذلك النحو ، فاشتهر بذلك النحاة قدامى ، مثل علي بن عيسى الروماني (ت٣٨٤هـ)حتى قال عنه أبو علي النحوي المعروف بالفارسي : " إن كان النحو ما يقوله الروماني ، فليس معنا شيء منه ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء[١٦]" ، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق[١٧] .

فإذا كان المنطق لا يجيز أن يأمر المرء نفسه ، لأن الأمر في المنطق يكون في الخارج ، فلا يصح عند هؤلاء الواقفين عند حدوده ، أن يكون الآمر والمأمور واحداً ، بل يقتضي ثنائيتهما . مع أن الاستقراء اللغوي يجيز ذلك ، فيسوّغ أن يكون المرء آمراً لنفسه ، والدليل على ذلك من النصوص اللغوية ما ورد عن النبيﷺ أنه قال لأصحابه : (قوموا فلأصلّ معكم[١٨]) . فهذا أفصح كلام بشري ، وأفصح كلام على الإطلاق بعد كلام الله ، يرد في العربية . نظيره في الجواز "نهي الغائب" ، مع عدم نصّهم على ذلك ، وشاهد القرآن كذلك إذ قال تعالى :﴿ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾.

٣- تشعب القواعد النحوية وتضاعفها :

وكان من نتيجة ذلك تشعّب القواعد النحوية وتضاعفها ، حتى تصوّروا عبارات لم يُنطق بها ، وأجازوا استعمالها في الكلام . فقد نقل سيبويه عن النحاة أنهم جوّزوا أن يقال : (أعطا هُوك وأعطا هُونِي) ، وقد أنكر ذلك عليهم ، لأنه وحده لا شاهد له من كلام العرب ، فقال : "فإنما هو شيء قاسوه ، لم تَكَلَّمْ به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه" ، ثم بيّن أنه لو كان له نظير من كلامهم لكان بناؤه على هذا الأساس ممكناً وجائزاً ، فقال : "وقياس هذا –لو تُكُلِّم به– كان هيّناً(١٩)" . وهذا ما قال به في عصرنا هذا كبار اللغويين ، كقول ج.فندريس(٢٠) : "يطلق القياس على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة ، أو كلمة ، أو تركيباً لأنموذج معروف" .

وكان ابن مضاء قد أنكر قديماً على النحاة ، هذا الصنيع ، الذي أنكره قبله سيبويه ، في الكلام الذي أوردناه له آنفاً . إذ أورد في (باب التنازع) من أمثلتهم المخترعة ، التي لا شاهد ولا نظير لها من كلام العرب : (أعلمتُ وأعلمانيهما أياها الزيدين المُهَرِّين منطلقين(٢١)) . وهو كلام ألصق بالرطانة منه بأسلوب العربية الفصيح وذلك استغربه اللغويون المعاصرون ، على نحو ما نجد في كلام للدكتور تمام حسّان ، وكلام نقله عن بعض أساتذته فيه سخرية ومبالغة(٢٢) .

ومن دلائل تشعّب القواعد وتضاعفها ، أنهم حين وضعوا قواعد (الصفة المشبهة) أوصلوها إلى إثني عشر وجهاً ، لكل وجه ثلاثة أحكام تتعلق بعمل الصفة المشبهة : رفعاً ، ونصباً ، وجراً . وبذلك غدت صورها ستاً وثلاثين صورة(٢٣) ، ليس لأكثرها من الواقع اللغوي ، الذي عليه مدار وضع القواعد –كما هو معلوم– فيما ينبغي . "مع أن طبيعة البحث في اللغة : نحوها وبلاغتها وسائر علومها ، ليست إلا بحثاً استنباطياً استقرائياً ، يقوم على الملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على افتراض وتصوّر ما لم يقع أصلاً(٢٤)" .

ويعضد الشعور بهذا التزيّد ، أننا لو رجعنا إلى القرآن الكريم ، وهو أفصح كلام عرفته العرب ، وأبلغه ، لوجدنا قواعد الصفة المشبهة ، وأمثلتها الدالة عليها ، أقل من ذلك ،إذ هي جارية فيه على اللغة الفصيحة ، التي لها واقع في كلام العرب(٢٥) لا على ما هو قائم على الظن والتخمين ، إذ قام على تلك اللغة (المشتركة) أو الموحّدة كما هو معلوم .

المبحث الثاني

عدم البناء على نحو القرآن بكفاية

ومن هنا ، فإن الدعوة إلى اعتماد نحو القرآن للتقعيد النحوي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه في هذا المضمار . وهو أن نعود إلى القرآن الكريم بقراءته ، ونخصّ منها المشهورة –عند وضع القواعد – لئلا تتعدد وتتشعب– لو أدخلنا الآحاد والشواذ معها – ؛ إذ في المشهورة منها –وهي العشر– كفاية . ولا عبرة بمن غلّط قارئاً كحمزة ، أو ابن عامر ، أو غيرهما من القراء السبعة المشهورين الذين أجمع عليهم أهل أمصارهم ، وعرفوا بالأمانة والوثاقة والاتقان ، كقراءة حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) بجرّ (الأرحام) من قوله تعالى :﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾(٢٦)؛ إذ وصفها بالشذوذ والخروج عن قواعد العربية ؛ على أساس أنه لا يجوز جر الاسم الظاهر المعطوف على ضمير مجرور ، إلا بعد إعادة حرف الجر(٢٧) الأمر الذي حمل ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) على الانتقاص من حمزة بوصفه إيّاه بشدة الاضطراب ، وكثيرة الخلط ، وكذلك وصفُه إيّاه بنبذه في قراءته مذاهب العرب وأهل الحجاز ، بإفراطه في المدّ والهمز وغيرهما(٢٨) ، مع أن حمزة من القرّاء السبعة المشهورين ، وقد أخذ عن الثقات من أهل العلم ، ووثقه أصحاب الطبقات الذين كتبوا في القراءات مثل ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)(٢٩) وغيره.

وكان المنهج العدل يقتضي العكس تماماً ، وهو بناء القواعد النحوية ابتداء على نصوص القرآن الكريم ، وجعله حكماً . على حين جعلوا قواعدهم أساساً في تأويل النصوص القرآنية ، بما يلائم تلك القواعد التي وضعوها ابتداء ، وذلك :

أ) فمن ذلك تأويلهم النصوص القرآنية ، بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث (إنْ) و(إذا) و(لو) و(متى) ، وجعلهم الفعل المذكور في الجملة مفسّراً لذلك الفعل المحذوف الذي قدّروه . فاعتاصوا بذلك الاعراب والنحو على الشادي من الدارسين الذي لا يفقه من قواعد النحو إلا قليل(٣٠) ، بل اعتاصوه كذلك على الدارس المتقدم ، ومنهم طلبة العربية في الجامعات .

ونحن إذا نظرنا في مناهج تعاليم النحو وكتبه وأعاريبه ، بدءاً من المرحلة الثانوية وصعوداً إلى المرحلة الجامعية ، وجدنا هذا الإعراب هو السائد بين الطلبة

والمدرسين ، ونحن نحاول جاهدين إقناع طلبتنا بصحته ، من غير أن نكون –غالباً– مقتنعين به في أنفسنا .

نعم لقد جعلوا الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات ، فاعلاً لذلك الفعل ، وجعلوا ما بعده من فعل مفسّر له ، وأوّلوا الآيات الكريمة مثل هذا التأويل ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٣١] ، وقوله :﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [٣٢] . وهذا التأويل هو منهج البصريين ، وخالفهم فيه الكوفيون ، ومعهم من البصريين الأخفش الأوسط ؛ إذ أعربوا الاسم الظاهر بعد الأداة مبتدأ[٣٣] .

وحجة البصريين في هذا أن الاسم الظاهر يرتفع بتقدير فعل ، لأنه لا يجوز أن يفصل بين الجازم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون عاملاً فيه ، وذلك لسبب منطقي عندهم بنوا عليه قاعدتهم ، هو "أنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدّر ما يرفعه ، لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز . فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر"[٣٤] .

وهكذا تأول البصريون تقدير فعل محذوف بعد هذه الأدوات ، ولم يأبهوا لما ذهب إليه الكوفيون في تجويزهم تقديم الفاعل على فعله بعد (إنْ) خاصة ، لأنها أم الباب في الشرط[٣٥] ، ولا إلى ما ذهب إليهم بصري كبير وهو الأخفش الأوسط من جعل الاسم المرفوع مبتدأ مع كل أداة من هذه الأدوات[٣٦] . مع أن هذا الرأي مبنى على ظاهر الكلام ، بلا اعتساف تأويل ، فكان أقرب إلى الصواب ، ولا سيما أنه صدر عن نحوي كبير وهو الأخفش ، ومعه الكوفيون جميعاً .

ونحن الآن نردد في معاهدنا الدراسية كلها ، ذلك الاعراب الذي ذهب إليه البصريون ، فنقدّر الفعل المحذوف بعد أدوات الشرط الثلاث ، ونجعله مفسرًا بالفعل المذكور . ولا نبالي إذا فهمه طلبة المتوسطة والاعدادية أو لا ؟ وكل همّنا أن يحفظه الطلبة ، ويستعدوا به للامتحان العام أو الخاص .

وكان من سيطرة فكرة اختصاص الشرطيات الثلاث –المذكورات آنفاً بالفعل ، تقديهم فعلاً بعد (لو) في مثل قول العرب : (لو ذات سوار لطمتني) ، وهو مثال الزمخشري في كتابه (المفصّل في العربية [٣٧]) ، إذ جعل التقدير : "لو لطمتني ذات سوار لطمتني" ، وانجرّ هذا التقدير إلى آي القرآن المجيد ، فطبقوا عليه فكرة

الاختصاص التي أشرنا إليها ، حتى قال ابن هشام[٣٨] :"إن (لو) خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع لمحذوف ، يفسّره ما بعده" . يريد بالمحذوف : الفعل المقدّر الداخلة عليه (لو) عندهم ، وهو الذي يفسّره الفعل المذكور بعده بحسب أعاريبهم وأن التقدير عندهم " (ولو ثبت أنهم آمنوا) ، ذكر ابن هشام أن هذا الوجه رُجّح أن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل[٣٩] " ، وأنه اختيار المبرد والزجاج والكوفيين .

وهذا التأويل بتقدير فعل بعد (لو) انساق إليه الزمخشري أيضاً ، وهو النحوي والبلاغي البارع ، متابعاً أصحابه البصريين ، فقدّر الفعل (ثبت) بعد (لو) في قوله عزّ وجل :﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾، على غرار ما قدّره في المثل الذي نقلناه عنه آنفاً ، وجعل المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها فاعلاً لذلك الفعل[٤٠] . وكل هذا تكلّف منه لهذا التقدير .

ب) ومما لم يراعوه من نحو القران ، وما زلنا نردده في معاهدنا العلمية ، القول بزيادة عدد من الأدوات ، مع أن في الإمكان حملها على الأصالة ، ولا سيما أن المعنى معها هو القوي ، وهو الوجه . وهذا ظاهر في كثير من الحروف ، ولا سيما حروف الجر مثل (مِن) و(ما) و(الواو) و(أو) وغيرها . وهو ما حاول النحاة الكوفيون تجنبه اصطلاحاً فسمّوه (صلة) ، على حين سمّاه البصريون : زائداً ، أو حشواً أو مُقحماً ، وهي تعبيرات موحشة لا تليق بالبيان الأعلى .

وكان أبو عبيدة في كتابة (مجاز القران) من اقدم من فتح الباب في القول بالزيادة ، مع إفراط واضح في ماهيتها ، إذ حمل عدداً كبيراً من الحروف والأسماء والأفعال على ذلك[٤١] . وهذا المنهج ينبغي لنا إعادة النظر فيه ؛ إذ ليس في الكلام الفصيح الصحيح الذي يقرّه العقلاء والبلغاء ما هو زائد عليه ، إلا ما اقتضته الضرورة كالتي تطرأ على الشعر ، والتي لا تنال كتاب الله المجيد بحال ، فهو فوق كونه نثراً ، هو محكم من لدن حكيم خبير .

فما عدّه النحاة زائداً (مِن) في قوله تعالى :﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾[٤٢] ؟ . فقد حملها أبو عبيدة على الزيادة[٤٣] ، حين جعلها للتبعيض سائغ ، وعدّوا (من) في قوله تعالى :﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [٤٤] ، زائدة كذلك . على حين حملُها على العموم[٤٥] هو الوجه ، فهي في هذا نظير (مِنْ) في قولنا ما جاء من رجلٍ . وعلى هذا الأخفش[٤٦] . فهذا أقوى في المعنى من القول بزيادتها .

فيكون المراد بالآية الأولى : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه أو بعضاً منه(٤٧) ونظائر ذلك كثيرة .

أما جعلهم الباء زائدة(٤٨) في قوله عزّ وجل :﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ وصفاً للشجرة المباركة الزيتونة ، فهو مما يردّ عليهم أيضاً ؛ إذ حملها على الأصالة وجه قريب ، وهو أنها تنبت حاملة الدهن، مليئه به ، وذلك لما تحمله ثمارها منه(٠) ، فتكون الباء –على قراءة من فتح التاء– للتعدية ، وتكون متعلقة بالفعل (تنبت) ، وليست زائدة .

ولا ريب أن عدم القول بزيادتها أولى ، ولا سيما أن المعنى مستقيم معه على كلتا القراءتين المشهورتين : (تَنبُتُ) و (تُنبِتُ) ؛ إذ التي بالضم لها هنا عين دلالة التي بالفتح(٥٠) . بل إن الكوفيين قالوا بزيادة الواو(٥١) في قوله تعالى :﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾(٥٢) ، وعدّوا ما بعدها جواب إذا الشرطية بعد إسقاط الواو بهذا التقدير ، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة(٥٣) . وهذا خطأ لدى جمهور البصريين ؛ لأنها تفيد معنى وهو العطف هنا . والجواب محذوف في رأي المبرّد ، تقديره عنده سَعِدوا(٥٤) . وهو وجه وصفه أبو البركات الأنباري(٥٥) بأنه "أوجه" من القول بزيادة الواو ، ولا شك أن حمل اللفظ في القرآن المجيد على الأصالة أقوى من حمله على الزيادة .

وبالمثل عدّ كثير من النحاة (ما) في مثل قوله تعالى :﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾(٥٦) ، فذهب البصريون إلى أنها زائدة للتوكيد(٥٧) وسمّاها الكوفيون (صلة) ولم يجعلوها زائدة ، فقال الفرّاء(٥٨) : "إن العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوي به مذهب الجزاء" ، وقدّر الكلام من غير حذف لها ، فقال "كأنك قلت : من خطيئتهم ما أغرقوا ... فتؤخرها ، دليلاً على مذهب الجزاء" .

فجيء هنا إذن بها لتوكيد المعنى . ومع تعمّد النحّاس الرد على الكوفيين كثيراً ولا سيما الفرّاء ، إلا أنه لم يكتم في تعليقه على ما ذهب إليه الفرّاء هنا ، استحسانه له بقوله : "ومذهبه في هذا حسن"(٥٩) ، أو قل : إن منهجه في مثل هذا الأسلوب حسن ، لأنه لا يجازف بالقول بالزيادة ، كما هو منهج البصريين بعامة .

والحق أن السياق يدلّنا عند التأمل فيه ، أن (ما) حين تدخل الاسم في مثل هذه السياقات تفخّم مدخولها عن طريق الجرس(٦٠) ، كما فخّمت الرحمة النبوية الواردة في قوله تعالى :﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٦١) .

ومن العجيب –برغم هذا كله– أن نحوياً حاذقاً كبيراً كالمبرّد يسوّي معنوياً بين وجود (ما) هذه ، وعدمه . فيذكر أن "(ما) تزداد على ضربين" ، ويجعل (ما) في الآية مما تكون فيه "دخولها في الكلام كإلغائها"(٦٢) .

بل وصل الحد بأبي عبيدة إلى القول بزيادة الظروف الزمانية مثل (إذ) و(إذا) الأمر الذي حمل الطبري والطوسي وغيرهما على الرد عليه ، حين عدّها زائده في سورة البقرة (٦٣) :﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ، منطلقاً من قاعدة أصلية هي : "غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له(٦٤)" . وهذا الذي قاله الإمام الطبري رسم لمنهج في "نحو القرآن" ، وينبغي الالتزام به . فأين نحن –المعاصرين– يا ترى منه ؟ إننا ما زلنا ندرس في معاهدنا مقولات عدد من النحاة القدامى في زيادة الأدوات ولو كانت في كتاب الله المجيد !

جـ) ومما ينبغي أن يصار إليه من نحو القرآن في مدارسنا اليوم تعديل القواعد العامة في بعض الأدوات ، والخروج بها من الإعصام إلى الواقع اللغوي النحوي في النص القرآني ، وهو المبني على الاستعمال ، فالنحو التقليدي المدرسي يجعل (مَـنْ) مطلقاً للعاقل ، و(ما) مطلقاً لغير العاقل . مع أن التعبير القرآني يدل بعدة نصوص ، على جواز استعمال (ما) للعاقل . وقد نص الفراء على ذلك . وأورد عدة شواهد من القرآن الكريم عليه ، كقوله تعالى :﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾(٦٥) ، وقوله : ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ (٦٦) ، وقوله :﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ (٦٧) ، وقال بعد ذلك : "كل هذا جائز في العربية"(٦٨) .. وهذا لا شك من سعة العربية .

ومما لم يلتفت إليه في نحونا المدرسي المعاصر تجوّز التعبير القرآني في صرف اسم منع من الصرف لعلتي العلمية والتأنيث ، وهي إحدى العلل المعروفة في النحو لمنعه من الصرف ، فقد قال تعالى :﴿عينا فيها تسمى سلسبيلا﴾ (٦٩) ؛ إذ أن (سلسبيل) علم بلا خلاف ، وبدليل ما تقدمه من السياق ، وهو قوله تعالى : (تسمى) ، مع ذلك لم تصرف ، وهي مؤنثة ، بدليل تأنيث هذا الفعل قبلها ، وهو ما صرح به الفراء وابو حيان ، فذكر الفراء(٧٠) أن ذلك ليس بخطأ ، ولو كان خطأ من القر اء ما

ورد في أشعار العرب . وقال أبو حيان(٧١) أن صرفها ضعّفه أهل العلم ومنهم الزمخشري ، وعدّ ما نسب إلى الإمام عليﷺ، من أنها من (سَلْ سبيلاً) مما لا يُقبل من الراوي ، بل هو من بِدَع الرواة ، وقال غيره ، إنه افتراء على الإمام(٧٢).

د) ومن الأساليب التي لا نجد لها صدى في كتبنا التعليمية في النحو وهي من نحو القرآن ، جواز الموازنة بصيغة (أفْعل) التفضيل بين شيئين متضادين من جنس واحد ، وهو ما كان علماء الكلام يمنعونه فلا يستجيزون مثلاً أن يقال عند الموازنه بين أحمق وعاقل : "هذا أحمق الرجلين" ، ولا أن يقال : "أعقل الرجلين" . ويقولون لا نقول التعبير الأول إلا لأحمقين ، نفضّل أحدهما على الآخر ، ولا نقول التعبير الثاني إلا لعاقلين نفاضل بينهما .

على حين أن أسلوب القرآن ، يدل على جواز ذلك الذي لم يستجيزه ؛ ذلك أنه سبحانه قال في الموازنة بين حال أهل الجنة وحال أهل النار :﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾(٧٣) . وهذا يعني أن اسم التفضيل يصح استعماله للموازنة بين متضادين في الحالة ، أو متناقضين(٧٤) . فهذه مما لم نعن به في نحونا المدرسي ، ولا أوليناه أهمية ؛ لأننا شايعنا فيه النحاة فيما قرّروه وبنوه على قواعدهم المنطقية .

المبحث الثالث

عدم كفاية التطبيقات .. وأمور أخرى

فالمعوّل في أكثر الأقسام التي تدرّس النحو في الجامعات ، على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، وهو الشرح الشهير الذي درسته أجيال من دارسي النحو منذ ظهوره . وعليه المعوّل اليوم في أكثر معاهدنا التعليمية العالية ، إذ فاق دراسة كتب ابن هشام ، التي دون مستوى (مغني اللبيب) ، مثل (قطر الندى) و(شذور الذهب) ، مع ما لهما من سُمعة وقيمة علمية لمتوسطي العلم في النحو .

فالطالب الجامعي يدرس الشرح ثم يعمد إلى فهمه وحفظ معناه ، ويحفظ جانباً من أمثلته ، ويلقي نظرة عُجلى على حاشية المحقق الشيخ محي الدين عبد الحميد– رحمه الله– ، وقد يضيق بتفصيلاتها ، ودقة عباراتها فلا يلبث أن يعود سريعاً إلى المتن . وكنا في أيام دراستنا في دار المعلمين العالية ، التي سميّت عند قبولنا فيها سنة ١٩٥٨ : كلية التربية ، بعد ثورة ١٤ تموز ، نحفظ الشواهد ، ولاسيما الشعرية ، ونمتحن بها ، ولاسيما في نهاية العام الدراسي ، على أساس أنها تثبت القواعد ، فهي إذن جزء من المادة العلمية . بل منا من كان يحفظ أبياتاً من الألفيه نفسها ، ولا سيما من كان شاعراً منا ، متفوقاً في دراسته . وما زلت أحفظ منها أبياتاً في المبتدأ والخبر وحروف الجر وغيرها .

إلا أن الطلبة في ايامنا هذه يهملون أكثر ذلك ، فلا يعنون بالشواهد بكفاية ، وذلك حين وجدوا أساتذتهم قد أباحوا لهم ذلك ، وتركوا الأمر لمن يطيق الحفظ .

وهذا في الواقع تقصير ، يقع ضرره على الطالب ، إذ لابد من حفظ الشواهد النحوية ؛ لأنها الدعائم التي تبني عليها القواعد النحوية ، فعليها تدور القواعد المطرده وغير المطرده . فكيف نتركها لمروءة الطالب ومزاجه ؟! ، وهو الذي خُيّر بترك النحو كله ، لما وجد مَعدلاً عن تركه . وكم من مرّة سألت بها طلبتي في جامعتيّ الموصل وبغداد عن أية مادة أصعب ؟ فأجابوا بأنه النحو ، ولم أسمع عن الرسوب في مادة كالذي سمعته فيها .

١ – الفصام بين النحو ومعانيه في كتبنا النحوية :

ونقصد بذلك عدم الربط بين القواعد النحوية ، وبين المعاني المتصلة بها والمؤدية إلى صورها . وهو الفصام الذي أسميه : (الفصام النّكد) ، إذ هو في رأيي ،

من أكثر مشكلات النحو إضراراً بالنحو، وأحد أسباب جشوبته وصعوبته التي يعاني منها الطالب المبتدئ والمنتهي في العصور كلها، ولا سيما عصرنا هذا، إذ جرّد تماماً من كل ما يتصل به ويتعلق من (علم المعاني)، و(علم البيان) وما يتعلق به من التوسع في التعبير. وكان سيبويه قد ذكر جانباً من هذه الملاحظ المتعلقة بالنحو، كدلالة (التشخيص) الاستعماري، في إسناد (السباحة) و(السجود) إلى عناصر الطبيعة الصامتة، كإسنادها في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (٧٥)، وقوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (٧٦).

ثم جاء من بَعده بقرون عبد القاهر الجرجاني، فنبّه على كثير من معاني النحو، كالتقديم والتأخير، كتقديم (الرأس) علي (الشيب) في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾، ليكون فاعلاً ويكون الشيب، الذي هو فاعل في الأصل، تمييزاً وما في ذلك من الدلالة على لمعان الرأس بالشيب، وشيوع الشيب فيه، وأخذه نواحيه. وهذا ما لا يكون، إذا قيل: اشتعل شيب الرأس، إذ لا يوجب اللفظ عندئذ -كما لاحظ عبد القاهر رحمه الله بحق- أكثر من ظهوره في الرأس على الجملة(٧٧).

ونظيره ما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ (٧٨)، إذ دلّ تقديم المضاف إليه (الأرض) على المفعول (عيون) ليكون الثاني تمييزاً، دلّ على شمول ذلك التفجير بحيث يملأ الأرض بالعيون التي ينطق منها الماء بقوة شديدة(٧٩).

وكم يكون مفيداً لو بيّنا الغاية المعنوية من تقديم (إيّا) مثلاً في سورة الفاتحة(٨٠) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وما ينبني عليه من إفادة التخصيص في هذا التقديم لضمير الفصل، الذي يعرب مفعولاً به مقدماً ليدل على تفرّده سبحانه بالعبادة والاستعانة(٨١).

ولقد عُنيت الدكتورة عائشة عبد الرحمن بهذا الجانب من جوانب التعبير القرآني، فلم تحمل التقديم والتأخير في نصوص القران على ما يطلق عليه القدامى اسم (رعاية الفاصلة)، أي: مراعاة الجرس والايقاع بين الفواصل، بل عللته بتعليلات معنوية، كما في تقديم (الآخرة) على (الأولى) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ (٨٢)، إذ بينت أن التقديم بُني على ما للآخرة من التفضيل على الدنيا ولذلك قالت الدكتورة عائشة: "وليس التعلق برعاية الفاصلة هو الذي اقتضى تقديم الآخرة هنا على الأولى، وإنما اقتضاه المعنى في سياق البشري والنذير، إذ الآخرة خير وأبقى، وعذابها أكبر واشدّ وأخزى وأبقى، وأن الآخرة هي دار القرار"(٨٣).

والتفتت الدكتورة كذلك إلى هذا الملحظ التعبيري في سياق آخر قدمت فيه (الآخرة) وهو "سياق الوعيد لفرعون، إذ أدبر وتولى" وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (٨٤).

ولسنا هنا في مقام الاستقصاء لما قيل في هذا الموضوع وما ينبغي أن يقال، بل نكتفي منه بأمثلة توضيحية. ونأمل أن يجد من مؤلفي النحو عندنا، ومن مدرّسيه في الكتب المؤلفة قديماً، ما هو حريٌّ به من العناية، إذ ربط النحو بمعانيه وسيلة من وسائل تقربه إلى الأذهان، بل تحببه لدارسيه في كل آن.

٢- الإبدال بين الأدوات:

وهو مذهب بصري، كما أفاد ابن هشام(٨٥)، يقوم على حمل عدد من الأدوات ولا سيما حروف الجر، على حلول بعضها محل بعض، كحملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (٨٦)، وهو اختيار ابن قتيبة(٨٧) مع أن (في) هنا باقية على ما هي عليه من الدلالة الأصلية، وهي الظرفية فبقاؤها على الأصل هو الوجه؛ لإفادتها معنى لا تفيده (على)، وهو تشبيه المصلوب في تمكنه من الجذع الذي يصلب عليه، بالحال في الشيء، فقال الزمخشري(٨٨): "شبه تمكّن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه، فلذلك قيل: في جذوع النخل". وبالمثل حمل ابن قتيبه (عن) على معنى (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (٨٩)، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في المجاز(٩٠).

فإذا رجعنا إلى المتأخرين والمعاصرين، ألفينا الشيخ مصطفى الغلاييني يذكر للحرف (عن) ستة معان، من غير أن يذكر من معانيها الباء(٩١). وهذا يشعرنا أنها عنده باقية على أصلها في سورة النجم. وهذا الكتاب درسناه قبل خمسين عاماً في دار المعلمين الابتدائية في الأعظمية(٩٢)، فاستفدنا منه كثيراً.

ومع أن إبقاء الأداة على دلالتها في القرآن الكريم، منهج ينبغي أن يصار إليه وألا يتكلف معرب النصوص القرآنية حمل حرف على معنى حرف آخر، إلا بعد العجز عن إبقائه على ظاهره، فإن بعض من يعنى بنحو القرآن صنف كتاباً في خلاف هذا المنهج سمّاه: (تناوب حروف الجر في القرآن الكريم)(٩٣).

فيمكننا القول بعد ما قدمناه في هذا البحث : إن تجربتنا الطويلة في التعليم بمراحله الثلاث ، انتهت إلى القول أن أهم ما ينبغي مراعاته عند التدريس هو استعمال العربية الفصيحة ابتداء من المرحلة الابتدائية ، وأن ذلك ممكن وقد جربته وأديته بنفسي طوال عشر سنوات من سني خدمتي التعليمية البالغة الآن (٤٨) عاماً ، وأن النكوص إلى العامية ، بل اللغة الوسطى ليس مجدياً في تحبيب العربية إلى الطلبة ، ولا موفياً بنشر العربية الفصيحة ، ولا سيما في المرحلة الجامعية و وأما تسويغ اللحن بدعوى الحداثة ، فأعده-مع من يعدّه- من أضر الدعاوى على لغة الضاد .

وأما ما يتعلق بـ (مادة التعليم) في تدريس (النحو) ، وهي المادة التي انعقد عليها هذا البحث ، فينبغي أن يراعى فيها أمور : أحدها أن يعدل بالطلبة عن "استظهار قواعد النحو من غير تفهم كاف لها" ، والآخر : "إبعاد الطلبة ، ولا سيما المبتدئون منهم عن تحكيم القواعد المنطقية في فهم القواعد النحوية " والثالث : " محاولة النأي بالطلبة عن الخوض في التفصيلات التي ترتبت على تشعّب عدد من القواعد النحوية وتضاعفها ، ومنها تلك التي لم يرد لها شاهد في كلام العرب ، وإنما هو شيء قاسوه" كتجويزهم أن يقال (أعطاهوك وأعطاهوني) ، وهو مما أنكره سيبويه على النحاة ، مبيناً أنه لم تتكلم به العرب ، بل هو محض قياس . ونظيره إيصالهم أمثلة الصفة المشبهة وصورها إلى ستة وثلاثين ، جلّها لا واقع له من اللغة .

الهوامش

١- (الحدباء) ، العدد ٦٢١ في ١٩٩٤/٤/١٩ م . ٢- (الحدباء) ، العدد ٥٩٦ في ١٩٩٣/١٠/١٩ م .
٣- (الحدباء) ، ٢١تشرين الأول ١٩٩٥ م . ٤- (الحدباء) ، العدد ٦١٣ في ١٩٩٤/٢/١٥ م .
٥- (الحدباء) ، ١٩٩٤ م .
٦- ينظر في هذا : طه الراوي:نظرات في اللغة والنحو ص ٦٢. وكتابنا : فقه اللغة ص ٣٧٤- ٣٧٥
٧- (التأتأة) : ترديد التاء عند النطق ، وهو عيب نطقي ، وقد يكون سببه نفسياً.
٨- القاموس المحيط ٢٩٨/١ ، (زغرد) .
٩- ينظر نقدها له في كتابها القيم ،كما وصفه الناقد المصري الدكتور عبد القادر القط- : (قضايا الشعر المعاصر) .
١٠-تنظر : نشرة المجمع الصادره سنة ١٩٨٧ : (مصطلحات وألفاظ حضارية) .وينظر مقالنا : (قرارات المجمع .. أترف هي أم ضرورة) ، مجلة (الحدباء) ، الموصل .
١١- مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان . ص٢٥ .
١٢- د. تمام حسّان : مناهج البحث في اللغة . ص٢٥ .
١٣- د. تمام حسّان : مناهج البحث في اللغة . ص٢٥. ١٤- مناهج البحث في اللغة . ص ٣٣ .
١٥- د. حسن ظاظا : كلام العرب . ص١٦١ . (*)- فاطر : ٨ .
١٦- ابن النديم : الفهرست . ص٦٣ . ١٧- الأنباري : نزهة الألباء. ص ٣١٩ .
١٨- الدمياطي : إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر . ص ٢٥٢. .
١٩- سيبويه : الكتاب ٣٨٣/١ ، وينظر كتابنا : فقه اللغة العربية ص ٢٧٩ .
٢٠- اللغة . ص ٢٠٥ . ٢١- ابن مضاء : الرد على النحاة . ص ١١٣ .
٢٢- د. تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية . ص ٨٤ .
٢٣- شرح ابن عقيل ٢٢٢/٢ . ٢٤- نحو التيسير . ص ٥١ .
٢٥- د. أحمد عبد الستار الجواري : نحو التيسير . ص ٦٤ . ٢٦- النساء : ١ .
٢٧- وعده أبو علي الفارسي بأنه : "ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال "، تنظر : حجية في القراءات السبع ج٢ ، والطبرسي : مجمع البيان ٧/٤ ، فقد نقل ذلك عنه .
٢٨- ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن . ص٦٠ .
٢٩- ابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦٣/١ .
٣٠- الجواري : نحو التيسير . ص ٥٩ . ٣١- التوبة : ٦ . ٣٢- الانفطار : ١.
٣٣- الانباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٣٢٢/٢ .
٣٤-الإنصاف ٣٢٤/٢ . ٣٥- الإنصاف ٣٢٣/٢ م وهو قول الطوسي في تفسيره (التبيان).
٣٦- الإنصاف الصفحة نفسها . ٣٧- ينظر : المفصل في العربية للزمخشري ، عند الكلام على الشرطيات التي يحذف الفعل معها . ٣٨- مغني اللبيب ٢٦٩/١ ، والآية من سورة يس
٣٩- مغني اللبيب ٢٧٠/١ . ٤٠- الزمخشري : الكشاف ١٤٨/٣

٤١- ينظر بحثنا : من أوهام أبي عبيدة في مجاز القرآن . ص٦ .وما بعدها مقبـول للنشـر في مجلة(آداب الرافدين) . ٤٢- الروم : ٤٠ . ٤٣- مجاز القرآن ١٢٣/٢ . ٤٤- الحاقـة : ٤٧
٤٥- الأنباري : البيان في إعراب غريب القران ١٨٢/٢ . وأبو البقاء : إملاء مـا مـن بـه الرحمن١٤٨/٢ ٤٦- معاني القرآن ٥٠٧/٢ ٤٧- معاني القرآن وإعرابه للفراء ٤٩٧/١
٤٨- ينظر في هذا الأنباري : البيان ١٨٢/٢ ، وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٤٩- المؤمنون : ٢٠
(*)- إملاء ما من به الرحمن ١٤٨/٢ . ٥٠- الزمخشري : الكشاف ٣٥٩/٢-٣٦٠ ، وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٥١- النحـاس : إعراب القرآن ٨٣٠/٢
٥٢- الزمر : ٧٣ . ٥٣- مجـاز القـرآن ١٩٢/٢
٥٤- إعراب القرآن للنحاس ٨٣٠/٢-٨٣١ . ٥٥- البيـان في غريب إعراب القرآن ٣٢٧/٢
٥٦- نوح : ٢٥ . ٥٧- النحـاس : إعراب القرآن ١٥٣/٢
٥٨- معاني القران ١٩٠/٣-١٩١ . ٥٩- النحـاس : إعراب القرآن ٥١٨/٢
٦٠- ينظر في هذا بحثنا : الجرس والإيقاع في تعبير القران ، مجلة آداب الرافدين – جامعة الموصل العدد ٩ لسنة ١٩٧٨ ، ص٣٤ . ٦١- آل عمـران : ١٥٩
٦٢- المبرد : الكامل ٣٤٢/٢ . ٦٣- الأيـة : ٣٠
٦٤- الطبري : جامع البيان ٤٠٠/٢ . ٦٥- النسـاء : ٣
٦٦و٦٧- الليل : ٣ . ٦٨- الفراء : معاني القران ٢٦٣/٣ . ٦٩- الانسان : ١٨
٧٠- الفراء : معاني القرآن. ٧١- البحـر المحـيط ٣٩٨/٨ .
٧٢- ينظر : العلم في القرآن الكريم / دراسة لغوية ومعجم حسين عيدان مطر – جامعة القادسية ماجستير / تموز ٢٠٠٠ . ص١٩٧ . ٧٣- الفرقان : ٢٤
٧٤- وقد اوضح الفراء ذلك ، ونبه علي ماهر بالضد منه من كلام المتكلمين ، ينظر : معاني القران ٢٦٧/٢ ٧٥- يس : ٤٠ . ٧٦- يـوسـف : ٤
٧٧- عبد القاهر : دلائل الإعـجاز ٣٣. ٧٨- القمـر : ١٢
٧٩- ينظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١٣٣-١٣٤ . ٨٠- وهي الآية : ٥ الفاتحة
٨١- ينظر في هذا الكشاف للزمخشري ٥١/١. ٨٢- الليـل : ١٣
٨٣- الدكتورة عائشة عبد الرحمن : التفسير البياني للقـرآن الكـريم ١١٤/٢.
٨٤- النازعات : ٢٥. ٨٥- مغني اللبيب ١١١/١ . ٨٦- طـه : ٧١
٨٧- تأويل شكل القرآن ٥٦٧ ، وهو أحد وجهين اجازهما الفراء في معاني القـرآن ١٨٦/٢
٨٨- الكشاف ٥٤٦/٢ ،وينظر:النحو العربي نقد وبناء:د.إبراهيم السامرائي ص١٥٩ . ٨٩- النجم : ٣
٩٠- ينظر ٥٦/٢ من المجاز ، وإليه ذهب الأخفش ، ينظر كتابه : معاني القـرآن ٤٠٢/٢
٩١- جامع الدروس العربية ١٧٤/٣-١٧٥ . ٩٢- وهي بناية جامعة صدام للعلوم الإسلامية الآن .
٩٣- وهو الدكتور محمد حسين حسن عواد .

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .
٢- الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن أبي طالب ، تحقيق د.عبد الفتـاح شلبـي .
٣- الإبـدال : أبو يوسف بن يعقوب السكيت ، تحقيق د.حسين محمـد شـرف .
٤- البحـر المحيـط : أبو حيّان الأندلسي – الطبعة الأولى ، مطبعة السعـادة ، القاهرة .
٥- البلاغة تطور وتاريخ : شوقي ضيف ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعـارف (د.ت) .
٦- البيان في إعراب غريب القران :كمال الدين الأنباري،تحقيق طه عبد الحميد – القاهرة ١٩٦٩ م.
٧- التبيان في تفسير القرآن : : أبو جعفر الطوسـي ، المطبعة العلمية ، النجف الأشرف .
٨- اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشـر ، أحمـد البنـاء الدمياطـي .
٩- الإتقان في علوم النحو : جلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، مصر .
١٠- إحيـاء النحـو : إبراهيـم مصطفـى – القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٩م .
١١- إعراب القران : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٧م
١٢- الأصـوات اللغـوية : د.إبراهيـم أنيس ، ط٥ ، مكتـبة أنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٥م .
١٣- الإعجاز البياني للقرآن : عائشـة عبد الرحمن ، دار المعـارف بمصـر ١٩٧١ .
١٤- الأغاني : لأبـي الفـرج الأصـفـهـاني ، طـبـعـة القـاهـرة .
١٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والـقـراءات ، أبو البقاء العكبـره .
١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين الأنباري.
١٧- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي ؛ تحقيق مازن المبارك – ط٤ بيروت : دار النفائس ١٤٠٢ هـ– ١٩٨٢ م .
١٨- إيضاح الوقف والابتداء : أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن .
١٩- بحوث اللغوية : أحمـد مطلـوب ، ط١ عمان ، دار الفكـر للنشـر ، ١٩٨٧م.
٢٠- تأويل مشكل القران ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق سيد أحمد صقـر ، ط٢ – القاهرة .
٢١- تسهيل وتكميل المقاصد : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات .

٢٢- التطور اللغوي التاريخي : السامرائي ، ط٢ ، دار الأندلس – بيروت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٢٣- التفسير البياني للقرآن الكريم : الدكتورة د.عائشة ، دار المعارف – مصر ١٩٦٨م .
٢٤- تقريب النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد ابن الجزري ، تحقيق إبراهيم عطوة
٢٥- جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري – بتحقيق أحمد محمد شاكر .
٢٦- الجرس والإيقاع في تعبير القرآن : د.كاصد ياسر الزيدي .
٢٧- الحجة في القراءات السبع : لأبي علي أحمد بن عبد الغفار النحوي .
٢٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية – القاهرة .
٢٩- دلائل الإعجاز :عبد القاهر الجرجاني،تعليق عبد المنعم خفاجي – القاهرة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
٣٠- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، نشر د.شوقي ضيف – القاهرة – دار الفكر ١٩٤٦م .
٣١- الرسالة القشرية في علم القصوف : أبو القاسم عبد الكريم بن هوران .
٣٢- شرح ابن عقيل : بهاء الدين الهمداني ، تحقيق محي الدين عبد الحميد .
٣٤- الصاحبي في فقه العربية وسُنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد الصاحبي .
٣٥- علم اللغة العام : فرديناند دي سوسور ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة مالك المطلبي .
٣٦- غريب القرآن : أبو بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني ، مطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
٣٧- فقه اللغة العربية : الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل .
٣٨- الفهرست : لابن النديم ، بيروت ، دار المعرفة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
٣٩- قاموس رد العامي إلى الفصيح : الشيخ أحمد رضا ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت
٤٠- القاموس المحيط : مجد الدين الفيروز أبادي ، دار العلم للملايين – بيروت (د.ت).
٤١- الكامل في اللغة والأدب : المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق محمد أبو الفضل.
٤٢- الكتاب : سيبويه ، تحقيق محمد عبد السلام هارون ، دار القلم – القاهرة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م
٤٣- الكشاف : جار الله الزمخشري ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨ م

٤٤- اللغة بين المعيارية والوصفية : د.تمام حسان ، الدر البيضاء – دار الثقافة – القاهرة ١٤٠٠هـ
٤٥- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية :ط١،مطبعة الشركشي القاهرة
٤٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين عبد الرحمن .
٤٧- المفصل في علم العربية : جار الله محمود الزمخشري.
٤٨- كلام العرب : د.حسن ظاظا ، دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٦ م
٤٩- لباب النقول في أسباب النزول:جلال الدين السويطي، ط٢،مطبعة البابي ، مصر
٥٠- لحن العامية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : د.عبد العزيز مطر ، ١٩٦٦م.
٥١- لسان العرب : جمال الدين محمد بن منظور .
٥٢- مجاز القرآن الكريم : لأبي عبيدة ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، ط٢ ، دار الفكر
٥٣- مجالس ثعلب : أحمد بن يحيي ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣
٥٤- مجمع البيان في تفسير القران : لأبي علي الطبرسي ، مكتبة الحياة – بيروت
٥٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن احمد النسفي .
٥٦- معاني القران : للأخفش ، تحقيق فائز فارس – ط١ ، الكويت ١٤٠٠هـ .
٥٧- معاني القران : للفراء ، تحقيق النجار وآخرون ، ط١ ، مطبعة دار الكتب .
٥٨- معاني القرآن وإعرابه : للزجاجي ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي .
٥٩- معرفة القراء على الطبقات والإعصار : شمس الدين الذهبي ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، ط١ .
٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري .
٦١- مفردات ألفاظ القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب ، تحقيق نديم مرعشلي .
٦٢- من أسرار اللغة : د.إبراهيم أنيس ، ط٥ ، مكتبة الأنجلو ، مصر ١٩٧٥م.
٦٣- مناهج البحث في اللغة : د.تمام حسان ، دار الثقافة – الدار البيضاء– المغرب .
٦٤- مناهج تجديد في النحو والأدب : أمين الخولي – القاهرة ، دار المعرفة .

٦٥- منهج صوسي في تفسير القرآن الكريم : الدكتور كاصد ياسر

٦٦- النحو العربي نقد وبناء : د.إبراهيم السامرائي – بيروت ١٩٦٨ .

٦٧- النحو اليسير : دراسة ونقد منهجي ، د.أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة ١٣٠٦هـ .

٦٨- النحو العربي نقد وبناء : د.إبراهيم السامرائي – بيروت ١٩٦٨ .

٦٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : أبو البركات الأنباري ، تحقيق أبي الفضل .

٧٠- نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي ، المكتبة الأهلية بيروت ١٩٧٢ م .

٧١- النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير مجد الدين مبارك محمد ، المطبعة الخيرية ، مصر .

فهرس